كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

رسالة ماجستير

" تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية"
من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة
(2010 – 2000)

"Turkish Foreign policy Towards the Palestinian Cause"
From the Second Intifada to the Aggression on Gaza
(2000-2010)

إعداد: طارق الشرطي

1085446

المُشرف: الدكتور رائد بدر

ايار2011

" تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية"
من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة
(2010 ــ 2000)

" Turkish Foreign policy Towards the Palestinian Cause"

From the Second Intifada to the Aggression on Gaza
(2000-2010)

إعداد الطالب:

طارق الشرطي

الرقم الجامعي: 1085446

تاريخ المناقشة: 2011/5/2

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. رائد بدر

د. روجـــــر هــيكوك

د. عبد الكريم البرغوثي

"قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا

في جامعة بير زيت ــ فلسطين"

" تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية"
من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة
(2010 ــ 2000)

"Turkish Foreign policy Towards the Palestinian Cause"

From the Second Intifada to the Aggression on Gaza
(2000-2010)

إعداد الطالب:

طارق الشرطي

تاريخ المناقشة: 2/5/2011

المُشرف: د. رائد بدر ــــــــــــــــــــــــ

لجنة الإشراف:

د. روجـــر هــيكوك ــــــــــــــــــــ د. عبد الكريم البرغوثي ــــــــــــــــــــ

الإهـــــــــداء

إلى أبي الغالي وأمي الحنونة وإخواني وأخواتي أحبائي

إلى روحَي جدّي وعمّي الطاهرتيَن

إلى زوجتي العزيزة و الغالية

إلي أرواح كل الشهداء والأسرى البواسل

إلى كل الشرفاء والأحرار في العالم

شُكـــــرٌ وتقـــــدير

الحمد لله رب العالمين الذي ألهمني الصبر والقدرة على إتمام هذا العمل، متمنياً أن يكــون بحثي مصدراً علمياً يعود بالخير والفائدة على واقع البحث العلمي في فلسطين. كما أرجو أن يكون مساهمة فاعلة في تسليط الضوء على العلاقة التركية الفلسطينية تاريخاً وحاضراً.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدم بالشكر لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة في هــذا العمل، وأخصُّ بالشكر والتقدير:

الدكتـــــور رائـــــد بـــــدر

الذي اشرف على هذا البحث مقدّماً لي كل الدعم والتوجيه والإشراف، والشكر موصــول إلى كل من أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور روجر هيكوك والدكتور عبد الكريم البرغوثي لما قدموه من مراجعة ونقد بناء ونصح.

كما أشكر الباحث والصحفي:

محمـــــــود الفطـــــــافطة

على جهوده الخيّرة ... وما قدّمه من نُصح وإرشاد للوصول إلى أفضل النتائج.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكافّة العاملين في مكتبة بلدية البيرة، لما لهم ولمكتبــتهم مــن دور مميز في توفير كافة أوعية المعرفة لطلبة الجامعات والدراسات العليا، وأخص بالذكر أمين عام المكتبة الأستاذ:

عامـــــر عـــــوض الله

كذلك أتقدم بالشكر إلى الطالبة التركية بدائرة اللغة العربية في جامعة اسطنبول:

أليـــــف طـــــانريفير

التي زوّدتني بما أمكن من المصادر التركية التي أحتاجها للبحث، فلها مني كــل التحيــة والاحترام.

قائمـــــــة المحتويات

#	الموضوع	الصفحة
.1	الإهداء	ث
.2	شكر وتقدير	ج
.3	قائمة المحتويات	ح
.4	الملخص باللغة العربية	ر
.5	الملخص باللغة الانجليزية	ص
.6	المقدمة	ع
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية	
.7	أولا: تعريف المفاهيم	1
.8	ثانيا: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية	4
	أ- العوامل الداخلية	4
	1- العامل العسكري	4
	2- الاقتصاد	5
	3- الأيديولوجية والدين	6
	4- الرأي العام	9
	5- جماعات الضغط والمصالح	10
	ب- العوامل الخارجية	11
	1- النظام الدولي	12
	2- النظام الإقليمي	13

.9	ثالثا: تعريف بالأهداف القومية	14
.10	رابعا: أهداف السياسة الخارجية	15
	1- حماية السيادة والأمن القومي	15
	2- التنمية والرخاء الاقتصادي	16
	3- الحضور والنفوذ الإقليمي	16
.11	خامسا: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية	17
.12	سادسا: أدوات السياسة الخارجية	19
	1- الأدوات الاقتصادية	19
	2- الأداة الدبلوماسية	19
	3- الأداة الإعلامية	20
	4- الأداة العسكرية	21
	الفصل الثاني: تركيا وسياستها الخارجية	
.13	مقدمة	22
.14	أولا: تعريف بالأهداف القومية لسياسة تركيا الخارجية	23
.15	ثانيا: أهم الأهداف القومية التركية	23
	أ- حماية السيادة والأمن القومي	23
	ب- التنمية والرخاء الاقتصادي	25
	ج- الحفاظ على دور ونفوذ إقليمي	26
	د- التقارب مع العالمين العربي والإسلامي	28
	هـ - الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	30

	الفصل الثالث: العلاقات التركية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية	
.16	أولا: العلاقات التركية– العربية	34
.17	ثانيا: العلاقات التركية– الإسرائيلية	40
.18	ثالثا: العلاقات التركية– الأمريكية	50
.19	رابعا: العلاقات التركية– الأوروبية	54
.20	خامسا: العلاقات التركية– الإيرانية	57
.21	سادسا: تأثير العلاقات الخارجية التركية على موقفها تجاه القضية الفلسطينية	61
	الفصل الرابع: فلسطين في السياسة الخارجية التركية	
.22	أولا: العلاقات التركية الفلسطينية قبل العام 2000	67
.23	ثانيا: العلاقات التركية الفلسطينية المعاصرة (2000–2010)	70
.24	ثالثا: العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية	75
	1– الأحزاب السياسية	75
	2– حزب العدالة والتنمية	77
	3– جماعات الضغط والمصالح	79
	4– العامل الديني	82
	5– الرأي العام التركي	85
	6– المؤسسة العسكرية	87
	7– الرئاسة التركية	89
.25	رابعا: المحددات الرئيسية المتحكمة بالمواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية	90
.26	خامسا: الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة	92

	الفصل الخامس: تركيا ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي	
27.	أولا: أثر مشاريع التسوية على العلاقات التركية الفلسطينية	101
28.	ثانيا: الموقف التركي من القضايا الرئيسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي	103
	1- الثورة الفلسطينية	103
	2- قضية اللاجئين	105
	3- الموقف من القدس والأماكن المقدسة	106
29.	ثالثا: أشكال المساعدات التركية للفلسطينيين	108
30.	رابعا: العلاقات التركية الفلسطينية بعد الانقسام الفلسطيني	112
	1- العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية	112
	2- العلاقة مع حركة حماس	113
	3- الدور التركي في المصالحة الفلسطينية	117
31.	خامسا: الموقف الفلسطيني من السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية	118
32.	سادسا: النتائج والخاتمة	121
	أ- النتائج	121
	ب-الخاتمة	127
33.	قائمة المراجع والمصادر	134

ملخص الدراسة:

تم في هذه الدراسة مناقشة التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، ما بين الأعوام 2000 –2010، من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة، لما لهذه الفترة من تحول لافت بجعل القضية الفلسطينية قضية مركزية لتركيا، وما لحزب العدالة والتنمية من دور هام في هذا التحول والحضور التركي في المنظومة العالمية بشكل عام و منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

اعتمدت الدراسة على النظرية البنائية في دراسة وتحليل السياسة الخارجية التركية، لما لهذا المنهج من تفسير أقرب وتطابق للحالة التركية معها، سواء من طبيعة الأسئلة التي تطرحها حول الدولة وتفاعلاتها ومستوى علاقاتها وكيفية تشكل هوية الدولة، والأدوات والوسائل التي تستخدمها النظرية في التحليل والتي جزءا منها مستبعدا في النظريات الأخرى مثل الواقعية والليبرالية.

تم بالدراسة تغطية أهم القضايا المتعلقة بالإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية وعوامل التأثير عليها، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وصولا إلى عملية صنع القرار للسياسة الخارجية، ليتم تحديد الإطار النظري على الحالة التركية لمعرفة وتحليل مجمل العوامل الداخلية والخارجية على صانعي القرار في سياستها لمعرفة الأهداف التي تسعى إليها من وراء تلك السياسة.

ثم انتقلت الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقات التركية الخارجية ضمن المنظومة الدولية والإقليمية، مستعرضة العلاقات التركية العربية وما شابها من تقارب وتباعد في العقود السابقة وما يميزها في الفترة الزمنية للدراسة، منها العلاقات التركية السورية كأحد أهم دول الممانعة العربية وما تشكله من أثر على المواقف التركية، كذلك شكل العلاقات التركية الإسرائيلية وطبيعة التحول الجذري الحاصل اليوم، وما كان من أسباب وراء هذا التوتر والخلاف بين الطرفين كونها طرفاً أساساً في القضية الفلسطينية، كذلك رؤية ومعرفة طبيعة العلاقة التركية الأمريكية وأساس التحالف التاريخي بينهما وما تمثله الولايات المتحدة في السياسة الخارجية التركية، ثم الإنتقال إلى العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية وطبيعتها، وأهميتها للجانب التركي في سعيها للانضمام للإتحاد الأوروبي كأحد أهم الأهداف التركية، وأخيرا

العلاقات التركية الإيرانية والدور الذي تتأثر به سياسة تركيا الخارجية من طبيعة العلاقة بين البلدين لما تمثله إيران من محور هام ومؤثر وضاغط في القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية من جانب، ومن كونها دولة معادية للجانب الإسرائيلي من جانب أخر، وخصوصا بعد تحول وتقارب لافت بين الطرفين التركي والإيراني بالآونة الأخيرة، منتهيا بتحليل الأثر الذي قد تحدثه هذه الدولة في علاقتها مع تركيا على سياستها الخارجية.

وبعد ذلك تم الانتقال في الدراسة حول العلاقات التركية الفلسطينية، مبتدئا في طبيعتها وشكلها قبل العام 2000، لرؤية طبيعة ومدى التحول في هذه العلاقات، للوصول إلى التحول اللافت في سياسة تركيا الخارجية تجاه فلسطين بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، وارتباط هذا التحول في طبيعة النظام الحاكم في تركيا واختلاف الدور الحزبي في التأثير على هذه السياسة.

ليتم بعد ذلك استعراض العلاقات التركية الفلسطينية بين الأعوام (2000–2010) ورؤية العوامل الداخلية المؤثرة على الموقف التركي بسياساتها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، من أحزاب سياسية وخصوصا حزب العدالة والتنمية، وجماعات الضغط والمصالح والعامل الديني ودور الرأي العام والمؤسسة العسكرية التركية كأحد أهم العوامل تأثير في صناعة القرار وما من دور للمؤسسة الرئاسية التركية في هذا الجانب، بالإضافة إلى استعراض الحضور التركي المعاصر من الأحداث التي ألمت بالشعب الفلسطيني بعد الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2008، وما لموقف تركيا من دعم ومساندة عن الشعب الفلسطيني، وإدانة وشجب للممارسات الإسرائيلية، للوصول إلى أهم المحددات المتحكمة بالموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، مستعرضا كذلك أهم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية لمعرفة الدور والموقف التركي منها.

تم استعراض الموقف التركي من مشاريع التسوية التي تمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والدور التركي في هذا الجانب، وموقفها من القضايا الرئيسية من هذا الصراع، كالثورة الفلسطينية وشرعيتها، وقضية اللاجئين وحق العودة، ووضعية القدس والأماكن المقدسة في فلسطين لما تمثله تركيا من دولة

ذات غالبية مسلمة لها اهتمامها في القدس والمسجد الأقصى. وتم استعراض أهم أشكال المساعدات التي قدمتها تركيا للشعب الفلسطيني، على المستويين الرسمي والشعبي.

بالإضافة إلى الدور التركي على الصعيد الفلسطيني الداخلي المتمثل بالانقسام، والموقف التركي منه، ومحاولة لعب دور الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس لرأب الصدع بين الطرفين، للوصول إلى المصالحة وإنهاء حالة الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية، منتهيا بالموقف والرؤية الفلسطينية من الدور الذي أبدته تركيا في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وذلك من خلال المواقف التي تحملها مختلف الأحزاب والأطياف الفلسطينية، ورؤيتها لهذا الدور والحضور وأبعاده.

أما عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

تمثل البنائية النظرية الأنسب لدراسة الحالة التركية كونها "تهتم أساسا بمصدر التغيير أو التحول"والمتمثل بالأفكار والخطاب. ويطرح الفكر البنائي أسئلة حول: كيفية تشكيل هوية الدولة، وكيفية تعريف مواطني الدولة لأنفسهم، وكيفية تأثير البيئة في سلوك الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات، وكيفية تأثير المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة كسياسة الأمن القومي، بالإضافة إلى الأدوات التي تعنى بها البنائية كالأداة الدبلوماسية والتي نشطت بالسياسة الخارجية التركية بشكلا ملحوظ بالآونة الأخيرة على سبيل المثال.

تنتهج تركيا سياسة خارجية تتميز بأن المصالح القومية التركية هي المحدد الأساس في سياسة تركيا الخارجية، وانتهجت العديد من المواقف المؤيدة للعرب في صراعهم مع الجانب الإسرائيلي، ولعب دور هام إزاء العديد من القضايا، ومنها فلسطين، واهتمام كبير في قضايا التسوية وإيجاد الحلول للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في إيجاد دور فاعل لها في المسرح الدولي بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص.

تركيا وباختلاف النظام السياسي والجهة المسيطرة على الحكم سواء كانت علمانية أم إسلامية فإنها تتبع سياسة خارجية داعمة للقضية الفلسطينية في القضايا الجوهرية من الصراع، القدس واللاجئين ومشروعية الثورة الفلسطينية وحقها لنيل حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. بالرغم من أن العلاقات التركية الإسرائيلية مميزة، إلا أن تركيا كانت دائما إلى جانب القرارات التي تدعم وتقف إلى جانب الحقوق الفلسطينية، ضمن سياسة خارجية اتسمت بالتوازن بين الإطراف، وكان لها جانب هام جدا في المساعدات المقدمة للفلسطينيين وبأشكال مختلفة، وخصوصا الفترة الزمنية المعاصرة، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، فكان لحزب العدالة والتنمية وقيادته دورٌ أكبر من الأحزاب العلمانية في التحول التركي والحضور اللافت في المنطقة والتقارب نحو العالميَن العربي والإسلامي، و جعل القضية الفلسطينية قضية مركزية لسياسة تركيا الخارجية، لما تمثله القضية الفلسطينية والقدس من أثر ديني على الحزب ذو الجذور الإسلامية وعلى المجتمع المدني التركي.

Abstract:

This study discussed the change of Turkish foreign policy concerning Palestinian cause between the years 2000-2010. In fact this period witnessed a significant change which made Turkish policy to give the Palestinian cause as centralized cause. The development and justice party and Turkish presence play an important role in this change and in the international range in general and in the Middle East in particular.

This study relies on constructive theory in studying and analyzing Turkish foreign policy since this is the methodology being used in a close interpreting and corresponding along with Turkish status whether according to the nature of questions raised around turkey and its interactions, levels of relations, how to form the state identity, and tools and means used by the theory in analyzing. Some of these theories are apart from other theories such as realism and liberalism.

And cover the most important issues regarding theoretical framework of analyzing foreign policy and factors influencing them, objectives aimed to be accomplished, turning to the process of making decisions of foreign policies, then we shed light of the theoretical framework on Turkish status to recognize and analyze the whole of external and internal factors of decision makers in its policy to recognize aims that it is being sought to achieve in accordance with this policy.

The study then turns to know about the nature of foreign Turkish relations within the regional and international system by previewing Arab-Turkish relations and other similar relations of approach or divergence in the last decades and what characterized them in the time of studying, the form Israeli-Turkish relations and the nature of change happened as a result when these relations being at the lowest level over a several decades, and what are the reasons behind this stress and disagreement between both parties as major parties in the Palestinian cause.

The nature of American-Turkish relations is also being discussed as the base of historical alliance between them, beside what United States represents in the Turkish foreign policy. Following that we move to Turkish relations with European countries, the nature of such relations, and their importance to Turkish party so as to join the European Union as the most national aims that turkey seeks to accomplish.

Finally, preview Iran-Turkish relations, the role turkey is influenced of attributed by the nature of these relations as Iran represents an important, influencing, and a lobby role in the issues related to the Palestinian cause in one hand, and as an opponent country to the Israeli one the other hand, especially after the change and the significant approach that have taken place between Turkish and Iran parties recently. Finally we close by analyzing the effect of these relations on Turkish foreign policy and its situation regarding Palestinian cause.

The core of this study is represented by the Turkish-Palestinian relations. What is the nature and form of these relations before 2000.Then introduce that to recognize the nature and change of these relations. Then we reach to the significant change in Turkish policy towards Palestinian cause after positioning of Justice and Development party. The study looks at the connection between this change and the nature of rule system in turkey in addition to the divergence of party role influencing this policy.

Then its preview Palestinian-Turkish relations between 2000-2010 and considering the internal factors influencing Turkish attitude of its external policy toward Palestine and Palestinian cause, including political parties especially Justice and Development party as the ruler one, lobby groups, interests, religious factor, role of public opinion, military Turkish system as the most influencing factor on Turkish system and policy makers, in addition to the role of Turkish presidential system relating to this point.

Then how Turkish contemporary presence in events taking place around Palestinians after Israeli occupation and besiege over Gaza in 2008. In fact turkey has supported

and defended Palestinians, condemning Israeli cruel practices over Palestinians. Then we turn to the limits controlling Turkish stand toward Palestinian cause, the most important decisions issued by the United Nations regarding Palestinian cause so that we could realize Turkish stand and role regarding such decisions.

The study preview also Turkish stance of reconciliation projects taken place between both Palestinian and Israeli parties, Turkish role regarding this, Turkish stands of basic issues of this conflict such as Palestinian revolution and its legality, refugees issue and the right of return, Jerusalem situation and holy places in Palestine. Here turkey has a granted majority interested in Jerusalem and Alaqsa mosque, aids provided to Palestinians by turkey both popular and official levels.

Turkey also has a role regarding Palestinian state of disagreement, what is turkey stance, how it tries to mediate between Fateh and Hamas parties to end their fighting, leading to reconciliation and achieving Palestinian unity.

Findings and recommendations:

The constructive theory is the most suitable one to study the Turkish case as it is mainly concerned with the source of change or transformation, and how to identify the citizens of the state for them selves. The constructive thought also poses questions about how to shape the identity of culture and identities in the policies of the state, such as a policy of behavior of actors. In addition, the tools that concerned, such as the diplomatic tools, as it became very active in the foreign Turkish policy recently.

Turkish national interests are the basic limits in Turkish foreign policy, and has pursued many stands supporting Arabs in their conflict with the Israeli part, also interested most in reconciliation issues and finding solutions to Palestinian cause and the Israeli-Arab conflict, Turkey has a significant role regarding many issues, including Palestine, the matter contributed in finding an active role in international stance generally and the Middle East particularly.

Despite of the fact that Turkey has a divergence in political system and the part that is dominating on rule whether an Islamic or a secular one, it is following a supportive foreign policy of Palestinian cause specially in essential issues of the conflict, including Jerusalem, refugees, legality of Palestinian revolution to achieve

Palestinian rights and self-determination by declaring the independency of Palestinian State.

Despite of the special relation between Turkey and Israel, Turkey was always beside the decision that support and stand alongside with the Palestinian rights, within a foreign policy which its characterized to be balance between the parties, Turkey contributed to provide Palestinians with aids in various ways, specially recently when Justice and Development party took the lead. Justice and Development party has the most significant role among secular parties in Turkish change and the significant rule in the area, approaching to both the Islamic and Arab world, and aiming at centralizing Palestinian issues, which it represent a religious impact on the party with Islamist roots, and Turkish civil society.

المقـــدمـــة:

تعتبر السياسة الخارجية للدول من القضايا الهامة والمثيرة للجدل في عالمنا اليوم، وذلـــك بســـبب جملـــة التطورات التي طرأت على دراسة هذه السياسة بشكل خاص، والعلاقات الدولية بصورة عامـــة، كـــون الدولة وحدة التحليل والدراسة، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أبرزها الثـــورة المنهجيـــة فـــي تحليل السياسة الخارجية، واتساع أهمية هذه السياسة وتنشيط دورها في تحقيق التعاون الدولي ودوره في ازدهار وتقدم المجتمعات، إضافة إلى بقاء واستمرارية النظم السياسية وديمومتها.

إن بلورة وتنفيذ هذه السياسة يكون وفق مقتضيات ومؤثرات متداخلة، فجانبٌ منهـــا مـــرتبط بـــالظروف الداخلية، كطبيعة نظام الحكم وجماعات الضغط والمصالح وتأثيرها، والتفاعلات المختلفة في بنية المجتمع وتركيبته، وأخرى بالمحيط الخارجي، كالموقع الإستراتيجي والمصالح وغيرهما، وما لهذه الجوانب مـــن إنعكاسات على سلوك وتوجه على صانع القرار في السياسة الخارجية.

تسعى معظم الدول بأن يكون لها دور مميزٌ في المنظومة العالمية بين الـــدول، والمتـــابع للمتغيـــرات الدولية الرئيسية التي حفلت بها سنوات العقدين الأخيرين، يجد أثراً كبيراً، قد ارتسم على الخريطة العالمية الجديدة، يتمثل جزءاً منه في محاولة بعض الدول الحصول على موقع متقدم وفعال، باختلاف السبل، منها الإقتصادية، والتكنولوجية علمية، والعسكرية، والصناعية أو بالوقوف ضمن تحالفات مع الـــدول القويـــة، وتسعى كذلك بأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في إقليمها، وما يؤهلها بأن تصبح مـــن القـــوى العالميـــة، وتشارك في تفاعلات المشهد السياسي الدولي.

الجمهورية التركية لديها طموح لافت نحو الصعود الإستراتيجي، سواء على البعد الإقليمـــي أو العـــالمي، وخصوصا في العقد الحالي والتحول الحاصل بها بعد تولي حزب العدالة والتنمية وفوزه في الانتخابـــات، ودوره في هذا الحضور، منطلقة في ذلك، من اعتبارها الدولة ذات الموقـــع الجغرافـــي و الإســـتراتيجي الهام، أيضا في تقدمها الإقتصادي والحضاري، والمساحة والتوزيع الديمغرافي، كما وأن جيشها يمثل قوة هامه في العالم، علاوة على ما تتوافر فيها من موارد بشرية ومادية هائلة، واستثماراتها العالية وســـعيها

للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ودورها المميز في الوساطة في حل عديد من النزاعات بالمنطقة، كجهودها في حل الصراع العربي الإسرائيلي وخصوصا مع سوريا، وما لها من حضور لدى الدول الإسلامية إلى جانب محاولتها للحصول على مقعد دائم لدى مجلس الأمن.

سعت تركيا خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة إلى تفعيل أدوات سياستها الخارجية، وتوسيع دائرة نشاطها الدبلوماسي تجاه عدد من دول العالم، والتي كان من ضمنها دول المنطقة العربية التي يجمعها مع تركيا الموقع الجغرافي، والتواصل الكبير فترة الإمبراطورية العثمانية.

ولمعرفة حقيقة مجريات وأبعاد علاقة تركيا بالوطن العربي وقضيته المركزية، فلسطين، وجدت تحديد موضوع الرسالة، في دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، من الانتفاضة الثانية إلى "العدوان على غزة"•وما يرتبط بها من تفاصيل ومواقف إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي، وتم تحديد الإطار الزمني بين الأعوام 2000– 2010، كأحد العناصر الهامة لمناهج البحث العلمي، وكي يتم حصر الدراسة والبعد عن الإطالة بالمعلومات التاريخية الطويلة، بالإضافة إلى المتغيرات في التحول التركي بالمنطقة وتجاه القضية الفلسطينية حديثا بعد حضور حزب العدالة والتنمية التركي وما صاحب هذه الفترة من أحداث سياسية هامه، ودور تركي بخطابه السياسي نحو القضية الفلسطينية، ورفضه للممارسات الإسرائيلية، بالاضافة إلى التوجه الملحوظ لتركيا لتوطيد علاقاتها بالدول العربية.

• يستعمل الباحث هذا المصطلح كتعريف إجرائي، يقصد به إجمالا العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة نهاية العام 2008 وبداية العام 2009. وقد استعملت لفظة "العدوان" بدلا من "الحرب" للتكييف القانوني للحدث، وليس فيه تحيزا يخرج الدراسة عن موضوعية البحثية؛ ذلك أن عمليات إسرائيل تلك كانت في مواجهة طرف ليس بدولة في الأساس، ناهيك عن تعاظم الفرق في الفعل وردة الفعل، وتباين حجم القوتين. هذا ويبقى تعريف "العدوان"، كجريمة دولية، مثار جدل فقهي قانوني وسياسي، وخصوصا أن نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية (1998)، وإن أشار إلى هذه الجريمة في المادة (2/5) منه، إلا أن قد تعذر عليه تقديم تعريف قانوني له، أسوة بالثلاث جرائم الأخرى التي نص عليها، وذلك بسبب الخلافات التي دارت خلال وضع النظام في العام 1998 بهذا الخصوص.

هذا وكان "العدوان" موضع تعريف عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ذلك قراراها رقم (2330)(22–د) الصادر في العام 1974، وقد عرفه بأنه: " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة"، ومنها قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف إقليم دولة أخرى بالقنابل.

أهمية الدراسة وأهدافها:

أهمية إعداد مثل هذه الرسالة، تعود إلى الأهمية المتنامية للحضور التركي، بإعتبارها دولة مؤثرة في النظامين الإقليمي والدولي. ومن الدول ذات الأثر الهام والفاعل بالشرق الأوسط تحديدا، ولهذا فمن الضروري معرفة حقيقة موقفها إزاء هذا التأثير حتى يمكن الوصول إلى تحقيق الفائدة المرجوة من الدراسة، ومعرفة طبيعة السياسة الخارجية التركية، والتي تتميز بطبيعة نظام داخلي "معقد" في تركيبته الداخلية وفي الصراع القائم بين العلمانيين والإسلاميين، وما لهذا من أثر على سياستها الخارجية بمختلف اتجاهاتها وسبل وآليات صنع القرار فيها، محاولا أن تتسم معلومات الدراسة بالشمولية والدقة، للوصول إلى تحليل وفهم السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة، لكونها ستكتب حول سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية بفترة زمنية محدده مستعرضا الترابط التاريخي لها وما صاحبها من تطورات وأحداث، والسعي لتوفير كم من المعلومات حول هذه السياسة يغطي جزءاً ليس باليسير من النقص المتعلق بهذا الموضوع، لا سيما في ضوء عدم توافر دراسات أكاديمية كافية حول الموقف التركي من القضية الفلسطينية، علاوة على أن فهم طبيعة ومتطلبات هذا الموقف سيساعد الفلسطينيين والعرب في صياغة سياسة علاقات خارجية موحدة وفاعلة مع تركيا، والتي قد تشكل يوماً قطباً عالمياً له تأثيره الملموس في ضبط منظومة العلاقات الدولية. ولعل التحول في الطبيعة التركية داخليا وخارجيا له الأهمية بمكان للدراسة وما تبديه من علاقات دولية وتحرك إقليمي نشط، كالتقارب التركي- الإيراني، والتقارب التركي- السوري، وتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية بين فترة وأخرى والرغبة التركية بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وأثر الشروط لهذا الإنضمام على السياسة التركية، كذلك الأثر في دورها المميز بالوسيط للعديد من القضايا لحل الخلافات.

أما هدف الدراسة فهي تسعى إلى تحقيق المعرفة والوصول إلى ما يلي:

أ. التعرف على موقف السياسة الخارجية التركية من القضية الفلسطينية، والموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.

ب. رسم صورة شاملة ودقيقة لتحولات هذه السياسة؛ خصوصاً فيما يتعلق بتوجهها الملحوظ نحو إسرائيل وتمتين العلاقة السياسية والإقتصادية والعسكرية معها.

ج. التعرف على التحول التركي من المتغيرات وتحديدا بالعقد الأخير، لما أحدثتــه التطــورات الأخيــرة بالمنطقة، وما شهدته من حروب في العراق، وأفغانستان، ولبنان، وغزه، والموقف التركي اتجاهها.

د. معرفة الدور التركي في المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

إشكالية الدراسة وفرضياتها:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة وسؤال رئيس: ما هي السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية؟ ولماذا انحرفت تركيا ــ كما يرى البعض ــ فــي ســلوكها الخــارجي صــوب إسرائيل؟ عبر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وعلاقات اقتصادية وعسكرية وتعاون أمني، ومــدى انعكاسه على مجريات ومستقبل القضية الفلسطينية ؟ وما هي العوامل التي أدت إلى زيادة التقارب التركي للقضية الفلسطينية بشكلا لافت، وإحداث فجوة مع إسرائيل بعد حربها على غزة وحالة الإنقسام الفلسطيني وموقفها من حركة حماس؟ ولمعرفة أسباب هذا التحول؟ وما طبيعة تلك المتغيــرات ودورهــا بالشــكل الملحوظ بالمنطقة ودور حزب العدالة والتنمية فيها بقيادة رجب طيب أوردوغان؟

كما ستحاول الدراسة أيضا، الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل في الآتي:

ما هي أهم التحولات التي شهدها الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية؟ وكيف تطور هذا الموقف على امتداد فترة الصراع العربي– الإسرائيلي؟ وهل يعتبر التقارب التركي الأسرائيلي تحول إستراتيجي نــابع من تأثير المصالح والأيديولوجية، أم مجرد علاقة دبلوماسية تقليدية بين دولتين؟ وما هــو حجــم تــأثير السياسة الخارجية التركية إزاء القضية الفلسطينية على التطورات التي تشهدها وتتفاعل معها؟ كذلك مــا هو أثر التركيبة الداخلية التركية على موقف تركيا من قضية فلسطين؟ وأخيراً، ما هو مقدار الدور الــذي يمكن أن تلعبه تركيا في إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية التي تعتبر العمود الفقري لهذا الصراع؟

تتمثل الفرضيات التي ستنطلق منها الدراسة في الأتي:

نجد تحولاُ في سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وخصوصا بعد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والعدوان علية عام 2008، ولما جاء من مواقف تركية معارضة لتلك الأعمال، كالتي جسدها السيد رجب طيب أوردوغان في ملتقى دافوس الاقتصادي، وما قامت به جماعات تركية لكسر هذا الحصار وتقديم المساعدات من جهة، بينما ظهرت خلافات وأزمات مع الإسرائيليين من جهه أخرى، وما كان لحزب العدالة والتنمية من دور هام بهذا الإتجاه، علما أن هذا التحول جاء نتاج تحولات داخلية وخارجية، ولتعاظم دور عامل في تشكيل الهوية وظهور لرابط التاريخ العثماني المشترك بين تركيا والعرب، والتأثر بعامل الأيديولوجية عبر التضامن المتبادل، كذلك لعب تركيا لدور الوسيط للوصول إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بشكلا يهف إلى خلق حالة من التوازن بين العلاقة بين تركيا والعرب من جهه وتركيا وإسرائيل من جهه أخرى.

الإطار الزمني للدراسة:

حددت الفترة الزمنية للدراسة من العام2000 ولغاية العام2010، ففي العام 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى، بعد دخول شارون لباحات الأقصى، والذي عارضته تركيا. في العام 2002 شكلت الإنتخابات التركية تحولا هاما بعد فوز حزب العدالة والتنمية، فبرز منذ ذلك التاريخ بعض التحول في الخطاب السياسي لتركيا.

بعد العام 2002 أصبح للدور التركي نشاط دبلوماسي هام في المنطقة، وعمل حزب العدالة والتنمية بوضع لمساته على السياسة الخارجية التركية، وبدا توجهه نحو العالمين العربي والإسلامي في تزايد لافت، ليتعزز دور الحزب كذلك في انتخابات 2007، والتي جاءت تأكيدا على التوجه التركي للسياسة التي ينتهجها الحزب وتعبيرا عن نجاحه في السياسات التي ينتهجها، مما أوجد تحولا وتغيرا تركيا في النظام السياسي التركي، داخليا وخارجيا، والذي انعكس بشكل واضح في السياسة الخارجية التركية.

كذلك فإن الأحداث التي أصابت المنطقة لها أهمية بمكان في التغيير الحاصل في الموقف التركي، سواء الأحداث الإقليمية، أو تلك التي كانت على المستوى الدولي؛ فكانت حرب الخليج الثانية، ومن ثم أحداث 11 أيلول عام 2001، والحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز عام 2006، وأهمها فيما يخص القضية الفلسطينية حصار قطاع غزة وإعلان العدوان عليه أواخر العام 2008، والذي أوقع ما يقارب 1300 شهيداً، والذي كان من أهم الأسباب التي كانت وراء التحول الهام في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني من جهه، وكأحد الأسباب من التغّير اللافت في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية وتزايد الخلافات بين البلدين من جهة أخرى.

إن الدراسة لهذه الفترة الزمنية تستدعي كذلك العودة لمراحل سابقة من السياسة الخارجية التركية، لرؤية طبيعة الدور التركي في السنوات السابقة، ومعرفة طبيعة دورها آنذاك من جهة، وطبيعة التحول والتغير في السياسة الخارجية التركية من جهة أخرى، ويتمثل ذلك في دراسة جوانب عديدة لتركيا منها، طبيعتها الداخلية ومؤثراتها، وطبيعة علاقاتها الخارجية ومدى تأثير الجانبين على الموقف التركي من القضية الفلسطينية.

كذلك لابد من معرفة طبيعة الدور التركي في المحافل الدولية، وتحديدا فيما يتعلق في الصراع العربي الإسرائيلي ومن القضية الفلسطينية في مراحل عديدة، مما يمكننا من فهم الرؤية التركية في توجهها لهذه المحافل، ولفهم طبيعة ما هو ثابت ومتحول ضمن سياستها، كدورها في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. بالإضافة إلى معرفة الدور التركي وموقفه من عمليات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، والتي تعددت على مدار التاريخ سواء مؤتمرات أو اتفاقيات، منها، مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، وخارطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس...الخ.

منهج الدراسة وإطارها النظري:

أُعتبرت النظرية البنائية الإطار المناسب للدراسة، باعتبار أنها تستخدم في دراسة مصلحة الدولة وكيفية تفاعلها في تشكيل الهوية من خلال عمليات اجتماعية وتاريخية، والتي تحدد مستوى علاقاتها مع

المنظومة الدولية، حيث يطرح الفكر البنائي أسئلة تتعلق بكيفية تشكيل هوية الدولة، وكيفية تعريف مواطني الدولة لأنفسهم، وما لتأثير البيئة على سلوك الفاعلين، وكذلك في مكوناتهم من قدرات ومصالح وهويات، وكيفية تأثير الثقافة والمُثل وهذه الهويات في تحديد سياسة الدولة، ومنها سياسة الأمن القومي، بمعنى أن البنائية" تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول".[1]

يمكن لنا قراءة التحول الحاصل في السياسة الخارجية التركية بالفترة الزمنية المعدة للدراسة، واستعراض المقاربات الفكرية التي تتناولها النظرية البنائية لدراسة العلاقات الدولية وتحليلها، وملائمتها كمنهجية وآلية للتحليل في هذه السياسة. فهي تقدم أدوات غير مادية، على عكس مدارس أخرى مثل الليبرالية والواقعية، كذلك لا تنظر إلى الدولة كعنصر وحيد في العلاقات الدولية، مما يعطيها قرباً أكثر إلى الواقع التركي مع العناصر الأخرى الفاعلة في المنطقة الإقليمية وخاصة العربية، بل وتتعدى حصرها بالدول لتمتد إلى الأحزاب السياسية والحركات الثورية.

النظرية البنائية تؤمن بوسائل أخرى غير التي تعتمدها النظريات الأخرى، كالقوة العسكرية والتبادل الإقتصادي ضمن المنظومة الدولية والتحالفات التجارية، وتجلى ذلك واضحا في النشاط الدبلوماسي التركي وعدم اعتماده على القوة العسكرية وحدها على الرغم من أن تركيا تشكل قوة عسكرية كبيرة، فهي ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف الناتو، إلا أن البنائية ترفض مبدأ الواقعية بصدارة القوة العسكرية في العلاقات الدولية، بل وجود قوة أخرى هامة جدا على المسرح العالمي تعتمد على النواحي الإقتصادية، وخصوصا بعد " العولمة" وما لأثرها في تعزيز الفكر البنائي واستبعاد الفكر الواقعي، بالإضافة إلى إيمانها بأهمية العلاقات الإقتصادية وانفتاح السوق، وإيمانها كذلك في أهمية العوامل التاريخية والثقافية وفاعليتها لكل دولة وما لها من تعبير عن الخطاب السياسي لها، وكل هذه المعطيات تعطي تأكيداً على انسجام الفكر البنائي عليها.

---

[1] ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات عدة،" ترجمة: منير كمال، *الثقافة العالمية*، عدد 89 (اغسطس 1998): 17.

أما عن استبعاد النظريتين الواقعية والليبرالية، فإنهما يوليان إلى مفاهيم تتجسد في عنصر الدولة والقوة والإقتصاد والمؤسسات الدولية أساسا في التحليل، دون استخدام أدوات تحليل غير مادية، وتتعاطيان على افتراض مسبق بأن الدولة جل اهتمامها بالعمل على بقاء ذاتها،[2] والذي لا تتعاطى معه البنائية، وينظران إلى الدولة على أنها العنصر الوحيد في العلاقات الدولية.

يمكن كذلك ملاحظة توافق البنائية مع الموقف التركي بعد العدوان على غزة عندما رفضت الدبلوماسية التركية العدوان على غزة، والتبرير الإسرائيلي لها كردة فعل على حالة الفوضى التي سادت، ومنها استخدام المقاومة الفلسطينية " صواريخ القسام" باتجاه "المناطق الإسرائيلية"، والتبرير الإسرائيلي في قضية سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عبر السيطرة العسكرية في نزاعها على السلطة، حيث كان التوجه التركي نحو نقاش آلية فهم الفوضى، والتي هي أصلا من خلق الدول، بعكس الرؤية الواقعية للفوضى والذي لا يقدم تفسيرا مناسبا لسبب حدوث النزاعات، وليس سببا أصليا ومسلما به كما تدعي بأنه مؤسسة ذلك على حالة الطبيعة.

الدراسات السابقة

بعد الإطلاع ومراجعة ما نُشر حول سياسة تركيا الخارجية، لا سيما فيما يختص بالعلاقة مع العالم العربي، تبين قلة وجود الدراسات والأدبيات التي تتحدث بشأن موقف تركيا من القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ــ الإسرائيلي بالشكل المباشر. فعلى الرغم من عدم العثور على أية مؤلفات أو دراسات تتطرق وتعالج موضوع الدراسة بشكلا مباشر، إلا أن هنالك بعضاً منها قد اقترب إلى الدراسة التي قيد البحث، نذكر بعض المؤلفات، وأهمها:

كتاب بعنوان" تركيا والقضية الفلسطينية" تحرير د.محسن صالح، والذي جاء على شكل تقرير معلومات للعام 2010، تحدث بالشكل المباشر عن العلاقة التاريخية لتركيا بالقضية الفلسطينية، مستعرضا كذلك طبيعة تطور علاقة تركيا بإسرائيل وما لهذا الجانب من أهمية بالدراسة، بالإضافة إلى استعراضه إلى

[2] حسين الحاج علي أحمد، المدرسة البنائية في العلوم السياسية. *دراسات آسيوية*، (استرجعت2009/6/22)، http://www.hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358

الدور التركي الجديد من القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة، وموقفها من عمليات التسوية، وما كان لها من دور بعد فوز حركة حماس وتوسطها بالمصالحة الفلسطينية، وما تبع ذلك من أحداث بعد رفضها الحصار على قطاع غزة، وصولا إلى حادثة الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية.

كما وهنالك كتاب تحت عنوان" تركيا الصيغة والدور " قام في كتابته محمد نور الدين، بحيث أُفرد به عدة عناوين تتحدث عن قضايا تركية هامة جدا على الصعيد الداخلي والخارجي، أبرزها، دراسة حالة الصراع على تعريف الهوية التي عاشتها تركيا الدائرة بين العلمانيين والإسلاميين، وما لكل من الطرفين من تأثير على سياسة تركيا الخارجية، وموقعها في المعادلات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى محطات هامة في تاريخ الدولة التركية، علما أن الكتاب حرر في العام 2008.

بالإضافة إلى كتاب هام أصدر بالعام 2008 بعنوان"صناعة القرار في تركيا: العلاقات العربية التركية"، للكاتب جلال الدين عبدالله معوض، حيث جاء بأهم التعريفات والمعطيات التركية لنظامها السياسي، وآلية صنع القرار السياسي من جهه، واستعراضا لعلاقات تركيا مع الدول العربية من جهة أخرى، ولا سيما دول الجوار، وما لهذه الجوانب من روابط تحليلية في انعكاسها على الموقف التركي من القضية الفلسطينية.

دراسة أخرى قام بها د.رشيد دلي في العام 1999 وعنوانها (تركيا وقضايا السياسة الخارجية)، حيث أشار فيها إلى عدة قضايا منها: دراسة بعض المتغيرات الدولية وعصفها على تركيا، وثم تحدث عن العلاقات التركية الخارجية من حيث تقسيم المنظومة العالمية لدوائر، ليتحدث في فصول الكتاب عن علاقة تركيا بهذه الدوائر، حيث جاءت مقسمة إلى أربع دوائر. الأولى: الأوروبية – الأمريكية؛ وتحدث بها عن عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي، والتضارب السياسي والحضاري في قضية النزاع بين تركيا واليونان، بالإضافة إلى المشكلة القبرصية وطبيعة العلاقة التركية الأمريكية. والثانية: الدائرة الإسلامية؛ وتحدث بها عن علاقة تركيا بالوطن العربي وإيران والمشكلة الكردية. والثالثة: الدائرة الإسرائيلية؛

مستعرضا بها مظاهر العلاقة بين الطرفين وأثرها على المنطقة العربية، والدائرة الرابعة والأخيرة: أسيا الوسطى ومنطقة القوقاز وتركزت على الطموح التركي وما تواجهه من عقبات وتحديات.

ثم دراسة أعدها الباحث عماد الضميري الباحث في مركز القدس للدراسات السياسية في عام 2002 تحت عنوان (تركيا والشرق الأوسط)، تناول بها عدة قضايا في خمسة فصول، منها، الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ودور المسألة الكردية في سياسة تركيا تجاه العراق وسوريا وسياستها المائية ومشروعاتها الإقليمية في هذا الصدد، ثم البحث في طبيعة الأمن القومي لتركيا وارتباطه بالشرق الأوسط، منهيا دراسته حول العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، وما لهذا الفصل من ارتباط هام بالقضية الفلسطينية والموقف التركي تجاهها.

أما عن الأدبيات التي تتحدث عن العلاقات التركية الإسرائيلية فهي متعددة، وبأغلبها تستعرض الظروف التي أفضت إلى تعزيز هذه العلاقات، ومراحل تطورها، بالإضافة إلى الأثر في تشابك المصالح الدولية التي آلت إلى هذا التقارب، ومن أهم الكتب والدراسات التي تناولت هذا الجانب:"العرب والأتراك في عالم متغير" لميشال نوفل وخالد زيادة وآخرون، وكذلك كتاب"الطوق: مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي"، ومقالات أخرى عديدة، ومنها، "تطورات التحالف التركي الإسرائيلي" لوصال الغزاوي، و"تركيا بين العرب وإسرائيل عامل توازن" لمحمد نور الدين، ومقاله تتحدث عن محددات مستقبل العلاقة بين تركيا وإسرائيل" لفاتن نصار، بالإضافة لمراجعات للعلاقات التركية الإسرائيلية عديدة جاءت ضمن محتوى كتب تتحدث عن تركيا وعلاقاتها الخارجية.

أهم هذه الأدبيات، ما نُشر في الآونة الأخير من دراسات عديدة وهامة جدا تتحدث عن الدور التركي الجديد واللافت في المنطقة الإقليمية، ولاسيما تلك التي ينشرها موقع المعرفة والجزيرة للدراسات، كالدراسة التي حملت عنوان: " تركيا صراع الهوية"، والتي حررت بالعام 2006، تناولت العديد من القضايا الهامة، كالتحول في تركيا، والأثر الخارجي، والصراع بين العلمانيين، والقوى الموثرة في السياسة التركية، وغيرها العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة ولعدد من الباحثين العرب والأتراك

المتابعين للشؤون التركية، وتكمن أهميتها في فهم الطبيعة التركية الداخلية، وللقوى المؤثرة على صناعة القرار السياسي التركي.

كذلك الدراسة التي وجدت على موقع الجزيرة للدراسات وحملت عنوان: " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج "والتي حررت في العام 2009، وشملت العديد من القضايا التركية، بمشاركة عدد من الباحثين في الشأن التركي، وبما أن الدراسة في فترة زمنية معاصرة، ولقلة الكتب المباشرة في هذا الصدد، تم العودة إلى مواقع إخبارية وفكرية وثقافية ومراكز دراسات لمواقع على الإنترنت، ومنها ما تناقلته بعض الصحف الإسرائيلية، مما يعطي الدراسة من قدرة على مواكبة الحدث وتأثيراته على المتغيرات التي طرأت على الساحة التركية، سواء من النواحي الداخلية، أو الخارجية.

وعلى ضوء المعطيات التي تم استعراضها؛ ستتحدد هيكلية الدراسة إلى هذه المقدمة، وتوزيع الرسالة على خمسة فصول، الفصل الأول: سيأتي تحت عنوان" الإطار النظري للسياسة الخارجية " ويتضمن نماذج من تعاريف شائعة لهذه السياسة، إلى جانب معالجته للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وصنعها وعملية اتخاذ القرار فيها، وأهدافها ووسائل تنفيذها.

الفصل الثاني: سيكون عنوانه الرئيس:" تركيا وسياستها الخارجية" ويتحدث عن تعريف الأهداف القومية لسياسة تركيا الخارجية، أهمها، حماية السيادة والأمن القومي، وتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي والتجربة التركية في هذا المجال، ثم الانتقال بعد ذلك بالحديث عن هدف تركيا في الحفاظ على دور ونفوذ لها بالشرق الأوسط، وعن تقاربها مع العالمين العربي والإسلامي وبالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان: "العلاقات التركية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية"، حيث سيتم التطرق عبره إلى علاقة تركيا مع دول الوطن العربي والمحيط الإقليمي، ثم العلاقات التركية الإسرائيلية وما طرأ عليها من تغيير بالآونة الأخيرة، وكذلك العلاقة مع الولايات المتحدة، كونها ذات تأثير عالٍ على سياسة الدول، ولطبيعة التقارب والتحالف فيما بينهما وإسرائيل وخصوصا بعد حالة تردي العلاقات

التركية الإسرائيلية، وعلاقتها بدول الإتحاد الأوروبي، وأخيرا علاقاتها مع إيران لما طرأ عليها من تقارب، ليتم المحاولة للوصول إلى تحليل دور هذه الدول في التأثير على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، سواء سلبا أو إيجابا.

الفصل الرابع: فسيتناول "فلسطين في سياسة تركيا الخارجية "من خلال العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية تجاه فلسطين، كأحزاب، وجماعات ضغط، والعامل الديني، والمؤسسة العسكرية التركية لما لها من نفوذ وسيطرة على مفاصل النظام التركي، والرئاسة التركية، والرأي العام، وأيضاً استعراض للمحددات الأساسية المتحكمة بالموقف التركي من القضية الفلسطينية، ثم سياستها ومواقفها إزاء القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

والفصل الأخير من الدراسة: فقد تم تخصيصه للحديث عن "تركيا ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي"، مبتدئا بالحديث عن الأثر الذي تبع محاولات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات التركية الفلسطينية، وموقف تركيا من القضايا الرئيسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والمتمثلة في قضية اللاجئين، وقضية القدس والأماكن المقدسة، منتقلا للحديث عن أشكال المساعدات التركية المقدمة للشعب الفلسطيني، وما صاحب هذه الفترة من تغيرات فلسطينية ورؤية للموقف التركي منها، كحالة الإنقسام وموقفها من طرفيه؛ ودورها في ملف المصالحة بينهما، منتهيا بالموقف الفلسطيني من الدور التركي تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، لتعالج الدراسة في نهايتها النتائج التي تمخضت عنها، بالإضافة إلى الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية

أولا: تعريف المفاهيم

قد لا يكون التعريف في العلوم الإجتماعية ثابتا ومحط إجماع، بل تجده يواجه اختلافا وجدلا واضحا بين العديد من المنظرين والمفكرين، وهكذا الحال بالنسبة لمفهوم "السياسة الخارجية"، فقد تتعدد التعريفات لهذا المصطلح؛ نتيجة لما توليه الأهمية الدراسية لهذا الموضوع والتحديات التي تطرأ على مجرياته التاريخية، وما نريده هنا، التعريف الذي يمكن القارئ من الوصول إلى الإيضاح الكافي لفهم ما المقصود بالسياسة الخارجية؛ لذلك سنبين التعريفات الأساسية لهذا المصطلح بثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرفها على أنها "عبارة عن تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"،[3] وهذا التعريف يتبناه من يركز على النشاط والأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها بعلاقاتها وغيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها، سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وأهدافها، وبالتالي، فإن هذا الإتجاه من التعريف يهدف إلى أن السياسة الخارجية: عبارة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات، وعُرفت أيضا على أنها:" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، أو لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".[4]

أما الإتجاه الثاني: يعرفها من خلال ربطها بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية، كالتعريف الذي يقول إنها: " برنامج عمل الدول في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنية".[5] فهذا التعريف الذي يرتبط بأنشطة الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها والذي يتمركز حول أمرين أساسيين هما: تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى

---

[3] بطرس غالي ومحمود دعيس، *المضل في عالم السياسة* (القاهرة: مكتبة الانجلو العربية، 1974)، 309.

[4] George modelski, "*atheo of foreign policy*" (Newyork praeger, 1962), 7.

[5] محمد بدوي وآخرون، *العلاقات السياسية الدولية* (القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، 26.

الدولة لتحقيقها، وكذلك اختيار السبل والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بالشكل الذي يمثل أكبر قدر ممكن لمصلحة الدولة.

أما الاتجاه الأخير، فيعرفها بقوله: "إنها التعريفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"،[6] أو من يعرفها بنفس الاتجاه على أنها:"القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات".[7]

وبدراسة العلاقات الدولية نجد بأن هذا الاتجاه لما يمثله من أهمية في عملية صنع القرار، وما يشكله من أهمية للعمليات التي تميز وضع السياسة الخارجية، أنها أكثر الموضوعات دراسة وتحليل وما يمثله القرار السياسي من قدرة على تحديد المواقف وفهمها، نجد أن هذا التعريف هو الأقرب للدقة والشمولية، حيث إن السياسة الخارجية هي الخطط والبرامج التي تتبعها هذه الدولة، تجاه المحيط الإقليمي أو الدولي، كذلك فإن واضعي هذه السياسة هم الممثلون الرسميون للدولة والذين لهم الصلاحيات باتخاذ القرارات الملزمة، بالإضافة إلى أن العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الخارجية هي علاقة تأثير وتأثر متبادلة، خصوصا وأن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف داخل هذه البيئة، وبالدرجة الأولى لما يرتبط بهذه السياسة وما يمثلها من تحقيق الأهداف المنشودة للدولة، فالدارسون للسياسة الدولية يجدون إشكالات عديدة للسياسة الخارجية وتحليلها، منها: [8]

1- التعاون لإقامة الكتل والأحلاف بين مجموعة من الدول والتي تهدف إلى مواجهة تهديد ما، عسكريا مثلا، أو لتقديم سياسة مشتركة معينة، أو أنها تهدف إلى الوصول لتقدم اقتصادي أو اجتماعي؛

2- إعتماد سياسة عدم الإنحياز؛ وهدفها عدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة والمتنافرة دوليا، وهدفها بذلك البعد عن السيطرة الإستعمارية، سواء أكان الإستعمار القديم أو بشكله الجديد؛

---

[6] محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998)، 9.

[7] نظام بركات وآخرون، *مبادئ علم السياسية* (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2003)، 347.

[8] محمود فطافطة، *السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية (1947-2005)*، رسالة ماجستير (جامعة بيرزيت، 2006)، 18.

3- إتباع سياسة العزلة بسبب تراجع في مستوى تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي وعزوف عدد من الدول عن بناء قوة عسكرية هجومية، بل تكتفي بإمكاناتها الموجودة لديها، كتلك التي كانت حتى الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لابد من معرفة أن هناك مميزات للسياسة الخارجية عن الداخلية وإن وجد تداخل في بعض المعطيات؛ فتصاغ السياسة الخارجية في إطار الوحدة الدولية، وتسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، بينما الداخلية ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع التي صيغت في إطاره.[9]ولحل إشكالية التميَز وحالة تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وغيرها عن الداخلية تتبع الوحدة الدولية سياسة تبدو وكأنها خارجية ولكنها في الواقع ترمي إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة، وأحيانا تتبع سياسة تبدو على أنها داخلية ولكنها في الواقع تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدودها، ولا يعني ذلك أن السياسة الخارجية منفصلة عن السياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية قد يكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة، كما أن السياسة الداخلية تنتج أثارا بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي. والاثنتان تتسمان بالترابط.[10]

أما عن أهمية السياسة الخارجية، فهي من أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وتحتل مركزا وموقعا في السياسة العامة، ويمكن إجمال تلك الأهمية للموقع المركزي الذي تحتله الحالات التالية: [11]

1- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانه دولية معينة على الوحدة الدولية وتدفع الوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الإقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

2- تلعب دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

3- لها دور هام في تأمين المصالح الخارجية.

---

[9] سليم، *تحليل السياسة*، 27.

[10] المرجع السابق، 28.

[11] المرجع السابق، 79-80.

4- لها دور هام في تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي من خلال لجوء صانع القرار للسياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

5- إعطاء الدولة مكانة دولية رفيعة تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.

6- لها دور سياسي داخلي في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية.

ثانيا: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية

أ- العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية هي تلك العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي وتشمل عدة نواحي وعوامل، أهمها: العامل العسكري والسياسي؛ والاقتصاد؛ والإيديولوجية والدين؛ جماعات الضغط والمصالح؛ والرأي العام والأعلام، وتفاعل هذه العوامل وغيرها. لنترك تأثيرها على صانع القرار بالسياسة الخارجية وبالتالي على سلوك الدولة الخارجية، وأخيرا بالتعاطي مع العالم الخارجي وبقية الدول. ويمكن التعرف على بعض أهم هذه العوامل على النحو التالي:

1- العامل العسكري:

لم تعد المؤسسة العسكرية كما كانت عليه سابقا، فهي لم تعد قوتها بعدد قوات الجيش وكبر حجمه، فالقوة العسكرية أيضا تقاس بمستوى التقدم العسكري التكنولوجي، والصناعة العسكرية. ونشهد اليوم على المستوى العالمي تقدما كبيرا على التطور العسكري الذي يعتبر الأهم من حيث قياس القوة، ليبقى العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وعلى سياستها الخارجية، وعلى الرغم من أهمية وجود قوة اقتصادية وتكنولوجية متطورة لها وأن ترافق بدعم سياسي.

لقد أدى التطور العسكري تكنولوجيا إلى تغيير الكثير من نوعية الأسلحة في الحروب وفي حسم الصراعات، حيث يوجد اليوم نموا هائلا في القدرات العسكرية التدميرية للدول، وما يسمى بأسلحة الدمار

الشامل، تلك الأسلحة بمختلف مسمياتها، الذرية والنووية والكيماوية، والتي غيرت من قواعد اللعبة في العالم، والتي تعطي انطباعا حول قوة مالكيها وخصوصا قوة الردع، إلا أنه" لا يمكن الإعتماد أو اللجوء إلى القوة العسكرية لتنفيذ السياسات الخارجية لما يترتب على مخاطر هذه الأسلحة وكذلك للتشابك المعقد بين مصالح الدول".[12]

أما عن التأثير العسكري أو المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية، فإن قوة الدولة العسكرية تساهم أو تعزز في استخدام صانع القرار للأداة العسكرية بقراراته، وقد يشكل الجيش قيدا على الإختيار من بين البدائل المتاحة وخيارات السياسية الخارجية. لذلك لابد من المعرفة التامة إلى الدور أو الأثر الذي يتبناه الجيش في طبيعة السياسة الداخلية، فهناك دول كان للمؤسسة العسكرية تدخلٌ واضحٌ ومؤثّر جدا على مجمل قرارات النظام، سواء الداخلية أو الخارجية منها.

2- الإقتصاد:

يعتبر العامل الإقتصادي للدول واحداً من أهم المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية، وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الإقتصادية في السياسة الخارجية في دعم هذه السياسة وتحقيق أهدافها.

قد يتقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة على السياسة الخارجية العسكري والأيديولوجي، ذلك انطلاقا من أن السياسة الخارجية للدول ترتبط بالمصالح والإختيارات التي تنتهجها الدول في سياستها هذه، وكون أن القوة الإقتصادية التي تشكل هدفا تسعى إليه الدول، وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، وتعتبر معيارا هاما لقياس قوة الدولة، فأن قوة العوامل الأخرى ترتبط بالشكل المباشر بالقوة

[12] بدوى، *العلاقات السياسية*، 411.

الإقتصادية.[13]يعتبر الماركسيون أن العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي وأن كل الحروب تحركها أسباب ودوافع اقتصادية.[14]

ولا يغيب العامل الإقتصادي بزيادة قوة تأثيره بالسياسة الخارجية، كون العلاقات الدولية تـزداد تشـابكا وتبادلا، حيث يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من مجمل العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العـالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصيغة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات،[15]بل وإن مـا يشهده العالم بما يعرف"بالقرية الصغيرة "من نتاج العولمة، زاد التعاون والترابط التجاري بينهما وتأثرهـا بأزمات بعضها البعض.

وقد تشهد العديد من الأدوات الإقتصادية استخداما في تحقيق الأهداف المنشودة بالسياسة الخارجية، ومـا لها من الأثر في ثني الدول عن بعض قراراتها أو إجبارها على الإلتزام بـأخرى، مثـل تلـك المتعلقـة بالعقوبات الإقتصادية، والمقاطعة الإقتصادية أو الحظر التجاري، بينما نجد ما يساهم في تقوية تلك الدول إقتصاديا، مثل التعريفات الجمركية أو الحصص أو المعونات الإقتصادية، التي تعتبر واحـدة مـن أهـم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة في سياستها الخارجية تجاه الـدول التـي تتلقـى تلـك المعونات،[16]والتي بأغلبها ذات اقتصاديات ضعيفة ونامية.

3- الأيديولوجية والدين:

تعُرف الأيديولوجية على أنها: "مجموعة من الأفكار أو نظام من الأفكار خاصة بجماعة معينـة وبحقبـه زمنيه محددة"،[17]فهي تعبر عن واقع تاريخي. أما عن الأثر الذي يحدثه العامل الأيديولوجي؛ فقد يولد هذا العامل مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القـرار ومحيطـه علـى صـعيد السياسـة

---

[13] محمد بوعيشة، *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات* (بيروت: دار الجبل، 1999)، 143.

[14]عامر ابوعلاء، *العلاقات الدولية: العلم والظاهر،الدبلوماسية الإستراتيجية* (غزة–فلسطين: مكتبة آفاق، 2002)، 70.

[15] المرجع السابق.

[16] المرجع السابق، 73.

[17] المرجع السابق، 54.

الخارجية، حيث يمثل العامل الأيديولوجي نظرة ذاتية للواقع، فيما أن هذه المعتقدات والتي هي عبارة عن"تصورات منعزلة أو عابرة تتعلق بهذه الظواهر الراهنة". ويمكن إجمال ما يؤثر به المذاهب والأيديولوجيات في اتخاذ القرار الخارجي، والتي تؤثر بعمق في مواقف السياسة الخارجية، بما يلي: [18]

1- أن الأيديولوجية تساعد في بلورة الإطار الفكري والعقلي، الذي من خلاله يرى واضعي سياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار؛

2- أن الأيديولوجية تضع متخذ القرار الخارجي في حالة تصوير للمستقبل، كما أنها تعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه بعيدة المدى والوسائل المتحققة لتلك الأهداف، من دبلوماسية دعائية، واقتصادية، وعسكرية...الخ؛

3- أن الأيديولوجية تساعد على عقلنه المفاضلة من بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي، ومن الطبيعي أن يذهب التفضيل لأكثر هذه الخيارات المطروحة التقاء مع مضمون تلك الأيدلوجية مع اتجاهاتها ومبادئها العامة؛

4- أن الأيديولوجية توفر مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتعريفات، سواء ما يتعلق منها بالذات أو بالآخرين.

في الوقت الذي نجد أن بعض الآراء تنكر أو تقلل من أهمية دور الأيديولوجية كأحد عوامل نظرية الطابع القومي وأثرها في هذه السياسات الخارجية وفي عملية صنع القرار، بينما نجد البعض يرى أنها من أكثر العوامل أهمية، في تقرير السياسة الخارجية،[19]حيث نجد أن بعض الدول أحيانا تحاول أن تبرر سلوكية خارجية عامة أو معينة، أو صنع قرار سياسي خارجي من خلال الإستناد إلى مجموعة من القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو أيديولوجية النظام السياسي للدولة، لإعطائها شرعية عقائدية على السياسة الخارجية تجاه المجتمع في الدول ذاتها أو تجاه الحلفاء في الخارج،[20] فالأيديولوجية هي إحدى أدوات

---

[18] المرجع السابق، 55.

[19] احمد النعيمي، *السياسة الخارجية* (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، 259.

[20] المرجع السابق، 260.

التصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين خصومها وأصدقائها، وفي إدارة حركة سياستها الخارجية من هذا المنطلق.[21]

أما عن العامل الديني، والذي قد يندرج في نفس الإطار، فله الأثر الواضح والجلي على القرارات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وقد لا نجد تعريفا للدين وصياغة من شأنها إرضاء كل الآراء المتصارعة حول الدين، لكن نجد أن أكثر التعريفات الأقرب لما نحن بصدده بالسياسات الخارجية وأثره بالعلاقات الدولية هو أنه: "نظام متسق من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجرى عزلها عن الوسط الدنيوي ومحاط بشتى أنواع التحريم، وهذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنوية واحدة تدعى كنسية"، كما عرفها أميل دور كهانيم.[22]

للدين الأثر الواضح في العلاقات الدولية مما يعني أثر على السياسة الخارجية، وخصوصا أن عالمنا اليوم تنتشر به العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي ترتكز عقيدتها السياسية على التعاليم الدينية للأديان الثلاثة، فنجد الأحزاب الإسلامية في الدول العربية و الإسلامية، كما نجد انتشار أحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية، والأحزاب اليهودية الأصولية في إسرائيل، ولا يمكن إخفاء دورها كجماعة ضغط تسيطر أو تؤثر على القرار في أماكن تواجدها.

ظهرت مسميات عديدة لا تغّيب ظهور العامل الديني، كتلك التي يمكن تسميتها "الديمقراطية المحافظة" أو"العلمانية المؤمنة"، وهي محاولة للجمع بين الأسس العلمانية للدولة ومجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية،[23] والتي تعتبر حل وسط فضفاض للهروب من الاتصاف بالديانة، والتي سيتم الحديث عنها واضحا في الفصول الاحقه كما في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.

حتى إن العديد من الحروب ساعدت على استقلال أو قيام بعض الدول أو "اختفاءها" نتيجة للدافع الديني، كما حدث في أوروبا، وكما أجتاح العثمانيون الأتراك شرق أوروبا وجزءاً من جنوبها من أجل نشر

---

[21] سعيد محمد السيد. "مصير الأيديولوجيا في السياسة." *السياسة الدولية*، عدد161 (2005): 99.

[22] ابو عامر، *العلاقات الدولية*، 89.

[23] خالد الحروب، *التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية* (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم ابولغد للدراسات الدولية، 2008)، 14.

الإسلام هناك. بذلك كان الدين بالماضي ومازال أحد أهم العوامل التي تـؤثر فـي سـلوكيات الأفـراد والمنظمات والدول على الصعيد الإقليمي والدولي.[24]

4- الرأي العام:

يُعَرف الرأي العام على أنه:" مدلول يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بهـا النـاس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة والخاصة "، وكذلك ممكن تعريفه بأنه: "تعبير جمع كبير من الأفـراد عن آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناءً على دعوة توجه إليهم، تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين، إما من تلقاء أنفسهم أو في اقتراح ذو أهمية واسعة "[25].

يتفاوت الأثر للرأي العام على السياسة الخارجية بين مجتمع وآخر، أو بين نظام سياسي وآخر، فلا يخفى الاختلاف للنظم الديمقراطية عن تلك الديكتاتورية السلطوية بتفاوت تجاوب كلٍ منها إلى هذا الرأي والأخذ به، وكذلك باختلافه بالدول المتقدمة عنها بالدول النامية، فكلما زادت "ديمقراطية النظـام" زاد اهتمامهـا بالرأي العام، فهذه النظم تخشى من إثارته عليها، لذلك هي تحرص بصـناعة قراراتهـا علـى وضـع الضوابط عند اختيارها للسياسة الخارجية عند اختيار البدائل، كون الرأي العام يـؤثر فـي منـع القائـد السياسي من تبني سياسة معينة، أكثر من دفعه إلى تبني سياسة بديلة، في حين يختلف هذا الأثر في تلـك المجتمعات السلطوية،[26]والتي قلما تهتم في تغير سياساتها الخارجية استجابة لضغوطات الرأي العام.

تأتي محدودية الأثر للرأي العام بسبب فقره للمعلومات وعدم وجودها بالدقة التامة، خاصة وقت الأزمات، في حين أن "التوجيه" عادة ما يكون المؤثر على الرأي العام، كتلك التي تتعلق بالإعلام، والتي بأغلبيتهـا تكون موجهة من الحكومات، واستخدامها لخدمة مصالحها على الصعيد المحلي، حتى في أكثر المجتمعات الديمقراطية، وبطبيعة الحال إن المؤسسات السياسية الرسمية لها تأثير فعال على صنع القرارات السياسـة الخارجية، لما لها من أجهزة متعددة ووسائل أخرى تمكنها من اتخاذ مواقف معينة، إلا إن هذا لا يعني أن

---

[24] ابو عامر، *العلاقات الدولية*، 90.

[25] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 278.

[26] حسن نافعة، *مبادئ علم السياسة* (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، 330.

الجماعات غير المنظمة لم يكن لها الدور في هذا المجال،[27]في حين أن البعض يرى أو يقلل من أهمية ودور الرأي العام في عملية صنع القرار بالسياسة الخارجية، بسبب عرضية اهتمام الرأي العام بأمور السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بأزمات دولية خاصة.[28]

5- جماعات الضغط والمصالح:

تُعَرف بأنها: " جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام، وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم، دون محاولة الوصول إلى السلطة".[29]

تختلف الأساليب التي تتبعها أو تنتهجها هذه الجماعات للتأثير على السياسة، سواء الداخلية أو الخارجية منها، بالاتصال بصانعي القرار الحكوميين مباشرة والتأثير عليهم بواسطة الامتناع أو الضغط معا، ومنها بواسطة التأثير على الرأي العام والذي أكثر ما يؤثر به الوسائل الإعلامية بأشكالها، المرئية والمسموعة، والتي تهدف إلى كسب دعم الرأي العام في دعمه لمنع صانعي القرار بالحكومة لاتخاذ القرارات التي تقيد مصالحها، أو باستخدام بعض المقومات القوية لها في ذلك التأثير في الجماعات الإقتصادية ذات النفوذ الإقتصادي المؤثر في البنيان الداخلي للدولة، إلا أن أكثر هذه الجماعات تأثيراً في ميدان السياسة الخارجية تلك القائمة على أسس عرقية وعقائدية ولها امتدادات خارج الدولة.[30]

أما عن أشكال تلك الجماعات، فهي تختلف وتتنوع، حسبما ميزها دارسو السياسة المقارنة. فمنها؛ غير منظمة يشترك أفرادها في مصلحة واحدة بحكم الإنتماء الديني أو العرقي أو اللغوي، وأخرى تمثل مصالح المؤسسة، وترتبط بحكم المهنة، بالإضافة إلى جماعات منظمة وهي عبارة عن: جماعات منتظمة خصيصا للتعبير عن مصالح أعضائها، كالنقابات المهنية والعمالية.

---

[27] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 277.

[28] المرجع السابق، 281.

[29] سليم، *تحليل السياسة*، 251.

[30] المرجع السابق، 196.

ب- العوامل الخارجية:

هناك مجموعة من الظروف والأطر الخارجية تدخل في عملية صنع القرار السياسي، تلك الظروف والعوامل التي تقع خارج الحدود الإقليمية للدولة، فهي لها تأثير واضح على صنع القرارات في السياسة الخارجية.[31]

تختلف أهمية البيئة الخارجية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بين الدول باختلاف أماكنها وموقعها الجغرافي، سواء على الدور الإقليمي أو الدولي، فكلما كانت الدولة غنية بمواردها وباقتصادها، قل تأثير القوى العظمى على سياستها الخارجية، بالمقارنة بتلك الدول قليلة الإمكانات والموارد، وربما يتجلى ذلك واضحا مع الدول النامية التي تتأثر بالعوامل الخارجية المتمثلة برغبات الدول العظمى وإملائاتها، رغم وجود بعض الدول لها مميزات وغنى من حيث الموارد لكنها لا تتمتع بقرار سيادي وتمثل أيضا لأملاءات الدول العظمى، لأسباب عديدة يطول شرحها، كالدول النفطية في الوطن العربي.

بالإضافة إلى أن التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات الدولية والتي زادت من التعاون والتبادل بين الدول، وللتقدم التكنولوجي والصناعي وطرق الإتصالات والمواصلات، جعل من الأثر الخارجي عاملا هاما بالتأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية، وأصبح محكوما بمجموعة من الضوابط خصوصا بازدياد الإعتماد المتبادل، والإندماج الإقتصادي الذي شهدها النظام الدولي، بالإضافة إلى تأثير سلوك هذه الدولة بالتنظيمات الدولية، إلى جانب القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي.[32]

أما عن المتغيرات المرتبطة بالبيئة أو بالعوامل الخارجية فهي تختلف بارتباطها إن كانت بيئة النظام الدولي أو بيئة النظام الإقليمي.

---

[31] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 325.

[32] بهجت قرني وعلي الدين هلال،"التحليل العلمي للسياسة الخارجية"، *الفكر الاستراتيجي العربي*، ع40 (1999): 161.

1- النظام الدولي:

تتأثر السياسة الخارجية للدول في طبيعة وشكل النظام الدولي، وتختلف هذه التأثيرات حسب البيئة القائمة عليها كل دولة وإمكاناتها، فالدول الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها الجغرافي وأهميته وميزاتها الإقتصادية أو العسكرية، تتصاع بسياستها الخارجية أكثر من الدول الكبرى أو العظمى التي تتمتع بالعديد من المزايا، بل تتصاع هذه الدول محدودة الإمكانات لرغبات الدول الكبرى في صناعة العديد من قرارات السياسة الخارجية.

كذلك يختلف أثر البيئة الدولية على السياسات الخارجية للدول باختلاف طبيعة النظام الدولي، فهناك سمات وأحداث ومتغيرات تحدد أو توجه هذا الأثر، فمثلا وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له أثرٌ مختلفٌ عنه في حال وجود تعددية قطبية، أو كالتي كانت في حالة الاستقطاب الدولي الثنائي، كما حدث في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وما كان لهاتين القوتين من الأثر أو الإستغلال للدول الصغرى، واستخدامها ساحة للمواجهة الدبلوماسية أو العمل على تقسيمها فيما بينهما أو إبقائها تحت سيطرتها.

عاملٌ أخرٌ هامٌ من العوامل الهامة ضمن البيئة الخارجية، ما يسمى بالأحلاف أو التحالفات والتي تشكل التكتلات وبأهداف متنوعة، عسكرية أو إقتصادية واجتماعية، والتي تسعى بأن تكون جسما في المنظومة الدولية وله الأثر على هذه المنظومة، علما بأن هذه الأحلاف أوجدت تباينا بأثرها على النظام الدولي، فهناك من يرى أنها من عناصر الإستقرار الدولي عبر إثبات التوازن، أو في كونها تزيد من عدم الاستقرار الدولي، لأنها تقسم الدول إلى مجموعات متعارضة تساعد في احتمال نشوب الحروب.[33]

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية وانهيار الإتحاد السوفيتي مؤخراً جعل من بعض الدول التوجه إلى سياسة التحالف والتكتلات، والذي أدى إلى نماذج سلوكية جديدة، وكان لها التأثير الواضح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فهناك يتم وضع معايير تحكم سلوك

---

[33] سليم، *تحليل السياسة*، 281.

علاقة أعضائها ومعايير للسلوك تجاه الدول الأخرى المعادية والمحايدة.[34]عاملٌ خارجيٌ آخرٌ لـــه الأثـــر يتجلى بالرأي العام الدولي، ذلك"الإتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية"، أو أنه الرأي الذي يتعدى الحواجز الدولية، ويتكون بين مجموعات تنتمـــي إلى وحدات سياسية مختلفة"،[35]وفاعلية هذا التأثير ومداه يختلفان بحسب الظروف والوقائع الدولية، بينمـــا يظهر في بعضها بصورة إيجابية حاسمة فإنه يظهر في بعضها الأثر بشكل سلبي.[36]

قد تكون العوامل الإقتصادية بشموليتها وازدياد التعاون الدولي بالتبادل التجاري الإعتماد علـــى التجـــارة الخارجية من أهم المؤثرات الخارجية على قرارات السياسة الخارجية للدول، لما لـــه مـــن الأثـــر علـــى عائدات الدول ونموها من جانب، وما قد تسببه النواحي السياسة وما يسمى "بالاقتصاد السياسي" من حالة تبعية لبعض الدول لدول أخرى من جانب آخر، كحاجة الدول النامية للدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا، بينما يرى آخرون بأن الاعتماد المتبادل ليس إلا جزءا من أيديولوجية تهدف إلى تغطية علاقات التبعيـــة القائمة بين أنظمة وأخرى.[37]

2 – النظام الإقليمي:

النظام الإقليمي يتكون عند تشكيل البيئة للنظام لعدد من الدول ذات روابط مشتركة، جغرافيـــة، وثقافيـــة، وتاريخية، وحدودية، أو لها علاقات اقتصادية ومالية تؤثر على بعضها البعض، سلبا أو إيجابا.

وقد يعكس النظام الإقليمي واقع الدولة ضمن هذا النظام والذي يمكَننا من معرفة أو استنتاج العديد مـــن القضايا وتفاعلاتها، وما يتمتع به هذا النظام من خواص تعاونية وتبادلية أو علاقة متوترة متنافسة ومدى تأثير العوامل الداخلية للدولة على وحدات الإقليم نفسه ككل،[38] ومؤثرات النظام الدولي على هذا النظـــام الإقليمي.

---

[34] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 336.

[35] المرجع السابق.

[36] المرجع السابق، 332.

[37] سليم، *تحليل السياسة*، 279.

[38] Sundelius Bengts, *Foreign policies of northern Europe* (Colorado: west view press, 1982), 5.

تتنافس الدول فيما بينها بأن يكون لها دورٌ فاعلٌ ومركزٌ هامٌ في النظام الدولي، وخصوصا الدول التي تتمتع في المزايا التي تؤهلها لذلك، بينما الدول التي تقل قوتها ونفوذها على المستوى الدولي تسعى لأن تجد هذا الدور على المستوى الإقليمي وبأن تكون صاحبة "الإقليم الأعظم" والأكثر أهمية، حيث تتنافس دول الإقليم بينها لأخذ دور المركز لهذا الإقليم نفسه.

أضف إلى تلك العوامل، الدور الهام والمؤثر الذي تبديه المنظمات الدولية والإقليمية على سياسة الدول الخارجية، والتي تجعل الدول القيام بتبني موقفها وإبراز الدور الذي توليه هذه المنظمات بالتأثير على الدول وسياستها، خصوصا تلك المنظمات التي لها الأثر بالنظام الدولي، كالمنظمات الحقوقية القانونية ومنظمة الأمم المتحدة،[39] وكذلك المنظمات التي تحاول الدول إبراز هويتها من خلالها والتي تعطي انطباعا عن تلك الدول.

ثانيا: تعريف الأهداف القومية لسياسة الخارجية:

تتعدد المفاهيم المرتبطة بمعنى الأهداف القومية التي يتم السعي إلى تحقيقها من قبل الدول، لكن أغلب هذه المفاهيم تشترك في مضامين وأسس مشتركة عند قيام الدولة بتشكيل سياستها الخارجية، التي تهدف إلى تحقيقها، كالتي تتعلق بالدفاع عن وحدة الدولة وتنمية قدراتها، الدفاع عن وحدتها الداخلية، وحماية سيادتها الوطنية والقومية من أي عدوان خارجي، والدفاع عن معتقداتها ومبادئ الدفاع عن السلم الدولي، والمحاولة في زيادة فاعليتها الدولية.[40]

وتُعرف الأهداف القومية على أنها: "الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار، مدعوما بالقدرات التأثيرية الدولية، التي ترتيبها خارج حدودها السياسية، خدمه لمصلحتها الوطنية"،[41]وبتعريف أخر" أنها سعي كل

---

[39] ناصيف حتي، *النظرية في العلاقات الدولية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 193.

[40] عدنان السيد حسن، *مقدمة في العلاقات الدولية* (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994)، 77.

[41] صبري إسماعيل مقلد، *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات* (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)، 15.

دولة في تأمين بقائها واستمرارها في الحفاظ على هويتها، فضلا عن اعتبارها القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول".[42]

رابعا: أهداف السياسة الخارجية

1- حماية السيادة والأمن القومي:

مفهوم الأمن هو عبارة عن "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه بالبقاء"،[43]كما يراه كيسنجر، فيما تعُرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وتعريفات أخرى عديدة ليست ذات تعريف شامل للأمن القومي، وذلك لكونه يعود إلى عقلية الدول حول هذا المفهوم لأمنها، لذا فأن الأمن القومي هو"القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، الطبيعية منها والمفتعلة، وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي".[44]

فيعتبر هدف حماية السيادة والأمن القومي من أهم الأهداف التي توليها الدولة بكافة إمكاناتها للحفاظ عليها ضمن سياساتها الخارجية، وتعمل على توظيف كل إمكاناتها وإدارتها للحفاظ على كيانها وللقدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بها.

أما عن الطرق التي تلجأ إليها الدول لتحقيق هذا الهدف فهي متنوعة ولها أشكال عديدة، منها: إقامة التحالفات والتكتلات، والدخول ضمن اتفاقيات عسكرية، وإقتصادية، واجتماعية، ومحاولة القيام بكافة السبل لإنجاح السياسات الإقتصادية، والتطوير الداخلي وإحلال الرخاء والنمو الإقتصادي، وإن كان ذلك من خلال الحصول على المساعدات والقروض والهبات أيضا. بينما نجد دولاً أخرى تأخذ موقف الحياد والبعد عن التكتلات الدولية أو الوقوف مع دول ضد أخرى،[45] لأبعاد نفسها عن مخاطر وأعداء هي ليست طرفا بها.

---

[42] السيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص75.

[43] احمد عبد الرحمن حمتاي، "مفهوم الأمن القومي ومدى تأثيره على سياسة الدول"، *موقع مكتوب*، (2008/3/12)، http://news.maktoob.com/article/1540586

[44] المرجع السابق.

[45] حتي، *النظرية في العلاقات*، 160.

2- التنمية والرخاء الاقتصادي:

إن جزءا هاما من قدرة الدول الحفاظ على كيانها السياسي والقومي هو تدعيم قوتها المادية والمعنوية، لذا فهي مطالبة بالعمل لإيجاد القدرة على تحقيق أعلى قدر من القوة المادية واستغلال مدى إمكاناتها، كونه يحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة، الأمر الذي يمكنها من القيام بترتيبات محددة من الأولويات تتفق قدر الإمكان مع ما تمكنها به مواردها من القوة.

لا شك أنه كلما ازدادت قدرة الدولة وإمكاناتها زادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها، بالإضافة إلى زيادة طموحها نحو الخارج، وكلما امتلكت قوة أكبر وقدرات أكثر زاد طموحها للعب دور فعال في السياسات الدولية، والذي يصبح هدفا من أهداف السياسة الخارجية وبالتالي قدرتها على أخذ موقع هام في النظام الإقليمي أو الدولي أو كلاهما معا. فالدول لا تسعى إلى القوة كهدف بحد ذاته بل وسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى، كالسمعة أو الهيبة أو فرض السلام أو للتأثير في اتجاهات النظام السياسي الدولي.[46]

لذلك، تسعى الدول إلى العمل على إيجاد السبل والأدوات للاعتماد على ذاتها بمواردها وإمكاناتها للمحاولة بقدر الإمكان من عدم الإعتماد على دولٍ أو جهاتٍ خارجية، لما له من ثمن بتأثيره على العديد من الجوانب في سلوك الدولة وسياستها الخارجية، بالإضافة إلى أن مبدأ الإعتماد هذا لا يحقق لها الأهداف المنشودة، والتي جزءٌ منها النمو والرخاء الإقتصادي.

3- الحضور والنفوذ الإقليمي:

يعتبر الحضور والنفوذ الإقليمي من الأهداف الهامة التي تسعى إليها الدول، ضمن المنظومة الإقليمية، ومد هذا النفوذ أحيانا بسيطرتها على الأقاليم التي تقع في إطارها، ويأتي ذلك من خلال سياستها الخارجية

---

[46] تامر الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات* (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، 242.

والمرتبط بمدى قوتها على تحقيق هذا الهدف، إما بالسيطرة بالشكل المباشر وضم أقاليم بالقوة العسكرية، وإما بقوتها الإقتصادية بالتأثير على السياسة الخارجية للدول التي من حولها ذات الإقليم الواحد.[47]

يحدد الحضور والنفوذ الإقليمي السياسة الخارجية للدول، في حين أن الأخيرة تحددها قوة الدولة ونفوذها وثقلها في المجال الإقليمي، بينما تتأثر هذه السياسة سلبا إن لم تكن الدولة على مستوى يؤهلها لأن تلعب دورا مركزيا ضمن المنظومة الإقليمية، بل يجعلها خاضعة لرغبات وسياسات وقرارات الدولة التي تحتل هذا المركز، الأمر الذي يحد من استقلالية قرارها وعدم انسجامه مع أهدافها في بعض الأحيان.

لذلك، نجد أن حالة التنافس بين الدول ذات الإقليم المشترك على احتلال الدور المركزي، والمؤثر على هذه المنظومة، مما يجعل من تلك الدول قليلة الإمكانات والقوة، قليلة الحضور والنفوذ وعرضه لرغبات الدولة" المركز". فمن الصعوبة بمكان تحديد أهداف أية دولة من الدول ضمن السياسة الخارجية، إذ أن ما يعد هدفا لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة نفسها في حقبة زمنية أخرى، تبعا لأهمية الأهداف واختلافها بين وحدة دولية وأخرى بسبب تباين العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد هذه الأهداف.[48]

خامسا: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

تعتبر عملية صنع القرار عبارة عن" عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذا طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار". [49]

تبدأ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بالدولة حدثا ما يدخل في نطاق هذه السياسة، وهذا الحدث يتطلب موقفا إزاءه أو سلوكاً لخصم يتحتم أو ينبغي رد فعل اتجاهه، أو الإستعداد لحدث دولي قد تم التنبوء به أو أزمات مفاجئة.

إن الجهة المتمثلة بصانعي القرار عادة ما تكون الدولة في نظامها السياسي، حيث تحصر الأنظمة السياسية عملية اتخاذ القرار، بينما تقوم فئة ثانية بتنفيذه دون مشاركة من طبقات الشعب في هذه العملية،

---

[47] غسان العزي، *سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى* (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2000)، 32.

[48] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 151.

[49] Richard Suyder, And H.W Bruk spain buron ,"foreign policy decision making" , (*new York*, 1962), 90.

الأمر الذي يؤدي إلى تقليص المتغيرات المتحكمة في صنع هذا القرار،[50] بينما قد نجد لهذه الطبقات تأثيرا على صانعي القرار أنفسهم بشكل غير مباشر. فأصحاب القرار أولئك الذين تتعدد وتتنوع ارتباطاتهم بالنظم الفرعية للنظام السياسي نفسه، منها: الوزارات التي تعنى بأمور السياسة الخارجية، كوزارة الدفاع ووزارة الخارجية، أو تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية المؤثرة ضمن النظام السياسي، وخصوصا الأنظمة التي يسيطر عليها نظام الحزب الحاكم، ومنها كذلك السلطتين التشريعية والقضائية، ونتيجة لهذه التفاعلات بين النظم الرئيسية أو الفرعية للنظام يتم إصدار القرار الفعلي، على الرغم أنها لا تمارس بالضرورة نفس القدر من تأثيرها على عملية صنع القرار،[51] بينما تترك البيئة الخارجية تأثيرات سلبية أو إيجابية على صنع القرار بالسياسة الخارجية، وما تمكنها البيئة من" فتح إمكانات للتصرف أو وضع قيود عليها، وما يمكن اختياره من هذه الإمكانات وغيرها من إمكانات بديلة"، والتي تتأثر بزيادة أو قلة ضغط البيئة الخارجية، وكلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف وزادت حالات الاختيار، والعكس صحيح.[52]

ولا بد من معرفة أن عملية صنع القرار أحد السبل في التحليل للسياسة الخارجية، والتي تؤثر بها عدة عوامل، منها طبيعة الظروف الموضوعية التي تدفع إلى صنع قرار معين، ومنها طبيعة القيم المتضاربة في كل مرحلة يمر بها صنع القرار والعلاقة المتبادلة بين هذه القيم وبين تقاليد المؤسسات التي يتم في داخلها القرار. ثم تأثير الأبعاد الثقافية والطبيعية والمصلحة لصانعي القرار على خيارهم النهائي للقرار وما لتأثير البيئة الداخلية على صانعي القرار، بالإضافة إلى تأثير الخبرات والمهارات الموجودة لدى صانعي القرار.[53]

---

[50] حسن صعب، *الدبلوماسي العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة؟* (بيروت: دار العلم للملايين، 1973)، 21.

[51] نافعة، *مبادئ علم*، 432.

[52] مقلد، *العلاقات السياسية*، 255.

[53] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 140.

سادسا: أدوات السياسة الخارجية:

1- الأدوات الإقتصادية:

الأداة الإقتصادية عبارة عن: " استخدام القدرات والإمكانات الإقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها و سلوكها، أو موقفها، على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها".[54]

وتعتبر هذه الأداة في مقدمة الأدوات الأخرى لأهميتها، حيث تقوم الدول باستخدامها في سياساتها الخارجية في مواجهة الدول الأخرى، وحيث أنها إما أن تساهم في دعم الإستقرار لدولة ما، وإما أن تهدف إلى تغيير تلك الأوضاع، وتشمل الأدوات الإقتصادية في إطار السياسة الخارجية من خلال العديد من الطرق التطبيقية، منها: المنح؛ والقروض؛ والمساعدات؛ والتسهيلات الائتمانية؛ والمقاطعة الإقتصادية أو تجميد أرصدة بعض الدول.[55]

2- الأداة الدبلوماسية:

"الدبلوماسية "كلمة لاتينية ومعناها الورقة أو الوثيقة المطوية، وتستخدم بشكل شائع غير دقيق، إما مرادف للسياسة الخارجية أو بمعنى التفاوض أو المؤسسة التي تشرف على إدارة السياسة الخارجية، أو الموهبة التي يتمتع بها بعض الأشخاص، في حين أنها تعرف حسبما عرفها الهنود قبل ثلاثة آلاف سنة: "أنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول"،[56] أو أنها"عالم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الإتفاقيات".[57]

---

[54] مقلد، *العلاقات السياسية*، 472.

[55] بدوي، *العلاقات السياسية، 409.*

[56] هاني الرضا، *الدبلوماسية: تاريخها وقوانينها وأصولها* (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997)، 9.

[57] أبو عامر، *العلاقات الدولية*، 226.

بيد أن الدبلوماسية تختلف عن السياسة الخارجية، ولكنهما مترابطتان، فالسياسة الخارجيـــة أداة تشـــريعية نظرية، بينما الدبلوماسية تقوم بتزويد صانعي القرار الخارجي بالمعلومات الهامة التي تمكنهم من القيـــام بمهامهم المتمثلة بتنفيذ القرار.[58]

تعتبر الدبلوماسية من أقدم أدوات السياسة الخارجية وأكثرها شيوعا، وهي عملية سياسية تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية وفي تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.[59]فهي تعتبر أداه هامة ورئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، اللذين تسعى إليهما معظم الدول، ومنع الحروب والنزاعات، وجل وظيفتها تكمن في حل الخلافـــات دون اللجوء إلى القوة المسلحة والحرب، بل إنها تنشط بشكل كبير وملحوظ للتوســـط بـــين الأطـــراف وحـــل الصراع في ظل نشوب الصراعات العسكرية، لذلك فإن الدبلوماسية والحرب يمكن اعتبارهما متلازمتـــان منذ القدم، فإذا طرأ تغيُر على أي منهما تبعه تغيُر في أسلوب الأخرى، بالإضافة إلى مـــا يطـــرأ علـــى كلتيهما نتيجة للتطور الهائل في المعلومات.[60]

الدبلوماسية تعتبر الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول والتي تتناول علاقاتها ومصالحها والتـــي تدعمها كل الأدوات السياسية الأخرى، مثل الدعائية، والاقتصادية، والعسكرية. ويعتبر هدفها الأول هـــو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للإتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف،[61] حيث أنها تطـــورت بشكل كبير جدا لتصل إلى ما هي عليه اليوم من الأهمية والتنظيم والشمولية.

3- الأداة الإعلامية:

تعتبر الأداة الإعلامية من الأدوات المؤثرة بشكل فاعل وكبير جدا على السياسة الخارجية، وتحديدا بعـــد النصف الثاني من القرن العشرين لما وصلت إليه من تطور نتيجة عدة عوامل، كالثورة الهائلة في وسائل الإتصال وتطور أجهزتها المختلفة.

---

[58] علاء ابوعامر، *الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها* (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، 35.

[59] ابوعامر، *العلاقات الدولية*، 227.

[60] حيدر صادق، *مستقبل الدبلوماسية* (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، 22.

[61] ابوعامر، *العلاقات الدولية*، 227.

وتكمن أهمية الأداة الإعلامية في عدة جوانب، فهي تهدف إلى حث وتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة لإقناع الرأي العام بسياسة ما،[62]كذلك أهمية دورها بعد بروز الأيديولوجية في السياسات الخارجية، والتي شكلت سلاحا فعالا تستخدمه القوى العظمى في استقطاب الدول إلى جانبها، وأنه ليس هناك أفضل من الدعاية سبيلا لذلك.

تتعدد التأثيرات التي يمكن للأداة الإعلامية إحداثها، فهي تؤثر في اتجاهات الرأي العام، واتخاذ هذا التأثير وسيلة للضغط على الدول الأجنبية في المواقف التي تمس مصالحها، كذلك فإنها تؤثر على الناحية النفسية في الحروب، حيث أنها تسعى للإقناع وإيصال الرسائل الهامة المراد إيصالها.

أصبحت الأداة الإعلامية من الأدوات الهامة للدول في استخدامها بالتنسيق مع باقي أدوات السياسة الخارجية، فهي تصاحب العمل الدبلوماسي والإقتصادي للدول، وهي أيضا تسبق العمل العسكري بغية التمهيد له في الأوساط الدولية وإضفاء الشرعية عليه.

4- الأداة العسكرية:

عُرفت في إطار تنفيذ السياسات الخارجية بأنها: "الإكراه الذي تلجأ الدولة إليه في الحرب بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإدارتها".[63] أما الأدوات العسكرية فهي "مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، تشملهُ هذه الأدوات من إنشاء القوات المسلحة وكل ما يتبع ذلك الإنشاء من تدريب وتوزيع، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح".[64] وتعطي الأداة العسكرية بمفهومها العسكري هيبة للدولة، وتجعل من الدول الأخرى تهابها وعدم التعرض لها، إلاَ أن لها مخاطر كثيرة ومكلفة، فلا يوجد معرفة مطلقة بقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لها ضمن السياسة الخارجية، وما يمكن أن يبدر عنها من المواقف ضمن المنظومة العالمية.

---

[62] سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، 93.

[63] بدوي، *العلاقات السياسية*، 409.

[64] سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، 92.

الفصل الثاني

تركيا وسياستها الخارجية

مقدمة

يمثل هذا الفصل المدخل لمعرفة جملة من الأمور والقضايا التي تتعلق بالجمهورية التركية، سيتم من خلاله البحث بها والتي تميُز هذه الدولة بتركيبتها والتي لها دورٌ في تحديث سلوكها ومواقفها، ومعرفة طبيعة سياستها الخارجية، متعمقا بالبحث للقدرة على الوصول حول دورها الإقليمي وسياستها الخارجية بالشكل العام، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، ما بين العام 2000 وحتى العام 2010.

التحول الذي شهده النظام السياسي التركي تمثل بأنه أصبح نظام علماني يسيطر عليه حزب ذات توجهات "إسلامية" بعد أن كانت تسيطر علية الأحزاب العلمانية، لتستمر حالة التوتر والتنافس بين التوجهين الموجودة منذ القدم، وما لكلٍ منهما من أثر على سياسة تركيا الخارجية، وطبيعة الظروف التي أدت إلى هذا التحول عما كان سائدًا منذ الإعلان عن الجمهورية التركية عام 1923، إلى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بزعامة رئيسه رجب طيب أوردوغان وتوليه رئاسة الحكومة، وما لدوره القيادي الشخصي والحزبي في التحول في توجهات النظام وخطابة السياسي نحو القضية الفلسطينية. وما أثير حول الوجه العثماني الجديد لتركيا، و إعادة أسلمة الحياة الاجتماعية في تركيا والعمل على التقارب نحو العالم العربي والإسلامي ولعب دور في قضاياه، ومد جسور التعاون مع العالمين العربي والإسلامي دون استثناء، والتي قل ما وجدت من الحكومات العلمانية السابقة.

تشمل الدراسة مراجعة القضايا الهامة التي لها الأثر في طبيعة ودور تركيا، لتشمل بهذا الفصل بالحديث عن أهم الأهداف الرئيسية والقومية التي تهدف تركيا إلى تحقيقها ضمن سياستها الخارجية وتشمل: حماية السيادة والأمن القومي، وتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي، وحفاظها على دور ونفوذ بالشرق الأوسط، بالاضافة إلى سعيها للتقارب مع العالمين العربي والإسلامي، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أولا: تعريف بالأهداف القومية لسياسة تركيا الخارجية:

لكل دولة أهداف من وراء سلوكها الخارجي تسعى إلى تحقيقها من خلال السياسة الخارجية باختلاف طبيعة تلك الأهداف، فيما إذا كانت تنحصر في مجالات معينه مثل المكاسب الإقتصادية وتنمية قوتها أم لاعتبارات عديدة أخرى في حسبانها.

تسعى تركيا ومن خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق العديد من الأهداف القومية والتي يتم تحديدها من قبل صانعي القرار الخارجي، والتي تقرر من خلال البيئة الداخلية والخارجية لتركيا، ومنها أهداف معلن عنها وأخرى تتم بالشكل الخفي لضمان نجاح تحقيقها، علما بأن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بالعديد من العوامل التي تأثرت بها تركيا، جغرافيا وسياسيا، ليتم التعاطي مع هذه الأهداف كركن أساسي في تحديد سياستها، وبالنسبة للجمهورية التركية فهي تسعى إلى تحقيق الوصول إلى العديد من الأهداف.

ثانيا: أهم الأهداف القومية التركية:

أ- حماية السيادة والأمن القومي:

تعمل تركيا على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بكل ما تستطيع من قوة، وبكل ما لديها من إمكانيات وطاقة متاحة، والمتمثلة بشكل أساسي في ضخامة جيشها وقوتها العسكرية المتطورة.

فجمهورية تركيا ورغم مواجهتها للعديد من الصراعات الداخلية والحدودية الخارجية، المتعلقة بعدة قضايا، كتلك المتعلقة بالخلاف والتوتر الحاصل مع دول الجوار العراق وسوريا بسبب قضايا المياه والتدخل بالمسألة الكردية، وصراعها التاريخي والثقافي التنافسي مع اليونان، وغيرها من التوترات الحاصلة على سياستها وما يمثله الخطر الكردي، إلا أنها تسعى للحفاظ على كيانها الإقليمي وعدم التفريط فيه للدول، وإن كلفها ذلك خسائر باهظة في مواردها البشرية والإقتصادية.

السيادة الحقيقة لتركيا تأتي من القوة التي تعتمد عليها من حيث إمكاناتها وقوتها العسكرية، للحفاظ على أراضيها من أي اعتداء خارجي، وقدرتها على معرفة ما يدور حولها ضمن إقليمها في محورها المتواجد داخل القارات الثلاث، لتعطي أهمية بالغة لتحقيق الحفاظ على السيادة وسلامة الأمن القومي، ويأتي ذلك

أيضا من خلال تجسيد مضمون نوعي للسيادة، فهي تتمتع بعلاقات دولية واسعة ومتنوعة لكثير من الدول، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية عالية، بالإضافة إلى الدور الذي يعطيها إياه التحالفات التي تقوم بها، عسكرية واقتصادية هامه، مما يعطيها هيبة دفاعية عالية، كعضويتها بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لتركيا رؤية عقيدية للأمن القومي نجحت المؤسسة العسكرية في تعميمها على جدول أعمال السياسة العامة، حيث أن مفهوم الأمن القومي وعقيدته يثيران جدالا في تركيا مع وجود تحفظات على احتكار المؤسسة العسكرية واتجاهات الأمن القومي، فالبعض يرى أنه من غير المنطقي ترك مسألة الأمن للعسكريين لأنهم يوسعون إطارها بغرض"تشريع دور الجيش في الشؤون المدنية " وإحكام رقابته وضبطه للحياة السياسية كما عبر عن ذلك مسعود يلماظ،[65] رئيس وزراء سابق.

جاء دور حزب العدالة والتنمية في هذا المجال بتمتع تركيا بعلاقات دولية واسعة وبتعاون مع العديد من الدول، ولا سيما الشرق الأوسط، لتتسم السياسة الخارجية التركية بالتقارب التركي العربي والإسلامي والعمل على زيادة التعاون فيما بينها، والحيلولة لحل المشاكل العالقة فيما بينهما، كالتقارب التركي السوري، والتركي الإيراني الذي تعزز ما بين العام 2008– 2010.

ليتم إجمال أهم ما تتطلبه سياسات الأمن القومي التركي من السياسة الخارجية، بالآتي :–[66]

أ– التحالف مع الغرب والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة .

ب– التفاعل مع دول الجوار الجغرافي، للحد من طموحات الأكراد السياسية الانقسامية بهدف احتواء النزعة الإستقلالية لديهم عن تركيا.

---

[65] عقيل سعيد محفوض، *سوريا وتركيا: الواقع والراهن واحتمالات المستقبل* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 177.

[66] المرجع السابق.

ج- بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانيات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، بإقامة تفاعلات سياسية واستراتيجية تعطي تركيا تقنية عسكرية متطورة، وتقدم لها ضمانات دفاعية أمام المواجهة للمطالب المحتملة من دول الجوار.

ب-التنمية والرخاء الإقتصادي:

تعتبر التنمية والرخاء الإقتصادي من الأهداف الهامة جدا لتركيا، والتي تسعى لتحقيقه بكافة السبل، كي تتمكن من توفير القدرة لشعبها للعيش بمستوى جيد، والقدرة في زيادة إمكاناتها وقدراتها الإقتصادية، والتي بدورها ستنعكس على قدراتها الكبرى والفضلى على القطاعات الأخرى للدولة وتنميتها.

رغم أن تركيا عاشت منذ بديات تأسيسها العديد من الأزمات الإقتصادية حتى الثمانينيات، إلا أنها عملت وتمكنت من وضع الأسس والسياسات الإقتصادية للخروج من هذه الأزمات والقدرة على تحسين مستوى اقتصادها، فجزء منها سياسات داخلية، كالإهتمام بالقدرات الإنتاجية، وبتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وأخرى خارجية تتمثل في الإنفتاح على دول العالم، الغربية والإسلامية والعربية.

عملت تركيا على إعطاء الأهداف الإقتصادية بالتنمية والرخاء من أولى الأهداف التي تصبو لتحقيقها، للقدرة على تصحيح البيانات في القطاعات الإقتصادية، وإبعاد المشاكل الإقتصادية الناجمة عن ضعف الإقتصاد، كالبطالة وتوزيع الدخل، وتمثلت تلك السياسات بالإهتمام بالأسواق الخارجية، وأهمها، الإتحاد الأوروبي بسوقه المشتركة، بالعمل على تذليل العقبات وإيجاد الأرضية اللازمة لتأهيلها للتكامل مع الإتحاد الأوروبي وللقبول في عضويتها به، لما يشكله الإتحاد من أهمية عالية في الحياة الإقتصادية التركية وتحقيقها للأهداف المرجوة بالتقدم للاقتصاد التركي، حيث أنه يحتل النسبة الأعلى من بين الدول في التبادل التجاري، ونسبة وجود العمالة التركية العالية في الدول الأوروبية.[67]

أما عن تحقيق الهدف الإقتصادي في التحول التركي نحو الشرق الأوسط، فأصبح لتركيا توجهٌ ومشاركة اقتصادية متزايدة ما بين الأعوام 1970-1980 بعد تعرضها للعديد من الأزمات الإقتصادية وبعد

[67] رزق الزعانين، *سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق*، رسالة ماجستير (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 1998)، 69.

الإرتفاع المفاجئ في أسعار النفط عام 1973، لتبدأ علاقات ثنائية تقوم على مصالح متبادلة، أهمها فترة تولي ترغوت أوزال بتميزها بالإنفتاح نحو التصدير وفتح المجال للإقتصاد التركي نحو الإستثمار الأجنبي.[68]

أما عن التجربة "الأوردوغانية "، بتسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة، فهي تتجه إلى الإنتقال بشكل ناجح إلى حد كبير من اقتصاد مرتبط نحو سيطرة الدولة تحت السياسات الكمالية السابقة إلى اقتصاد سوق مفتوح متزايد التنوع، فقاد تركيا إلى الإنضمام لاقتصاديات العشر الجديدة الناشئة بالعالم، وها هي تركيا وضمن سعيها لتحقيق هدفها بالرخاء الاقتصادي والتنموي، تعمل بالفترة الحالية على الوفاء بالمعايير التي تؤهلها لقبولها بالإتحاد الأوروبي حتى العام 2015، وأصبحت الشركات التركية قابضة وشركات تعاقد رأس حربة الدور الإقتصادي لتركيا في الشرق الأوسط .[69]

بذلك فإن التحولات الخارجية أسهمت بشكل كبير جدا للتحول التركي بالتقارب نحو الشرق الأوسط، منها بشكله الإيجابي لاقتصادها، كأحداث الحرب العراقية الإيرانية، لتصبح الشريك التجاري الأول للبلدين كونها نقطة عبور ومصدر للمنتجات،[70] خصوصا وأن هذه المصالح المتمثلة بتحقيق هذا الهدف تتلقى دعما وطلبا من رجال الأعمال لصناع القرار بالسياسة الخارجية التركية، أهمهم المجموعات الإسلامية التي تتأثر بالرابط الإسلامي في تأثيرها على هذه السياسة الخارجية.[71]

ج- الحفاظ على دور ونفوذ إقليمي:

تسعى الدول لأن يكون لها دورٌ فعالٌ في محيطها الإقليمي، لما يعطيها من قدرة في التعامل والتعاطي بالعلاقات الدولية بما يحقق أهدافها ومصالحها، فهي تسعى بأن تقيم دورا في العلاقات الدولية مع العديد

---

[68] جراهام فولر، *الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي* (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، 59-61.

[69] المرجع السابق، 118.

[70] مشال نوفل وآخرون، *العرب والأتراك في عالم متغير* (بيروت: مركز الدراسات العربية والبحوث والتدقيق،1993)، 27.

[71] المرجع السابق، 20.

من الأطراف، والذي يضمن لها من القوة والحضور الفعال، و يعطيها نفوذا يشكل إحدى الركائز للتقدم في تحقيق أهدافها.

انحصر دور تركيا الإقليمي سابقا في حضورها الدولي الذي اعتمد بعلاقاتها الإستراتيجية مع القوى الدولية الفاعلة، كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بانضمامها لحلف الناتو ولما تتمتع به من قدرات ذاتية وموارد مائية وقوة عسكرية، إلا أن تطورات عديدة أدت إلى تحول في طبيعة دورها الإقليمي، وكانت هذه التطورات السبب في إعادة النظر في تلك الإستراتيجية بعدم الإبقاء عليها فقط دون التغيب عنها، والدور الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية بعد العام 2002، وتوتر العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب على العراق عام 2003 وما صاحبه من صورة سيئة للأمريكان بالعراق، كذلك المراوغة الأوروبية بشأن قبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.[72]

كان لتركيا دورٌ إقليميٌ هامٌ في الشرق الأوسط، شمل الدول العربية والإسلامية، بزيادة التعاون وإقامة العلاقات معها، ولعب دورٍ تركيٍ عالٍ كوسيط لحل العديد من القضايا الشائكة والمعقدة بالمنطقة، كدورها بالوساطة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وما كان منها لمحاولة إحياء المفاوضات الإسرائيلية السورية، ودورها بالتقارب للبلدان العربية، حيث زار وزير الخارجية التركي عبد الله جول (رئيس الدولة حاليا) جامعة الدول العربية بالعام 2008، ليؤكد على أن حكومته "قررت تطوير علاقاتها مع الدول العربية بشكل كامل" وأن "القضية الفلسطينية هي أساس القضايا في المنطقة، وأن حلها سيؤدي لحل بقية القضايا"، بالإضافة إلى لعب تركيا دور هامٍ مع الدول الإسلامية، فتم تعيين أكمل الدين أوغلو بمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بقرار من وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله جول.[73]

أخيرا، جاء تأكيد مستشار رئيس الوزراء أحمد داوود أغلو (وزير الخارجية حاليا) بأن بلاده ترفض أن تكون فقط مجرد جسر بين الشرق والغرب وإنما تتطلع إلى أن تقوم بدور فاعل في تنشيط العلاقات بين الطرفين، الأمر الذي يعكس حضورها في المنطقة، على الأقل في العديد من الملفات كالتي تتعلق بالعراق

---

[72] بشير عبد الفتاح، " تركيا بعد اكتشاف دورها الإقليمي"، *مجلة سياسات*، ع.5 (صيف 2008): 159.

[73] المرجع السابق، 161.

ولبنان وفلسطين،[74] أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته بالتقارب مع النظام السوري حديثا، وموقفها من الملف النووي الإيراني ومحاولتها لعب دور الوسيط لحل الخلاف الحاصل بين إيران والعالم الغربي بشأن هذا الملف، وما عرف بالمبادرة التركية البرازيلية لتبادل اليورانيوم ورفضها فرض العقوبات المفروضة على إيران. بالاضافة لوجود أهداف قومية أخرى لتركيا وتتمثل في الهدفين التاليين:-

د- التقارب مع العالمَين العربي والإسلامي:

عملت تركيا على إعطاء إقامة العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي وزيادة التعاون بينهما أهمية قصوى، بكافة الميادين، لما للطرفين من مصالح مشتركة، من خلال نشاط دبلوماسي عال المستوى، الأمر الذي تظهر به النظرية البنائية بشكلها الجلي لما تمثله من إهتمام بالجانب الدبلوماسي للدول، كأداة هامة من أدوات السياسة الخارجية.

أهم المحطات التي شهدت تحسناً وتقارباً للعالم العربي والإسلامي كانت بالفترة التي عرفت بالإنفتاح في عهد الرئيس ترغوت أوزال، وخاصة الدول النفطية منها، لإدراك تركيا بأهمية المصالح لها بالمنطقة، بسبب روابطها التاريخية والثقافية تفرض عليها أن تبذل جهدا مكثفا لتنمية علاقاتها مع جميع البلدان العربية والإسلامية، وحسب ما جاء على لسان أوزال" فإن المنطقة العربية بحاجه إلى الدور التركي السياسي والعسكري في مقابل حاجة تركيا الملحة للنفط العربي والأسواق العربية ".[75] أزداد إهتمام تركيا بإقامة علاقات عديدة مع الدول العربية والإسلامية، وخاصة التجارية منها، لتمتع المنطقة بأهمية إستراتيجية، وظهور دوائر ومجالات إقليمية متعددة منها الدائرة الشرق أوسطية والإسلامية، لتجعل من صانعي القرار السياسي في تركيا يعتقدون أن بلادهم يشكل لها الإندماج في الدائرة الأوروبية الغاية

---

[74] المرجع السابق، 163.

[75] عماد الضميري، *تركيا والشرق الأوسط* (مركز القدس للدراسات،2002)، 67. كذلك انظر إلى: حسن جرجس، *تركيا الإستراتيجه الأمريكية بعد سقوط الشاه* (دمشق، مطبعة الجاحظ،1990)، 68.
http://www.alqudscenter.org/uploads/Turkey2002.pdf

والهدف الأساسي والأعلى،[76] رغم ما تواجهه من صعوبات لتحقيقه، لكن ذلك لم يمنعها من الإهتمام بمصالحها بإقامة العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي وتعزيزها.

يمكن إجمال أهم المسائل التي أسهمت في توجه الساسة الأتراك تجاه العالم العربي والإسلامي قبل وبعد التسعينات ولغاية التاريخ المعاصر بالاتي :-[77]

1- إفرازات نتائج حرب الخليج الثانية جعلت من تركيا عنصرا أساسيا في المنطقة لمجريات الشرق الأوسط، نتيجة لعدة عوامل: المياه والنفط والأمن والأقليات وأهمها الأكراد بسبب تواجدها ضمن التشابك الحدودي مع دول الجوار سوريا والعراق، مما يعطي الحاجة إلى تعاون مشترك فيما بينها.

2- توجه العالم العربي نحو مفاوضات السلام مع إسرائيل واعتراف العديد منها أعطى تركيا مجالا لإقامة علاقات بالشرق الأوسط، خاصة مع الدول العربية والإسلامية، دون التسبب بحرج لها بعد أن كانت تتهم بانحيازها لإسرائيل.

3- التغيرات الداخلية التي حدثت في تركيا نفسها والمتمثلة بصعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية أعطى حافزا وتأثيرا على دفعها ودعمها لهذا التوجه بتحقيق التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.

أما بعد العام 2002، فإن وصول حزب العدالة والتنمية أصبحت السياسة الخارجية التركية تتوجه أكثر من أي وقت مضى نحو التقارب مع العرب والمسلمين، رغم بقاء إهتمامها بالدائرة الأوروبية، فهي تسعى إلى تطوير علاقاتها الإقتصادية والرسمية والشعبية بالعديد من الدول العربية والإسلامية، "فتأسست مجموعات اقتصادية معها، كمجموعة الدول الثمانية: تركيا، ومصر، وباكستان، وإيران، وبنغلادش، ونيجيريا، واندونيسيا، وماليزيا عام 1997، لتحرص تركيا على تصدير منتجاتها من الغذاء والآلات والسلاح مؤخرا إليها، واستيراد المواد الأولية كالنفط والغاز".[78]

---

[76] نفس المصدر السابق، 71.

[77] خورشيد دلي، *تركيا وقضايا السياسية الخارجية* (دمشق: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، 32-33.

[78] دلي، تركيا وقضايا، 47.

كذلك عملت تركيا وبالتعاون مع جامعة الدول العربية على تأسيس المنتدى العربي التركي، بهدف التعاون معا وإزالة الحواجز التي سادت قديما، ولتعزيز الحضور السياسي والإقتصادي في الشرق الأوسط، وجاء ذلك نتاج النشاط الدؤوب للساسة الأتراك حاليا، ولا سيما حضور قادة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أوردوغان، عبد الله غول، أحمد داوود أغلو، بالتوجه نحو الدول العربية والإسلامية وتبادل الزيارات معها، "لتفتح الأبواب لتركيا والترحيب بها في الرياض والقاهرة ودمشق والقدس وطهران".[79]

ولا شك أن الدور الشعبي والرسمي التركي تجاه القضية الفلسطينية مؤخرا وما كان من تداعيات للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 والمتمثل برفض هذا العدوان وشجبه وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، ومحاولة فك الحصار عن قطاع غزة، مرورا بحادثة دافوس وحتى أسطول الحرية، ودور السينما التركية فيما يخص القضية الفلسطينية والدفاع عنها، هو من الأسباب الهامة التي أسهمت في التقارب العربي التركي، وكذلك فيما يتعلق بالملف اللبناني بعد حرب تموز عام 2006 وما كان من رفض وشجب تركي لهذا العدوان الإسرائيلي المفرط ضد لبنان، كذلك الملف النووي الإيراني والموقف التركي حياله بمحاولة التوسط لحل الخلاف الإيراني مع دول الغرب والمبادرة التي جاءت مع البرازيل بشأن تبادل اليورانيوم لحل الملف سلميا ورفضها العقوبات المفروضة على إيران، لمن الدوافع الهامة بالسياسة التركية نحو التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.

هـ- الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي:

تقدمت تركيا للإنضمام إلى السوق الأوروبية عام 1959، أي بعد عام فقط على تأسيسه، سعيا إلى الإنضمام إلى العضوية الكاملة لهذه المجموعة، لما تشكله من دوافع ومصالح هامه لتركيا، حيث يمكن إجمال هذه المصالح والدوافع بالنقاط التالية:[80]

---

[79] مشال نوفل، *عودة تركيا إلى الشرق* (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، 98-99.

[80] لقمان النعيمي، *تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام* (ابوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، 11-16.

ا- الدوافع الجغرافية، يرى الكثير من النخب السياسية والثقافية التركية إلى أن العلاقات مع الإتحاد الأوروبي هام لمستقبل تركيا ومصالحها الإستراتيجية المرتبطة بهذه العلاقات ومتانتها، معتبرة أن تركيا كانت جزءا من السياسة والأرض الأوروبية منذ قرون، حيث قال السفير التركي في لندن"... أننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا مع الإتحاد الأوروبي إنا ننظر إلى مشكلة أوروبية داخلية لا إلى مشكلة خارجية".

ب-دوافع سياسية، تتسم الدوافع السياسية بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية تتمثل في أن غالبية التيارات السياسية التركية تؤكد على تأييد انضمام بلادهم إلى الإتحاد الأوروبي رغم اختلاف التوجهات السياسية سواء علمانية، وإسلامية، وليبرالية، ويمين أو يسار، لما يشكله الاتحاد الأوروبي من قوة سياسية هامة ستصبح جزءاً منها، وأما عن الدوافع الخارجية فإن أهمها؛ حالة التنافس بين تركيا واليونان، واللتين تعيشان صراعات عميقة بينهما، والتي تحرص تركيا بتمتعها على علاقات مع دول عديدة ضمن سياستها الخارجية بقدر لا يقل عن الذي تتمتع به اليونان، علما أن اليونان تسعى إلى إبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا.

ج- دوافع اقتصادية، تعتبر من أهم الدوافع التي تدفع وتحفز تركيا في رغبة انضمامها للاتحاد، فهو يمثل لها سوقا تصديرياً هاما لمجمل المنتجات التركية، وكذلك هدفا يمكن به الإنتقال الحر للأيدي العاملة التركية للعمل فيها، بالإضافة إلى تدفق كبير للإستثمارات الأجنبية من الشركات الأوروبية الأمر الذي يساهم على إيجاد الخبرات والتكنولوجيا الجديدة التي تحتاجها تركيا لتحديث اقتصادها وعدم الإعتماد على المساعدات المالية الممنوحة لها، والتي لم تعد ذات أهمية مالية بسبب التطور السريع الذي عاشته تركيا رغم أهمية السياسية التي تنامت كثيرا نتيجة المناخ السياسي المنظور بين تركيا والإتحاد الأوروبي.

يشارك الإتحاد الأوروبي بحوالي 55% من عمليات التبادل التجاري المباشر لرأس المال التركي، وتشكل دوله حوالي 43 % من مجموع الشركات الأجنبية للسلع الرأسمالية في تركيا، ويعتبر الاتحاد الأوروبي

المكان الذي يقصده ويعمل به عدد كبير من الأتراك، والعديد من الشركات التركية،[81] فشهدت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية هجرات عديدة إلى العالم الغربي وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث كانت الهجرة منذ الإمبراطورية العثمانية، ليشكل الأتراك بالتسعينات ما نسبته 24.4 % من المغتربين بالمجتمعات الأوروبية، غالبيتهم بألمانيا.[82]

د- دوافع أمنية، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الدافع الأمني سببا رئيسيا للإندماج في نظام غربي (الأوروبي-الأمريكي)، ذلك بقبولها عرضاً خاصاً بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والذي وفره مبدأ ترومان عام 1947، والذي جاء بسبب التطور في العداء والخصومة بين الشرق والغرب والمنافسة بين القوتين العظمتين التي أدت إلى لحاق تركيا بالنظام الإقتصادي الغربي، وبعد استياء تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها من القضية القبرصية وما جاء برسالة جونسون عام 1964، وحظرها توريد الأسلحة لتركيا ما بين الأعوام 1975-1978، وإغفالها للهواجس الأمنية لتركيا خلال فترة الإنفراج الدولي، الأمر الذي جعل من تركيا تتجه اتجاها متزايداً نحو أوروبا الغربية. قد تنعكس هذه الدوافع سلبا على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية بسبب تأثر تركيا بها وعملها على إرضاء دول الاتحاد الأوروبي للحيلولة وموافقة هذه الدول على انضمامها للاتحاد الأوروبي. عملت تركيا بتدرج وبخطوات وتدابير عديدة وجب القيام بها لتحقيق هذا الاندماج، ومنها: الإتحاد الجمركي، وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الإتحاد الأوروبي، والسعي للإلتزام بما يرتبط بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها المناطق الكردية، وبعدها عن تحولها لمصدر القلق والتوتر في بحر إيجة وقبرص وشمال العراق، وما بذلته من جهود لتجاوز مشكلاتها الإقتصادية والسياسية لما من شأنه ووصولها لموافقة الإتحاد على انضمامها، إيمانا منها أنها تمتلك من القوة الإقتصادية الكافية لتحقيق الإندماج، والذي سيوفر لها أبعادا جديدة على العلاقات التاريخية المعاصرة.[83]

---

[81] Votech Mastry, and R.Graig nation, *Turkey Between east and west, new challenges for rising Regiona*l (United state: west view press ,member of the peruses books group, 1996), 203.

[82] Ayse Oucti Heper and Heinz Kramer, *Turkey and the west, changing cultural identities and politicale* (London-new York: I.B Tauris and co.ltd. publisher, 1993), 220.

[83] جلال عبد الله معوض، *صناعة القرار في تركيا- العلاقات التركية العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

جاء الإعلان من حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002 على اعتبار أن الإنضمام للإتحاد الأوروبي ما زال يشكل هدفا أساسيا أيضا لسياسة الحزب وتطلعاته،[84] وعملت تركيا بكافة السبل لتحقيق هذه الغاية بالإندماج الكامل في الإتحاد مستقبلاً، والذي تعتبره القيادة السياسية ولمعظم عناصر النخبة السياسية والأوساط العلمانية غير الحكومية هدفا رئيسيا لها.

1998)، 274-275.

[84] إبراهيم البيومي غانم وآخرون، "جدلية الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة*: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، 169.

الفصل الثالث:

العلاقات التركية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية

أولا: العلاقات التركية– العربية:

تحتل تركيا موقعا جغرافياً متميزًا بقربها من بعض الدول العربية، ويربطها بها علاقات تعود إلى فترة طويلة، هيمنت من خلالها على مقدرات الوطن العربي طوال الأعوام الممتدة من القرن السادس عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى، لينقسم الرأي بين رؤية الإمبراطورية العثمانية شكلاً استعمارياً، وآخر يري فيها ضمن الفتوحات الإسلامية، فيما اعتبرت تركيا آنذاك أنها المدافعة عن الوطن العربي أمام الأطماع الخارجية.

كانت العلاقات التركية العربية في بداية القرن العشرين متأزمة، وبعد الحرب العالمية الأولى، وبعد تأسيس الجمهورية الجديدة، نظر الشعب التركي آنذاك للعرب في " نهضتهم" كعمل خيانة كبير، كما قال الرئيس التركي جلال بايار "غير مستعدين ... لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة (هي العرب) طعنت الأمة التركية في ظهرها".[85]

عاش العرب والأتراك خلال النصف الثاني من القرن الماضي، قبل وبعد الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية في تناقضات حول توجهات كل منهما، فبينما توجه بعض العرب نحو الخيار السوفيتي، بسبب شعاراته بمساعدة الدول الضعيفة على التحرر من الإستعمار ودعم المشاريع التنموية. فتوجه الأتراك نحو الإرتباط بالعالم الغربي، فانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، الخيار المعادي للإتحاد السوفيتي الذي أيده العرب،[86] والأسوء من هذا، أنها إعترفت بإسرائيل بعد سنه واحده من قيامها، وأقامت معها بعد ذلك العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وسهلت هجرة اليهود الأتراك إليها، لتصل العلاقات إلى أعلى

---

[85] فيليب روبنس، *تركيا والشرق الأوسط*. ترجمة ميخائيل نجم خوري (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،1993)، 27.

[86] مشال، *العرب والأتراك*، 79-81.

المستويات وبشتى المجالات، مما جعلها معادية من وجهة النظر العربية، لتبقى العلاقات تشـــهد تـــوترا وإحباطا عربيا لاختلاف توجهات كلا الطرفين التركي والعربي.

يمكن القول بأن التقارب التركي العربي بدأ يتمركز في محورين هامين، الأول: علاقة تركيـــا مـــع دول الجوار العربي سوريا والعراق على وجه الخصوص، سواء بالجانب الإقتصادي و السياسي، أو قضـــايا أخرى تسبب في إثارة التوتر، كقضايا الأرض والمياه والأكراد، وما وجد من مصالح مشتركة تجعل من تحسين العلاقات هدفا لهما. والمحور الثاني؛ يتعلق بسياسة تركيا وعلاقاتها مع الأطراف الخارجية والتي تلعب دورا في تحديد المواقف العربية والتركية كلاً من الآخر، كالعلاقات التركية الإسرائيلية التي تشـــكل تباعدا عربيا عنها ما لم تفعل العكس، أو تقف بالحياد على الأقل.

جاء التقارب التركي العربي بعد الستينات وبعد إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الحزب الديمقراطي وتســـلم الوحدة الوطنية للحكم، وبوجود حزب العدالة والتنمية والشعب الجمهوري،[87] وبســـبب موقـــف إســـرائيل لجانب اليونان في الأزمة القبرصية، وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بسحب الصواريخ من الأراضـــي التركية، مما جعلها في عزلة آنذاك عن معظم الدول سواء الإشتراكية منها، وأمريكا، وإسرائيل، وحتـــى الدول العربية، لتعمل بعد ذلك على توطيد العلاقات مع الدول العربية نتيجة للروابط الإسلامية فيما بينها، لتشهد تمثيلا دبلوماسيا وتعاونا مشتركاً، وزاد هذا التقارب بعد الموقف التركي الإيجابي برفضه اســـتخدام إسرائيل لأراضيه في حرب 1967.[88]

اتسمت السياسة الخارجية التركية تجاه الدائرة العربية والإسلامية بعد تلك الفترة بسمات عديدة، أهمهـــا: عدم تدخلها بالنزاعات العربية، والصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية، والتوجـــه نحـــو إقامـــة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية كما فعلت مع دولتي إسرائيل وإيران، مع إستثناء ســـوريا مـــن هذا التوجه بسبب الخلاف الدائر بينهما حول ملكية لواء الإسكندرون، بالإضافة إلى التوجه بتأييد المواقف

---

[87] رضا هلال، *السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي* (القاهرة: دار الشروق، 1999)، 111.

[88] هيثم الكيلاني، *تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية* (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، 29-31.

الداعمة للحقوق الفلسطينية بعد حرب 1967، والتحول بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي بضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وأهمها، القرار 242، والتوجه أيضا للدائرة الإسلامية بانضمامها لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976.[89]

كان لبعض التغيرات الخارجية أيضا الدور الهام في إحداث التقارب بين العرب وتركيا، فأدركت تركيا وجود مصالح هامة لها بالمنطقة العربية، خاصة الإقتصادية، وما يمثله النفط من عامل هام للدول كافة ومنها تركيا، وتحديدا بعد أزمة الأسعار النفطية عام 1973، لتعمل على التقارب مع هذه الدول النفطية وخاصة العراق، كذلك جاء موقفها من الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والذي أسهم في هذا التقارب، لتتميز فترة التسعينات بمسائل وقضايا محددة، أهمها؛ أولا: ما بعد الحرب الباردة، والتحول بالدور التركي الذي كان مرهونا بمواجهة الإتحاد السوفيتي ليصبح أكثر شمولية وأهمية في المنطقة، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وجاء هذا الدور لعدة قضايا منها، الأمن والنفط والمياه والأقليات العرقية. ثانيا: التحول العربي نحو مفاوضات التسوية مع الإسرائيليين، الأمر الذي حد من اللوم العربي لتركيا بسبب علاقاتها بإسرائيل. ثالثا: التغيَر الداخلي في تركيا، والمتمثل بصعود ووصول التيارات الإسلامية للسلطة، مما أسهم في تقديم الدعم نحو التقارب وإقامة العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، وما لهذه التيارات من وزن له اعتبار في السياسة الخارجية التركية تعمل وتدفع جاهدة للإرتباط بالدائرة الإسلامية،[90] وأصبح المحرك الرئيس للسياسة الخارجية بعد انتخابات العام 2002 وتولي حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة، من ثم إنتخابات 2007، لتصبح بيده رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة ووزارة الخارجية التركية والمفاعيل الهامة بالسياسة الخارجية.

وقبل الحديث عن العلاقات التركية العربية بالفترة التي نحن بصددها في هذه الدراسة، سأشير إلى أهم الخلافات والملفات الشائكة بين الطرفين والتي يمكن إجمالها بالاتي :

---

[89] دلي، *تركيا وقضايا*، 31.

[90] المرجع السابق، 32.

1- العلاقات التركية السورية: حيث تعود الخلافات والتوترات المتصاعدة بينهما منذ القدم ولعدة قضـــايا أولها: لواء الإسكندرون بعد إحتلاله من تركيا في 5 و 6 تموز عام 1938 بعد ان كان يتبـــع لســـوريا إداريا عام 1920، واعتبر قسما منها بعد تقسيمها إلى محافظات عام 1936،[91] ثانيها: المشـــاكل العالقـــة بشأن المياه التي تأتي لسوريا من نهر دجله، والتي تتحكم تركيا بها وبكمياتها وآخرهـــا: قضـــية الأقليـــة الكردية ذات التداخل الجغرافي المشترك، بحيث تتهم تركيا سوريا بتقديمها الدعم للأكراد في مجابهتها.

2- العلاقات التركية العراقية، فهناك خلاف حول منطقة الموصل العراقية، فتعتبرها تركيا جـــزءًا مـــن أراضيها، وسُلب منها عندما تنازل عنه الفرنسيون للبريطانيين عام 1920، حيث ما زالت تركيا تُذكر به كما حدث في العام 1991 بعد احتلال العراق للكويت، والتهديد الأمريكي للعراق، وذلك خوفا من تأسيس الأكراد دولة مستقلة لهم شمال العراق وتأثير ذلك على المستقبل السياسي لأكراد تركيا،[92] لتصبح المشكلة الكردية من ضمن المشاكل العالقة بين الطرفين أيضا، ومسألة المياه التي تصل للعراق من نهر الفـــرات تحت السيطرة التركية كما هو الحال مع سوريا. قضية المياه، ليست فقط ما يتعلق بنهري دجلة والفرات، بل بقيام تركيا بمشاريع مائية لها آثارٌ سلبية على العراق وسوريا، كمشروع الغاب الذي بـــدأ ببنـــاء ســـد أتاتورك عام 1993 وانعكاساته السلبية على البلدين العربيين في حصتهما من المياه.

شهدت العلاقات التركية العربية بعد العام 2002 تحولاً كبيراً تمثل بالمزيد من التقارب والتعاون، وزاد الميل نحو الشرق الأوسط وقضاياه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 حتى تفاقم بعـــد العـــدوان الإسرائيلي على غزة، والحرب على لبنان في تموز عام 2006، فعمل رجب طيـــب أوردوغـــان زعـــيم الحزب ورئيس الحكومة بمواقفه على تغيير الدور التركي الإقليمي بشـــكلٍ لافـــت، وبترحيـــب عربـــي وإسلاميٍ كبيرين، وتحديدا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008.

علما بأن هذا النهج ذا الجذور الإسلامية للحكم يخدم المصالح الوطنيـــة التركيـــة قبـــل أيـــة اعتبـــارات أيديولوجية، لما وجد لها من محفزات لتركيا للعب دورٍ إقليميٍ هامٍ، بموقعها الجغرافي للشريحة الشـــمالية

---

[91] مشال، *العرب والأتراك*، 127-128.

[92] المرجع السابق، 132.

للشرق الأوسط، ومجاورتها الحدود الشمالية لكل من سوريا والعراق والحدود الشمالية الغربية لإيران، بالوقت الذي لم تعد فيه القوة العسكرية وحدها تدير السياسة في تركيا، إنما التخطيط الإستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة.[93]

تولي الحكومة التركية ملفات الشرق الأوسط اهتماما ملحوظا وجعله محورا هاما يتولاه رئيس الوزراء شخصيا، حيث العلاقات المتينة مع إسرائيل–مع توتر بالفترات الأخيرة–، ويعهد لممثليه في الحزب استقبال السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس،[94] مما يعطي السياسة الخارجية التركية نوعا من الدبلوماسية المتوازنة، والتي تهدف لكسب جميع الإطراف بالمنطقة، وما يخدم مصالحها وصورتها أولا، وبدرجة اهتمامها أعلى مما كانت علية سابقا، خاصة في نشاطها الدبلوماسي، وخطابها حول القضية الفلسطينية، الأمر الذي بدا واضحا في طبيعة التحول والتغيير في الخطاب السياسي التركي وبدرجة الاهتمام بالمنطقة بتزايد عما كانت عليه سابقا، وخاصة في نشاطها الدبلوماسي وخطابها نحو القضية الفلسطينية. فشاركت تركيا جامعة الدول العربية بالقضايا التي تسهم في توطيد العلاقات بين الطرفين، وشاركتها العديد من نشاطاتها ومنها السياسية التي تهُم الأمة العربية والقضية الفلسطينية، فكان أهمها الحضور التركي ألللافت بقمة سرت المنعقدة في ليبيا، بحضور السيد أوردوغان، كذلك سعيها للعب دور الوسيط والساعي لإيجاد الحلول السلمية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

اليوم نشهد بالعلاقات تعاونا وتبادلا تجاريا متزايدا بفضل العديد من العوامل، على الرغم من لوم الأتراك "للسلوك" العربي في الماضي، وتعمل حاليا على مساندتهم في القضايا العربية، فدل استطلاع للرأي أُجري حديثا في تركيا أن 85 % من الأتراك ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، و95% يدعمون الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، كما أشار الباحث السياسي التركي عمر فاروق كور كمار.[95]

---

[93] مصطفى اللباد وآخرون، "تركيا والعرب" *في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج* (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، 210–211.

[94] "تركيا كنموذج بالشرق الأوسط "، *موقع القنطرة الإلكتروني* (.2010/7/3)، http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-469/i.html

[95] رانيا الزعبي، "التحريف وسوء التاريخ وراء الجفاء بين العرب والأتراك". *الأخبار*(2007/6/11)، http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1060383

العلاقات التركية العربية اليوم هي أكثر تقاربا، ولها من الأثر على السياسة الخارجية التركية بسلوكها لصالح الدول العربية، وإن التغيير الذي تشهده تركيا بدورها الإقليمي ودورها الدبلوماسي، وموقفها من القضية الفلسطينية يلقى تجاوبا وترحيبا في الشارعين العربي والإسلامي، واللغة التي استخدمها السيد أوردوغان في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية لكسر الحصار عن قطاع غزة، ولولا موقفه الصريح على المستويين الشعبي والرسمي، وإحداث أثر بالرأي العام التركي تمخض عنها حركة تضامن نشطة مع الشعب الفلسطيني، لما أقدمت الحكومة المصرية على فتح معبر رفح، ولما تحركت أوروبا لإيجاد صيغة لرفع الحصار، وخلق آلية جديدة لمراقبة المعابر على غرار ما كان عليه الوضع سابقا.[96]

من جهة أخرى نشهد اليوم تقربا تركيا للعلاقات الثنائية اللبنانية، ومثلتها زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان لتركيا عام 2009، بعد أن كانت أخر زيارة للرئيس اللبناني أميل شمعون عام 1955، وجاءت زيارة سليمان تقديرا للموقف التركي بالتوفيق بين الأطراف اللبنانية، كذلك جاءت زيارة وزير الخارجية التركي لبيروت، من ثم زيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري لتركيا في كانون الثاني من العام 2010 بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين، علما أن لتركيا دورا هاما في مجال الخدمات الإنسانية المقدمة لبيروت على صعيد الإعمار والصحة الإجتماعية وغيرها.[97]

كذلك الحال بالعلاقات التركية المصرية، فهي تشهد تحسنا ملموسا بعد أن شابه نوع من التوتر بسبب الموقف المصري من أحداث غزة، وما يرتبط بفك الحصار من الجانب المصري كما أرادت تركيا، فاستمر التواصل بين البلدين، وجاءت زيارة للرئيس المصري لأنقرة للبحث في الوضع الشرق أوسطي عموما، وكذلك زيارة وزير الخارجية التركي لمصر في أيلول عام 2001 لتأكيد على العلاقات بين البلدين، وكذلك الأمر بالعلاقات التركية السعودية التي تميزت بالتواصل بين قادة البلدين، والمشاورة فيما

---

[96] عبدالباري عطوان، "أفول عربي وصعود تركي إيراني". *القدس العربي* (2010/6/20) (استرجعت بتاريخ 2 /2010/8)،
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-09\08z50.htm

[97] يوسف احمد وآخرون، *حال الأمة العربية 2009-2010* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 84-85.

بينهم، وفي شتى القضايا والمجالات، فزار الرئيس عبدالله جول السعودية في شباط من العام 2009 وهي الأولى لرئيس تركي منذ 19 عاما، وتحدث لمجلس الشورى حول أهمية التنسيق بين البلدين والتعاون المشترك. بالإضافة إلى العلاقات التركية مع دول الخليج العربية إجمالا، فعززت تركيا هذه العلاقات وخصوصا مع قطر والإمارات العربية المتحدة، وشهدت تبادلا للزيارات، وتعاظما للعلاقات الإقتصادية، والتحاور بشأن العديد من القضايا الإقليمية المختلفة، لتصبح العلاقات التركية العربية الإقتصادية أكثر تقدما وبشكل ملحوظ، فزاد حجم التبادل التجاري في العام 2008 حوالي سبعة وثلاثين مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر بخمس مرات عن العام 2002، وأصبح حجم الإستثمارات التركية في الوطن العربي حوالي عشرة مليارات دولار– كما قدرها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو–، بالإضافة إلى التعاون المشترك على الصعيد غير الرسمي عبر مؤسسات المجتمع المدني والتي شهدت أيضا تقدما وحراكا واسعا ونشطا.[98]

إن قوة العلاقات العربية التركية تنعكس إيجابا على موقفها وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، لما تمثله القضية الفلسطينية من عدالة، وما لها من عمق وطني وديني للإطراف العربية والإسلامية ومنها تركيا، فكلما تباعدا وقل التعاون بينهما زاد قرب تركيا وتوجهها لإسرائيل وللغرب، مما ينعكس سلبا على سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانيا: العلاقات التركية– الإسرائيلية

سيتم في هذا الفصل التعرف على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة الزمنية المحددة بالدراسة، والتي تميزت بالتباعد والتوتر ومحطات عديدة من الخلافات، والأزمات بينهما، والتغيير الحاصل عما كانت علية سابقاً، لأسباب خارجية وأخرى داخلية تمثلت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم، مستعرضاً طبيعة هذه العلاقات في السنوات السابقة، ومدى تأثرها بالخلافات الحاصلة على المستوى الإستراتيجي

[98] المرجع السابق، 86–87.

بينهما من جهه، وتأثير هذه العلاقات على السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية من جهة أخرى.

لم تكن العلاقات التركية مع الجالية "اليهودية" وليدة اعترافها بإسرائيل حين قيامها، بل إنها تعود لعهود قديمة مضت، فكانت الإمبراطورية العثمانية تشهد علاقات مع الجماعات اليهودية التي تعيش بها، والتي كان لدورها ونشاطها الأثر في النسيج العثماني كجزء كبير لما آلت إليه المتغيرات بعد ذلك، وتحديدا من نشاط يهود "الدونمه"، والذين استخدموا نفوذهم ونشاطهم ومؤسساتهم للتأثير على المجريات التاريخية للإمبراطورية العثمانية، والعمل على هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، لتستمر العلاقات بعد إعلان الجمهورية التركية، وتسيطر الأقلية اليهودية على العديد من مراكز القوة فيها، وخصوصا الإقتصادية والإعلامية، لتستمر العلاقات بعد قيام "دولة إسرائيل"، وتعترف بها تركيا كأول دولة إسلامية، في 28 مارس عام 1949.

دعم يهود الدونمه تأسيس الدولة التركية بشكلها العلماني، وتوجهها نحو النمط الغربي، ودخلوا بأعماق المجتمع التركي، وبأشكال مختلفة، مما جعل لهم بثرواتهم نفوذا بالمراكز الهامة في تركيا منها، التجارية والاقتصادية والإعلامية، ومما زادهم قوة قيام دولة إسرائيل، وإعتراف تركيا بها، ومنهم له حضورٌ مؤثرٌ في البرلمان التركي.[99] فقول عضو البرلمان التركي اليهودي جاك قمحي، بأن:" اليهود أسسوا وطناً قومياً لهم في تركيا من دون الإعلان عنه"[100]يعكس مدى تغلغل اليهود في تركيا وأثرهم عليها بمؤسساتها ونشاطها، وعلى مفاعيل السياسة الخارجية التركية.

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية من العام 1948، حتى العام 2008 ذات تعاون وتحالف وتماسك بشكل كبير جدا، وذلك كون إسرائيل جزءا من الدائرة الغربية التي تتجه نحوها تركيا، ولتعدد المصالح المشتركة بينهما، فكانت هذه السنوات تشهد تزايداً في قوة العلاقات بين الطرفين، لتصل إلى حدا كبير من

---

[99] عوني السبعاوي، "الأقليات والطوائف في تركيا قوى التأثير على الصراع". في ملفات خاصة 2006 تركية صراع الهوية. *المعرفة* (2006/11/13) (استرجعت بتاريخ2010/9/26)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65CD9DB6-7F15-49FC-B71C-F286DD2B7299.htm?wbc_purpose=1

[100] حميد حمد السعدون، *الطوق: مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي* (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000)، 9.

التحالف بالتسعينات، وإن شابها بعض التوترات والخلافات أحيانا، إلا أنها كانت دائما تتسم بالتقارب والتعاون المستمر، وبأعلى المستويات. فكان توجه تركيا نحو إسرائيل لإدراكها بأهمية الإرتباط الإستراتيجي لها، وتحقيقا للرغبة الإستراتيجية الأمريكية التي وجدت في هذه العلاقة عاملا هاما في السيطرة على الشرق الأوسط بشكلٍ فاعل.

دوافع عديدة أدت لزيادة هذه العلاقات وتقويتها، بوجود المصالح الإقتصادية والسياسية والأمنية وإستراتيجية عامة. فتعززت المبادلات الإقتصادية بينهما بالثمانينات، حيث إرتفع حجم التجارة بين البلدين إلى 29 مليون دولار عام 1986 و 140 مليون دولار عام 1990، بالإضافة إلى إستفادة تركيا من قطاعها السياحي جراء توافد الإسرائيليين إليها، فزاد عدد الإسرائيليين من7 آلاف سائح إلى 160 ألف سائح في نفس الفترة المذكورة، واستفادت تركيا كذلك من التعاون التكنولوجي الزراعي.[101]ويمكن لنا وحسب ما جاء في إحدى الأدبيات تقسيم مراحل العلاقات بين البلدين إلى مجموعة مراحل منذ العام 1948 وحتى التسعينات، كما يلي:[102]

1- الفترة ما بين 1948-1967 بمثابة "الحقبة الذهبية" لإسرائيل على الصعيد السياسي، وعكس ذلك مع العرب، فرغم وقوفها ضد قرار التقسيم تقاربت تركيا من العالم الغربي، والذي كانت إسرائيل جزءا منه، تحديدا في التعاون الأمني لدول الشرق الوسط والأمن العالمي، فجاءت فكرة إنشاء " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" ومن ثم حلف بغداد، وتبادلت تركيا السفراء مع إسرائيل عام 1950، وزاد النشاط التجاري بينهما، وانخفضت العلاقة بعد حرب 1956، وتمثل ذلك بسحب السفير التركي من تل أبيب وخفض التمثيل الدبلوماسي دون ربط ذلك بالحرب، إنما بالقضية الفلسطينية، بينهما شهد العام 1957 علاقة وثيقة مع إسرائيل ضد سوريا للتوتر الذي شاب الحدود السورية التركية حتى حرب العام 1967 حيث أصبحت أنقرة أكثر استعدادا للقدوم نحو سياسة متفهمة للقضايا العربية و القضية الفلسطينية.

---

[101] ليلى الخواجة، *التعاون الاقتصادي فالشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات*، هناء خير الدين، محرر (القاهرة: دار المستقبل العربي، مؤتمر قسم الاقتصاد،1994/6/14)، 295.

[102] محمد نور الدين، *تركيا الجمهورية الحائرة* (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، 1998)، 198-206.

2- الفترة ما بين 1967- 1991 إتسمت السياسة التركية بأنها أكثر إتزاناً في علاقاتها مع إسرائيل والعرب، فكان صوتها مع الأمم المتحدة إلى جانب إعتراض قرار إسرائيل بإلحاق القدس الشرقية لها إداريا واعتباره باطلاً، وموقفها الإيجابي من القرار 242 الذي يدعو لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وبعد العام 1980 و انقلاب 12 أيلول في تركيا، تم خفض مستوى علاقاتها بإسرائيل، وأغلقت قنصليتها في القدس، وجمدت العلاقات الثقافية والإقتصادية بين البلدين، لتعاود رفع تمثيلها عام 1986 بسبب الموقف المصري المماثل مع إسرائيل بتبادل السفراء، وبقي على هذا النمط حتى العام 1991 حتى بدأ محادثات مدريد للتسوية بين العرب و الإسرائيليين.

3- بين الأعوام 1992-1995 شهدت حركة متبادلة ونشطة سياسياً واقتصاديا وعسكرياً، وزيارات متبادلة لأعلى المستويات من رؤساء دولة ورؤساء حكومة ووزراء خارجية، وإرتفاعاً للعلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفارة، وإقامة العديد من الإتفاقيات وبشتى المجالات، أبرزها التعاون الأمني الذي أبرم في العام 1994، وتبادل للمعلومات الإستخبارية، والخبرات الأمنية "لمكافحة الإرهاب".

4- مرحلة ما بين الأعوام 1996-2000، اتسمت بأقصى درجات التعاون، ووصلت إلى درجة التحالف الإستراتيجي بينهما، فبعد جمود عملية السلام بالشرق الأوسط، وتوقف التسوية بين سوريا وإسرائيل، وما شهدته العمليات"الفدائية الفلسطينية" ضد إسرائيل، والرد الأسرائيلي العنيف وما سمي"بعناقيد الغضب" ضد لبنان، كذلك انعكاس العلاقات سلبا بين تركيا والدول العربية وإيران ودول جوارها اليونان وروسيا وأرمينيا، وما لهذه الانعكاسات على الدور الإقليمي الهام لتركيا وخاصة في الشرق الأوسط، زاد من حالة التجاذب بين تركيا وإسرائيل، وتعاون كبير بينهما بعد العام 1996، وتحديدا في المجال الأمني والتعاون العسكري، والقيام بمناورات عسكرية، خاصة بمجال الطيران، وبصفقات الأسلحة من الدبابات وصواريخ "بوباي" وغيره، وكذلك الاتفاق في العام 1997 بزيادة التبادل التجاري بينهما ليصل من 500 مليون دولار إلى ملياري دولار بحلول العام 2000، ومشاريع تطويرية مشتركة زراعية ومائية وغيرها.

أما بعد تولي حزب العدالة، اتسمت العلاقات بينها بالتوتر والتصعيد، بعد أن استمرت بداية تسلمه على نحو أفضل مما كانت علية سابقا، و أكثر تعاوناً، فزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين ووصل إلى 3.3 بليون دولار في العام 2008 بعد أن كان 1.4 بليون دولار بالعام 2002، بزيادة نسبتها 135% – كما جاء بجريدة حرييت التركية–،[103]في حين جاء التصعيد والتوتر بسبب رفض الحزب للسياسات الإسرائيلية "الإجرامية " بحق الفلسطينيين وحصارها قطاع غزة والعدوان عليه، بالإضافة إلى تضارب المصالح الإسرائيلية من سياسة الحزب بالتقارب نحو العالم العربي والإسلامي، وقضايا أخرى عديدة سيتم استعراضها ضمن هذه الدراسة.

لتؤكد ذلك جريدة هأرتس الإسرائيلية بأن: " التدهور الحاصل في العلاقات لم يبدأ مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002، وخلال ستة أعوام وحتى عملية "الرصاص المسكوب" تصرفت كلتا الدولتين كشريكين بشكل تام يتقاسمن مصالح مشتركة، وان عملية الرصاص بشكل خاص، وحصار غزة وحماقة نائب وزير الخارجية الذي وجه إهانة إلى السفير التركي، قد شكل نقطة التحول في العلاقات بين الدولتين".[104]

ورغم التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية في نهاية 2008 ومطلع سنة 2009، فإن العلاقات الاقتصادية استمرت على مستوى مرتفع لحاجة كلا من الطرفين للأخر، بل أن نسبة التبادل التجاري بين الطرفين تزايدت باستمرار، سواء بالفترة ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية أو بعد تولي الحزب حتى نهاية العام 2009، حيث يمكن رؤية هذا التزايد المستمر بين الطرفين منذ عام 1960 ولغاية عام 2009 بالجدول التالي :

---

[103] Turkey-Israel trade volume rises by 135pct under AKP Government", *Hurriyet Daily news,* (18/8/2010) (Retrieved 13/9/2010 from http://www.hurriyet.com).

[104] "تركيا ليست عدو". *جريدة هأرتس* (2010/11/2)، http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1196422.html

حجم التجارة التركية الإسرائيلية في الفتره ما بين الأعوام 1960–2009 (بالمليون دولار):[105]

السنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الواردات التركية من إسرائيل	المجموع
1960	7.7	8.9	16.6
1970	3.7	2.6	6.3
1980	7.9	37.8	45.7
1990	36.2	88.7	124.9
1995	26.2	184.3	446.3
2000	750	450	1200
2002	813.7	383.1	1196.8
2003	951.5	470.3	1421.8
2004	1166.9	813.5	1980.4
2005	1221.1	903.2	2124.3
2006	1272.7	821.2	2093.9
2007	1606.9	1195.8	2802.7
2008	1825.3	1609.9	3435.2
2009	1387.7	1072.7	2460.4

[105] محسن محمد صالح، محرر، *تركيا والقضية الفلسطينية* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 28.
انظر كذلك: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"اسرئيل" من سنة 1960–2009:
http://www.cbs.gov.il/reader/archive/archive_e_new.html

علما أن الحزب لم يغير"الثوابت"التي قامت عليها تركيا العلمانية، والتي منهـا علاقاتهـا العسـكرية مـع إسرائيل، والمتضمنة الإتفاقيات عسكرية وتدريب متبادل، ومناورات مشتركة، وتعاون بالإنتاج والتطـوير الصناعي المشترك،[106]لكن الحزب عند وصوله للحكم عمل على الإنفتاح على العالمين العربي والإسلامي كجزءٍ في السياسة الخارجية التركية الجديدة، أهمها: سوريا وإيران والسعودية، بينمـا تقلصـت بشـكل ملموس مع إسرائيل.[107]

جاءت الخلافات في محطات وأسباب عديدة، منها: ردة الفعل الغاضبة التي جاءت من رئـيس الـوزراء رجب طيب أوردوغان في ملتقى دافوس الإقتصادي، إحتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على غزة، وعلى كلمة رئيس الدولة الإسرائيلي شمعون بيرس، موجها الكلام بحدةٍ في انتقاده عما قامت به اسـرئيل مـن أعمال قتل وتدمير لقطاع غزة، ومغادرا لقاعة الملتقى محتجا كذلك على مدير الحوار لمقاطعته وانحيازه لشمعون بيرس. لتصبح هذه الواقعة من المحطات الهامة في توتر العلاقات بين البلـدين، كـذلك رفـض وزير الخارجية التركي إستقبال نظيره الإسرائيلي تسيبي ليفني، لتبدأ موجه من التصريحات الهجوميـة واللاذعة بين الطرفين، كالتي جاءت على لسان قائد القوات البرية الإسرائيلي آفي ميزرحي عن المـذابح التي ارتكبت ضد الأرمن في العام 1915من قبل الأتراك العثمانيين، وما لكلامه من التهديد بوقف دعـم اللوبي الصهيوني لتجميد قانون في الكونجرس الأمريكي يقضي الإقرار بالإباده الجماعية ضـد الأرمـن ومنددًا بما أسماه "قمع تركيا للأكراد".[108]

محطة أخرى من التصعيد بين الطرفين، وأكثر حدة من سابقتها، جاءت بسبب الهجوم الإسـرائيلي علـى سفينة مرمرة التركية التي اتجهت لتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة المحاصر، ما عرف ب"أسطول الحرية"، حيث أقدم الجنود الإسرائيلون على اعتراض السفينة وهاجموا مـن عليهـا مـن المتضـامنين باستخدام السلاح، مما تسبب بمقتل تسعة متضامنين وإصابة العديد منهم، أغلبهم مـن الأتـراك، لتتحـدر

---

[106] محمد نور الدين، *تركيا الصيغة والدور* (بيروت: مكتبة رياض الريس، 2008)، 314.

[107] المرجع السابق، 310.

[108] بشير عبد الفتاح، "مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط"، *مجلة سياسات*، ع 8 (ربيع2009): 91.

العلاقات بينهم وتصل لمرحلة هامة من التصعيد، انعكست سلبا لنواحٍ عديدة، على المستوى الرسمي والشعبي.

لم تستقر تداعيات هذا الهجوم على الإنتقادات التركية اللاذعة ضد إسرائيل فحسب، واعتباره عملاً دنيئاً وغير مقبول" فقط، بل كان توعداً تركياً لإسرائيل بدفعها الثمن، فاستدعت سفيرها من تل أبيب، وألغت الحكومة التركية ثلاث مناورات عسكرية كانت مقرره سابقا، واستبدلت مناورات أخرى مع الصين بدلا من إسرائيل، وألغت كذلك مباراة لكرة القدم بين منتخبي البلدين، ووصل الأمر إلى إصدار قرار وبالإجماع من البرلمان التركي بمراجعة العلاقات الإقتصادية والسياسية والعسكرية مع إسرائيل.[109]وأكد رئيس الوزراء رجب طيب أوردوغان أمام البرلمان أن بلاده ستكون عدوا عنيفا وقاسيا إذا تحداها أحد – بالإشارة إلى إسرائيل–، وأن ما قامت به هو عمل"دنيء وغير مقبول"، وأنه "على إسرائيل تحمل مسؤوليتها ودفع ثمن ما قامت به....وأنها انتهكت القانون الدولي، وداست على القانون الإنساني بتصرفاتها...وإذا أردتم تركيا عدداً فإنها ستكون عنيفة وقاسية".[110]

ومن تداعيات هذه الحادثة أيضا، رفض الخارجية التركية طلبا إسرائيليا لأستخدام مجالها الجوي، كما نقلت وكالة أنباء الأناضول عن متحدث باسم وزارة الخارجية التركية بوراك آوزوغرجين قوله "طلبت إسرائيل مؤخرا من تركيا السماح لطائرة شحن باستخدام مجالها الجوي لكنها رفضت"، حيث تريد تركيا من إسرائيل الإعتذار منها، وتقديم التعويض لعائلات ضحايا مرمره، ورفع الحصار عن قطاع غزة،[111]

---

[109] بشير عبد الفتاح، "حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل"، *المعرفة* (10/ 6/ 2010)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83E4C095-6E86-401A-AAC7-BB26F98DD56B.html

[110] "أوردوغان: ما قامت به إسرائيل عار وعمل دنيء وأنصحها بأن لا تتحدى تركيا "، *وكالة فلسطين برس للأنباء* (2010/6/1)، http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=74373

[111] "الخارجية التركية تؤكد رفض أنقرة طلبا إسرائيليا لأستخدام مجالها الجوي ومسؤول إسرائيلي يحذر أنقرة من مضاعفات تصعيد حدة التوتر بين البلدين"، *القدس العربي* (201/6/30) (استرجعت بتاريخ 2010/9/16)، http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-30\29qpt50.htm

حيث منعت الحكومة التركية طائرة ركاب عسكرية على متنها مجموعة من الضباط والجنود من المرور في أجوائها.[112]

وإستياءٌ تركي آخر من إسرائيل، واستمرارٌ لحالة التصعيد والتوتر بين البلدين، قيام إسرائيل بإهانة السفير التركي حينما استدعاه نائب وزير الخارجية الإسرائيلي لمبنى الوزارة، وتعامل معه بطريقة مهينة ومزرية وبعيدة عن الأعراف الدبلوماسية، حيث تم إجلاسه على كرسي منخفض، ورفع العلم الإسرائيلي دون العلم التركي، مما لاقى استياءً تركياً ومطالبة من إسرائيل بالاعتذار عما بدر منها،[113]وإلا ستقدم تركيا على ردود دبلوماسية مناسبة على هذه الإهانة، ليتم تعيين كريم أوراس بعد ثلاثة شهور من الحادثة سفيرا لتركيا في إسرائيل خلفا للسفير أحمد اوغوز تشليكول بسبب رفضه الإستمرار في مهامه، والإتصال مع الخارجية الإسرائيلية.[114]بينما تقدمت إسرائيل باعتذار بعد الإنذار التركي، حيث طلب الرئيس بيرس ورئيس الحكومة نتنياهو من وزارة الخارجية اعتذار واضح، فكتب ايلون للسفير" تؤسفني الطريقة التي قدم بها الاحتجاج الإسرائيلي..."، وكان رد رئيس وزراء تركيا أوردوغان بقبول الاعتذار.[115]

كثرت بهذه الفتره بواعث التوتر والخلاف بين البلدين، ومنها ما هو معلن ومنها ما هو خفي، ومن الأسباب المعلنه والتي تضاف لما ذكر سابقا؛ التقارب التركي من إيران والتقارب التركي السوري، وما تنتهجه تركيا من مواقف تجاه القضية الفلسطينية، وتنامي الاستياء التركي من الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ودور تركيا في مجالها السينمائي وكيف تصور اسرأئيل، كمسلسل وادي الذئاب، ومسلسل

---

[112] "درس أوردو غاني آخر لإسرائيل"، *القدس العربي* (2010/7/17) (استرجعت بتاريخ 2010/9/16)، http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-29\28qpt99.htm

[113] عزمي بشاره، العرب وإسرائيل وتركيا، *المعرفة* (2010/6/29)، http://aljazeera.net/NR/exeres/972153BA-EF20-4913-B303-957A7E1836EF.htm

[114] "تركيا تستبدل سفيرها في إسرائيل بعد رفضه الاستمرار بمنصبه، *وكالة فلسطين برس للأنباء* (2010/4/5)، http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=71952

[115] روني سوفير، إسرائيل استسلمت للإنذار: المعذرة على الاهانه، *يديعوت احرنوت* (2010/1/13)، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,l-3834082,00.html

"صرخة حجر"، ناهيك عن الدور الذي تقوم به تركيا ومنظمات المجتمع المدني التركي بتقديم المساعدات لقطاع غزة والعمل على كسر الحصار المفروض عليه.

أما عن بواعث التوتر غير المعلنة، فهي ترتبط بهواجس تركيا من قيام إسرائيل بتقديم الدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، هذه الهواجس بسبب نوعية الأسلحة المستخدمة، والدقة من خلال إصابة الأهداف، والأسلوب الهجومي الذي نفذه الحزب في عملية الإسكندرون ضد قاعدة عسكرية تركية، مما أدى إلى مقتل ستة جنود أتراك وعشرات الجرحى، والذي تزامن مع الهجوم الإسرائيلي على "أسطول الحرية " في المياه الدوليه بالبحر المتوسط.[116]

إن العلاقات التركية الإسرائيلية على ضوء التصعيد الذي تم ذكره، قد تؤثر على العلاقة الاستراتيجة بينهما، فهي وصلت ذروتها بعد إعلان تركيا إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي المناورات المشتركة في تشرين ثاني من العام 2009، كذلك إعلان أوردوغان استعداده لمقابلة عمر البشير رئيس السودان، وعدم استعداده مقابلة نتنياهو، ليعتبر نتنياهو ذلك سببا في رفض الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا، ووصفت إسرائيل الأفلام التركية التي تتعرض لها باللاسامية، وجعلت الخلافات من إسرائيل تبدي خوفها على العلاقات الإستراتيجية مع تركيا، ففي مقال كتبه نائب رئيس الموساد السابق "نحيف نافوت"، مفاده أن المثلث الذي شكلته إسرائيل عام 1958 والذي يضم إسرائيل وتركيا وإيران لخرق المقاطعة العربية، أُستبدل بمثلث جديد في العام 2009، وأصبح يضم تركيا وإيران وسوريا، وعلى إسرائيل أن تحسب له حساباً في المرحلة القادمة في المنظورين الإستراتيجي والسياسي،[117] فيما تحدث الجنرال عاموس جلعاد– رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الخارجية الإسرائيلية في يوم دراسي عقده مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في شهر آذار 2009 – عن الأهمية الإستراتيجية التي توليها إسرائيل

---

[116] عبدالفتاح، حدود التصعيد، مرجع سابق.

[117] أيمن يوسف ومهند مصطفى، المشهد الإسرائيلي العام 2009، *تقرير مدار الاستراتيجي*، هنيده غانم(محرر)، فلسطين: مؤسسة الأيام، 2010)، 51–53.

للعلاقات مع تركيا، وأن البلدين لهما علاقات ممتازة وخاصة في الجانب الأمني، والناتجة عن المصـــالح المشتركة، مشيرا إلى أنه بالنسبة لإسرائيل ليس هنالك بديلٍ عن التحالف الإستراتيجي مع تركيا.[118]

تطور جديد على العلاقات التركية الإسرائيلية، وصف بأنة أشد خطورة من حادثة أسطول الحرية، إقرار مجلس الأمن القومي التركي بتصنيف إسرائيل بأنها "تهديد رئيسي لتركيا"، وذلك بما عرف ب"الدســتور السري" أو"الكتاب الأحمر"والذي يعد الوثيقة الرسمية الأهم في تحديد الاستراتيجيات التركيــة الخارجيــة والداخلية لخمس سنوات.[119]بينما أشارت مصادر إسرائيلية بأن: "قرار مجلس الأمن القومي التركي يعتبر خطيرا ومقلقا، ويعتبر المرة الأولى التي تحظى إسرائيل فيها بوصف كهذا لا يليق الا بدولة معادية، على الرغم من أنها كانت مؤخرًا حليفًا مقرباً من تركيا وشريكا في المالح الإستراتيجية"،[120]وان هــذا القــرار سيؤثر على التعاون مستقبلا.

ثالثا: العلاقات التركية – الأمريكية:

بهذا الجزء سيتم استعراض سريع لأهم السمات الأساسية لطبيعة العلاقة بين البلدين، وما لها من امتــداد تاريخي طويل، والمحددات الرئيسية لها، لمعرفة مدى تأثيرها على السياسية الخارجية التركية، علمــا أن الولايات المتحدة لها من التأثير العميق والكبير على مجريات عدة بالمنطقة، وعلى السياســات الخارجيــة للدول، كونها دولة عظمى ولها من القوة والنفوذ ما يجعلها قادرة على لعب هذا الدور من التأثير وفرض السياسات التي ترغب بها على النظام الدولي، خاصة تلك الدول التي ترتبط معها بمصالح استراتيجية، بما فيها تركيا.

---

[118] المرجع السابق، 52.

[119] "تركيا تصنف إسرائيل كتهديد رسمي لها " ، *شبكة فراس الإعلامية* (2010/10/30)، http://www.fpnp.net/ar/news/61415.html

[120] جريدة هأرتس، تركيا ليست. http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1196422.html

"ترتبط تركيا بالولايات المتحدة بشبكة من العلاقات المختلفة ذات المضامين التعاونية، والطبيعية والسياسية والأمنية، والروابط الإقتصادية، ولهذه العلاقات بمختلف أوجهها وتأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ".[121]

إن نشأة وتطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في إطارها وقوتها الحالية لم تكن بشكل متزامن أو مرتبط مع إعلان الجمهورية التركية، إنما كانت ذات ارتباط منذ الحقبة العثمانية، وتنامت ما بعد الجمهورية، لما لها من مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية، وعلاقات ثنائية تتمحور في إنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الإتحاد السوفيتي – تركيا الأساس في هذه المواجهة –، خوفا من مساعي السوفييت للوصول إلى المياه الدافئة أولا، وللأهمية التركية في منطقة الشرق الأوسط ورغبتها في الحفاظ على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية ثانياً.

تتسم العلاقات بينهما ما بعد الحرب العالمية الثانية بالإيجابية وقائمة على التفاهم والتعاون، ومن الأولويات في السياسة الخارجية التركية بالفترة ما بين الأعوام 1945 –1960، واتسمت بالتوتر تارة والتحسن تارة أخرى ما بين الأعوام 1960–1980، لما كان في هذه الفترة من أحداث خارجية أثرت على هذه العلاقة، كأزمة الصواريخ في كوبا عام 1962، وأزمة صواريخ جوبتير المنصوبة في تركيا والقضية القبرصية عام 1974.[122]

تنظر الولايات المتحدة لتركيا من الناحية الإستراتيجية كأحد أهم المفاتيح للمنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز، مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، ليكون المحدد الإستراتيجي من أهم المحددات في هذه العلاقات بين البلدين. وإدراك الولايات المتحدة لدور تركيا الهام في المنطقة، ولاعب أساسي في الشرق الأوسط، فجعلها تتقارب منها بعد هذه الأحداث (11 أيلول) وما عرف بسياسة "الحرب على الإرهاب" مما زاد من التعاون بين البلدين، خاصة بعد تجاوب تركيا لتفعيل المادة الخاصة بمعاهدة الدفاع بحلف الناتو،

---

[121] كامل محمد وسليم نبيل محمد، *العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة* (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجه، 2004)، 7.

[122] المرجع السابق، 11.

والتي تفرض على جميع الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا، ومنها موافقة تركيا على استخدام أراضيها ومجالها الجوي من قبل القوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر عام 2001.[123]

توتر بالعلاقات التركية الأمريكية جاء بعد العام 2003 بسبب الغزو الأمريكي للعراق، لأن تركيا وجدت بهذا الغزو تخوفا من إقدام السياسة الكردية العراقية بالتوجه نحو قيام حكم ذاتي كردي دائم، وأن يكون لهم الدولة الكردية المستقلة. معتبرا أن حدوث ذلك سيكون سبب من السياسات الأمريكية بالأساس لهكذا تطورات، مما زاد في التوتر وبنفس السياق رفض تركيا السماح للولايات المتحدة من استخدام أراضيها لأجل تحقيق هذا الغزو وجاء الرفض من البرلمان التركي.[124]

عام 2004 توتر آخر بسبب قيام القوات الأمريكية باعتقال قوات خاصة تركية موجودة في العراق، ثم معاملتهم بشكل سيئ ومزري ظنا منهم أنهم متواجدون في مهمة إغتيال ضد ناشطين أكراد، مما أوجد غضبا قوميا تركيا تجاه الولايات المتحدة لفعلها هذا، باعتباره إهانة للكرامة الوطنية التركية، لتصبح الرواية التركية "العاصفة المعدنية" والتي تصف غزواً أمريكيا لتركيا ثم الإنتقام التركي من نيويورك وواشنطن بتفجير نووي له انعكاس لحالة الإنحدار والتوتر في العلاقات بين البلدين.[125]

أنصار حزب العدالة والتنمية الحاكمة حاليا كانوا دائما ينظرون إلى الولايات المتحدة بآراء أكثر اعتدالا من أنصار حزبين رئيسيين، الحركة الوطنية–الجناح اليمين–، والحزب الشعب الجمهوري –يسار الوسط–، حسب استطلاع في الرأي مأخوذ في تركيا عام 2002 وعام 2003، مما يوحي بأن "مكامن العداوة للولايات المتحدة والرغبة في مزيد من الإستقلال الوطني موجودان عبر طيف واسع من المجتمع". ويرى بعض العلمانيين الأتراك ويؤمنون بأن الولايات المتحدة تسعى لفرض نظام إسلامي

---

[123] خليل العناني، "تركيا والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة ". مركز *دراسات الجزيرة* (2009/11/25)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9B392C5-7147-4FBA-8766-99FEB14D1501.htm

[124] فولر، *الجمهورية التركية*، 212–215.

[125] المرجع السابق، 213.

معتدل على تركيا لتجعله نموذجا في جميع أنحاء العالم الإسلامي، مما يجعل البعض يعتقد بأن حزب العدالة والتنمية هو أداة للسلطة الأمريكية على الرغم من أنه ذات مواقف أكثر حيادا من الناحية الإيديولوجية حيال العلاقات الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية.[126]

أصبحت علاقة حزب العدالة والتنمية بواشنطن متأرجحة جدا، كون الحزب يفضل من جهته سياسة خارجية تركية أكثر استقلالا، وسياسة حسن جوار واضحة، كذلك اعتقاد الكثير من الحزب أن المحافظة على علاقات مقبولة مع واشنطن هي حماية رئيسية ضد قيام العسكر والذي يتحرك بضوء أخضر أمريكي الأتراك بانقلاب على سلطة الحزب، علما أنه رغم التعاون ووجود علاقة بين البلدين يمكننا إيجاد العديد من القضايا المختلف عليها، ومنها: الموقف التركي من إيران وملفها النووي، والتوتر التركي مع إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، وقضايا شائكة حول الملف العراقي وقضية الأكراد، والموقف التركي الداعم للقضية الفلسطينية، وموقفها من حركة حماس، والموقف الساعي لرفع الحصار عن قطاع غزة، بخلاف ما تريده الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التقارب مع العالمين العربي والإسلامي الذي قد تراه الولايات المتحدة تباعدا عن تقرب تركيا وتوجهها للغرب، أو على الأقل على حساب العلاقات التركية للعالم الغربي القديمة، وحيادها في أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا، على عكس موقف بوش الحامي لجورجيا، ورفضها إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، وتفضيلها الوسائل السلمية والإقتصادية، ودعوتها لمحاورة طالبان.[127]

تعتبر تركيا من الدول التي اعتمدت في علاقاتها مع أمريكا وبنواحي عديدة إلى جانب تحالفهما معا في حلف شمال الأطلسي، سعيها في ضمان أمنها وتحقيق العديد من المصالح والأهداف الإقليمية والدولية،[128] علما أن لتركيا والولايات المتحدة أوجها ومضامين تعاونية عديدة أخرى غير العسكرية، كالروابط

---

[126] المرجع السابق، 214-215.

[127] محمد نورالدين، " التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد إلى أين؟". *مركز الجزيرة الدراسات* (2009/4/12)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

[128] كامل ومحمد، *العلاقات التركية*، 60.

الإقتصادية وحجم التجاري، ووجود قدر من التوافق في مضامينها، وإن جوهر العلاقات بينهما محصلة من التفاعل لمعطيات داخلية وخارجية لكلا البلدين، وعمل المعنيون على استثمار عناصرها المختلفة بشكل يخدم أو ينسجم مع مصالحهم ومصالح دولتهما ماديا، ومع تصوراتهم المعنوية في إطار علاقة تضم الدولتين، وتقوم على التقارب والتعاون في المجالات المختلفة.[129]

قد تكون زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتركيا مؤشراً على بداية مرحلة جديدة بين البلدين، وخاصة بعد حالات التوتر التي أشرت إليها سابقا، والتي أغلبها من الإرث الذي خلفه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، فتركيا مازالت تمثل للولايات المتحدة الشريك الهام بحلف الناتو، والصديق لحليفها إسرائيل، والنظام العلماني النموذج في مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة، والرغبة لإعادتها للمعسكر الغربي وعدلها عن انعطافها نحو الشرق والعالم الإسلامي،[130]ولمحاولة تحسين صورة أمريكا"السيئة" بسبب مجريات حروبها السابقة، بيد أنه وبعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 أصبح هناك تبدلٌ للأهداف، وتغيرٌ في السياسة الخارجية التركية، منها خروجها من أن تكون شريكة بنيويا لأمريكا والغرب في محيطها الإقليمي والدولي، كذلك تعاملُ تركيا بكل قضية على حدا وفقا لمعطياتها الخارجية.

رابعا: العلاقات التركية– الأوروبية:

تعتبر العلاقات التركية الأوربية من العلاقات الهامة جدا وذات الأولوية في السياسة الخارجية التركية، لما يعطيه من أهمية قصوى لتحقيق هدفها المتمثل بانضمامها للإتحاد الأوروبي، هذا الهدف العالي الأهمية لها لما يحققه من أهداف ومصالح وعلى كافة المستويات، وأهمها، المستوى الإقتصادي، حيث تجتمع النخب التركية قديما وحديثا حول هذا الهدف، ولمعظم التيارات والفئات التركية، سواء العلمانية أو الإسلامية أو اليسارية، ولمعظم فئات المجتمع المدني، لتشهد تركيا مسيرة طويلة حتى يومنا هذا لنيل موافقة الإتحاد على انضمامها إليه.

---

[129] المرجع السابق، 25.

[130] نورالدين، *التوجه التركي*، مرجع سابق.

بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي رسميا عام 1963، عندما أصبحت عضوا مشاركا في الجماعة الأوروبية بموجب اتفاقية أنقرة، أو ما أطلق عليها أو "الشراكة" والتي بدأت على أساس امني من الجانب الأوروبي،[131]ثم تطورت منذ التسعينات بنظرة تركيا ورغبتها للإنضمام للإتحاد وسعيها بكل السبل لتحقيق ذلك، سواء من حيث تحقيق مبادئ الديمقراطية، والشروط الأخرى التي يطلبها الإتحاد للموافقة على انضمامها، وما لها بمستوى الدول من خلال مواد الإنتساب بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية.[132]

العلاقات التركية الأوروبية ذات خصوصية تختلف عن غيرها من الدول، فهي تتأثر وتتحول بأكثر من عامل داخلي لهما وإقليمي ودولي، فإن أحداث خلال فترة زمنية مدتها ثلاث سنوات جعلت من الآثار الهامة على مسار العلاقات بين الطرفين، كالتي تتعلق بأحداث 11 أيلول، والحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم، وغيرها من العوامل، فالقبول في عضوية الإتحاد الأوروبي يستغرق وقتا طويلا لا يقل عن 10–15 عاما، مما يجعل من أحداث عديدة لها انعكاسات على هذا القبول،[133]علما أن العام 1999 كان بداية هامة جدا لأوروبا وتركيا، بعد أن وضعتها أوروبا ضمن هذه البوابة الهامة بعد قمة "هلسنكي"بقبولها عضوا مرشحا للإنضمام إليه.[134]

كذلك فإن طبيعة العلاقات التركية الأوروبية تختلف بين إندماج تركيا في مجتمع الإتحاد الأوروبي إختلافا كبيرا من بلد لآخر، فألمانيا مثلا، من الدول الأكثر إثارة للإشكالات عكس المملكة المتحدة التي تعتبر أقلها، والسبب في هذا التباين يعود إلى "إيديولوجية الهجرة " وإختلافها بين بلد وآخر من دول الإتحاد الأوروبي، وبمقاييس مخصوصة للإندماج التركي مع كل منها.[135]

---

[131] النعيمي، *تركيا والاتحاد*، 19.

[132] المرجع السابق، 23.

[133] نورالدين، *تركيا الصيغة*، 191.

[134] المرجع السابق، 193.

[135] فولر، *الجمهورية التركية*، 201.

إن العلاقات التركية الأوروبية بشكل عام، والنواحي الاقتصادية والتبادل التجاري بشكل خاص، تتفوق عن الدول الأخرى غير الإتحاد مع تركيا، مما يجعل هدف الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وقضية الإتحاد من أهم ما تعنى به تركيا في علاقاتها بالدول الأوروبية، فهو يمثل "حصة الأسد" من بين تعاملات تركيا الخارجية، فهذا الهدف يشوبه عدة قضايا تحول دون تحقيقه، منها، الإختلاف الحضاري المتباين بين الطرفين، فدول الإتحاد الأوروبي حتى الآن تقتصر على دول مسيحية، والتي تشكل تكتلا لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، والعديد من الأوروبيين يعتبرونها بلداً غير أوروبي على الرغم من أن جزءا منها يقع داخل الحدود الأوروبية، بالإضافة إلى العلاقات بين تركيا واليونان وما تعتبره أوروبا نقصا بالديمقراطية، وسلوك أنقرة وعنفها تجاه الأقليات القومية وخاصة الأكراد، وخوفها من تأثير اقتصادها نتيجة لضخامة عدد سكان تركيا وما قد يتسببه من آثار سلبية. [136]

بقيت العلاقات التركية الأوروبية موضع اهتمام السياسة الخارجية التركية حتى ما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم، وبقي الإهتمام التركي بالعلاقات الأوروبية والإنضمام للإتحاد من الأولويات أيضا، ليبدأ الحزب فور تسلمه السلطة بجولة أوروبية شملت 15 دولة أعضاء في الإتحاد الأوروبي بهدف تشجعيها على تحديد موعد لبدء المفاوضات لعضوية تركيا في قمة " كوبنهاجن" في12 و 13ديسمبر من العام 2002. وكان أيضا لأوروبا اهتمامٌ بالعلاقات التركية، وردودا إيجابية بشأن الإنضمام إليها بالإتحاد، وجاء ذلك في عدة مواقف، كالتي كانت على لسان وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفلبيان بأن"وصول حزب إسلامي التوجه إلى تركيا لا ينبغي أن يمنعها من أن تكون مرشحه للإنضمام للإتحاد الأوروبي". [137]

يلاحظ مما ذكر حول العلاقات التركية الأوروبية أنها هامة جدا، وأنها ذات تقارب تركي نحوها، لما لها من أهمية اقتصادية وأمنية وثقافية وغيرها، ليحتل جزءاً كبيرا منها الإنضمام للإتحاد الأوروبي كجزء من

---

[136] دلي، *تركيا وقضايا*، 18-20.

[137] النعيمي، *تركيا والاتحاد*، 33.

السياسة الخارجية التركية، لما له من تأثير على هذه السياسة وعلى العلاقات مع الدول الأوروبية كافة، سواء في استيعاب أو استبعاد الموافقة على انضمامها، فأوروبا تنظر لتركيا ودورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة والعالم الإسلامي عامه في اعتباراتها حول الفرص التي ستحققها، أم التهديدات التي تنجم عن استبعادها عن الإتحاد،[138]فيما عملت تركيا بكل السبل لتحقيق الإصلاحات السياسية والإقتصادية، وخصوصا خلال العامين اللذين أعقبا قمة كوبنهاجن2002، وكانت إشارات إيجابية من بعض المسؤولين الأوربيين قبيل انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل، والعام 2010 نجد انتقادا تركيا للإتحاد الأوروبي بسبب"المراوغة والمماطلة" بشأن انضمامها للإتحاد، حيث دعا أوردوغان الإتحاد الأوروبي إلى قبول تركيا له و"إثبات أنه ليس نادٍ مسيحيا".

أما على صعيد السياسة الخارجية التركية، فإن انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي سوف يسهم في أن تصبح لاعباً مهماً ومؤثر في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى دورها مع دول الجوار في الشرق الأوسط والقوقاز، والتي ستصبح أيضا حدودا للإتحاد الأوروبي، مما يجعل من الإتحاد ذات مصالح بسياسته الخارجية وعلاقاته مع هذه الدول أيضا.[139]

خامسا: العلاقات التركية الإيرانية:

سيتم التعرف بهذا الجانب على طبيعة العلاقات التركية الإيرانية في استعراض سريع للوصول لطبيعتها في الآونة الأخيرة، لما تمثله إيران من أثر هام على السياسة الخارجية التركية، لعدة أسباب، ومنها: كونها دولة جوار لتركيا، وطبيعة النظام السياسي الإسلامي وأثره على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، وحضورها اللافت أيضا في المنطقة، والتباين بين البلدين في علاقاتهما الدولية، خصوصا مع الغرب، بالإضافة إلى عدة قضايا وتعاون مشترك بينهما.

---

[138] غانم، *جدلية الاستيعاب*، 170.

[139] النعيمي، *تركيا والاتحاد*، 70.

تعتبر إيران من الدول الهامة التي يجب معرفة طبيعة العلاقات التي تربطها في تركيا، حيث إنها تمتاز في صفات عديدة تختلف عن دول أخرى في تأثيرها على السياسة الخارجية التركية بشكلٍ عام وموقفها من القضية الفلسطينية بشكل خاص، فهي دولة إسلامية تحاول وتعمل على دعم القضية الفلسطينية في العديد من الجوانب، كذلك فإنها تعتبر من أكثر الدول عداء لإسرائيل، ناهيك عما يراه البعض في الدور المنافس للدور التركي، والحضور للطرفين ونفوذهما في الشرق الأوسط، لما يمثله الجانبان من رؤى سياسية تختلف لكل منهما عن الآخر في رؤيته لوجه المنطقة بشكل عام، بالإضافة إلى الحديث عن الإختلاف الإيديولوجي بين الدولتين، فتمثل إيران دولة إسلامية "شيعية" بينما تمثل تركيا دولة ذات غالبية "سنية" تنتهج النهج العلماني، وما لهذا الأثر على نظرة كل منهما للآخر، وكيفية التعاطي في العلاقات بينهما، وطبيعة السياسة الخارجية التي ستنتهجها تركيا بتأثير هذا العامل، وبالتالي الوصول إلى قدرة تحليليةٍ حول تأثير العلاقات التركية الإيرانية على الموقف التركي تجاه قضية فلسطين.

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية ذات جذور قديمة جداً، وشهدت بشكل عام فترات تتميز بين مد وجذر، وابتداءً من القرن السادس عشر أصبحت العلاقة بين إيران الشيعية والإمبراطورية العثمانية السنية تشكل حربا باردة، اشتملت على كثير من تبادل الهجمات الإيديولوجية، وصراع طويل الأمد على الأراضي في الأناضول وبلاد الرافدين، إلا أن هذا التوتر والشكوك بين فترة وأخرى لم يصبح صراعا حقيقيا، واتسمت العلاقة وعلى مدى طويل بتعايش سلمي حذر واحترام متبادل مع وجود القليل من المناوشات.[140]ورغم التوترات التي تحصل بين الطرفين يبقى سقف لأي تصعيد، ورغم التناقض الأساسي بين نظامي الحكم للبلدين فلا يوجد نوع من التناقضات التي لا يمكن العيش معها، إذ ينحصر في تبادل اتهامات كل منهما للطرف الآخر بالتدخل في الشؤون الداخلية بين فترة وأخرى .[141]

---

[140] فولر، *الجمهورية التركية*، 149.

[141] "العرب والتفاعلات الإقليمية"، *التقرير الاستراتيجي العربي* (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتجية بالأهرام، 1999)، 181.

بعد قيام تركيا الجمهورية عام 1923 تميزت العلاقة بين البلدين بمرحلة مختلفة وجديدة وتحولت كذلك أيضا بعد تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002، بشكل مميز وبمنحى اقتصادي وسياسي وأمني بين البلدين، مع بقاء حالة من الخلاف والتنافس على العديد من الملفات الهامة،[142] وتميزت السياسة التركية تجاه إيران دائما بقدر من الاستقرار رغم الخلافات أحيانا، بل إنها مرت بفترة من الإزدهار التجاري خلال الحرب العراقية الإيرانية. أما عن الدور التنافسي بين الطرفين حول دور كل منهما وعلى عدد من القضايا فهو يتمثل في الآتي:

أولاً: توظيف المعطيات التي تتميز بعلاقات الدولتين بالمنطقة، ومنها العامل الجغرافي، والإمتداد الحضاري، والتواصل العرقي، والدين الإسلامي، وتداخل الأقليات.

ثانيا: خصوصيات كل منها من الناحية الإقتصادية والثقافية.

ثالثا: الطموحات التي يسعى كل طرف لتحقيقها كالطموح الإقليمي، والتنافس حول جمهورية أذربيجان. لنجد العلاقة التركية الإيرانية المعاصرة تنحصر في عدة عوامل منها: القضية الكردية والتي أثرت على العلاقات الثنائية وكذلك مع أكراد العراق، ثم التوترات الإيديولوجية بين إيران الدينية وتركيا العلمانية، وكذلك الغضب من إيران لاتهامها تركيا بأنها تقف وراء تشجيع الحركية الإسلامية الكردية، بسبب التنافس الجيوسياسي على النفوذ في العراق، والدور في سوريا والخليج العربي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى ثم الإرباك في سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.[143]

---

[142] حقي أغور وآخرون، "تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام"، في *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج* (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، 227.

[143] فولر، *الجمهورية التركية*، 154.

بالنسبة لإيران كان وصول حزب العدالة للتنمية للحكم حدثا إيجابيا، على الرغم من أن بعد ذلك لم يحدث تغير جذري بالسياسة الخارجية التركية تجاهها، فكانت محددة بمبادرات شخصية من الحزب، ناهيك أن السياسة الخارجية التركية تجاه إيران بهذه الفترة كان حول ثلاثة ركائز رئيسية وهي:[144]

1- تأمين الطاقة لتركيا.

2- التنسيق على المسائل الأمنية وأهمها المتعلقة بالأكراد.

3- اعتبار إيران ممر ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها.

أما عن العلاقات الإقتصادية بين البلدين فهي ذات حجم لا بأس به، حيث وصل التبادل التجاري بينهما إلى عشرة مليارات دولار أمريكي، فكانت إيران من أكثر الدول تزويدا لتركيا في الطاقة، بالإضافة إلى الإستثمارات التركية داخل إيران، فكان قرار إلغاء الرسوم الجمركية المراد العمل به حتى العام 2015 بين الدول الأعضاء في قمة "ESO" والتي دعي إلى انعقادها في طهران في آذار 2009 مهمة جدا لتركيا، حيث ستزيد من الصادرات التركية إلى إيران بشكل كبير، إذ أن الصادرات الخارجية بين البلدين لصالح إيران بفعل تزويدها الكبير لتركيا بالطاقة. وتعتبر السياحة أيضا عاملا هاما بين البلدين، فيزداد السائحون الإيرانيون لتركيا، وتزداد الرحلات التركية لإيران رغم تأثير العقوبات المفروضة على إيران أمام تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين.[145]

ما زاد العلاقات تحسننا بين البلدين، الموقف التركي من الملف النووي الإيراني- رغم تخوف تركيا من صنع أسلحة نووية وعودة إلى سباق التسلح- إلى أن موقفها يدعم إيران من حقها بامتلاك القدرة النووية السلمية ورفضها مزيدا من العقوبات على إيران، كذلك لعب دور الوسيط بالتعاون مع البرازيل لإخراج إيران من أزمة ملفها النووي مما أوجد تقاربا وثقة وتعاون بين الطرفين.

---

[144] أوغور، *تركيا وايران*، 230.

[145] المرجع السابق، 235.

يمكن اعتبار أن هناك تطوراً في العلاقات بين البلدين، تجاريا وسياسيا، ووجود عدة مصالح مشتركة بينهما، ومشاريع قائمة بينهما في رؤى مشتركة للعديد من الموضوعات السياسية، ومنها القضية الكردية لما تقوم به تركيا من سياسة خارجية تهدف لخفض المشاكل مع دول الجوار إلى نقطة الصفر والتي تقابلها إيران بإيجابية.

يمكن اعتبار أهمية إيران للسياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط ضمن مستويات وأبعاد مختلفة ومترابطة ومنها: البعد الذي يتعلق بالأهمية الموجودة في العلاقات التركية الإيرانية في ملف تركيا – إيران – مصر، وما له من عامل في توازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط. والبعد الثاني؛ يتعلق بمراكز القوة الجيوسياسة والجيوثقافية في الأقاليم التركية والعربية والفارسية. والبعد الثالث؛ يتعلق داخل التوازنات الداخلية للمنطقة بخطي بلاد الرافدين والخليج العربي، والبعد الأخير؛ وهو يحمل صفة غير مباشرة كالأبعاد السابقة، يتعلق بإيران نفسها وقدرتها كدولة جنوب آسيوية، وتحكمها بالخليج بأكمله، وكونها أكبر مركز إنتاج للطاقة في العالم، مما يزيدها قوة بالتأثير بين التوازنات الدولية والإقليمية في المستقبل، والتأثير على السياسة التركية الشرق أوسطية.[146]

سادسا: تأثير العلاقات الخارجية التركية على موقفها تجاه القضية الفلسطينية

تتأثر الدول في سياستها الخارجية وموقفها تجاه دول وقضايا أخرى نتيجة لعلاقاتها ومصالحها الدولية والإقليمية، إما أن يكون تأثيرا سلبيا، وإما إيجابيا حسبما تقتضيه المصالح والأهداف والمبادئ والقيم التي تنتهجها هذه الدولة في سياستها الخارجية.

إن المواقف التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية تنبعث أولا وبالأساس بما يتلاءم ويخدم مصالحها، فتضع الدولة مصلحتها القومية فوق أي اعتبار آخر، كذلك فإن العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية تقوم إلى

---

[146] أحمد داوود أغلو، *العمق الإستراتيجي مع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، 2010)، 472.

حد كبير على المنافع المتبادلة، أو لا تستطيع أي دولة أن تتخذ موقفا دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى، ولا أن تتبنى قاعدتين تطبق إحداهما على نفسها والأخرى على غيرها.[147]

السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية تتأثر دون أدنى شك نتيجة لعلاقات تركية الخارجية بالدول الأخرى- إضافة إلى ثوابتها- وهذا التأثر يعتمد بطبيعته على اختلاف الدول وموقفها من هذه القضية، سواء داعمة لها وللشعب الفلسطيني أو مقربة وداعمة للكيان الإسرائيلي المعتدي والسالب للأرض وللحقوق الفلسطينية.

إن دولة مثل تركيا ذات الغالبية المسلمة لا بد لها من أن تتخذ وتتبنى مواقف داعمة للقضية الفلسطينية، على المستويين الشعبي والرسمي، وتقديم ما أمكن من المساعدات للشعب الفلسطيني، لما لهما من ترابط تاريخي وديني يجمعهما، وما للقضية الفلسطينية من عدالة، وذلك الدعم يقدم بكافة المستويات وبمختلف الأشكال، ومنها المؤسسات الدوليه كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، إلا أن تركيا وبعلاقاتها المتميزة وتحالفها مع إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا، وما يربط تركيا مع هذه الدول العديد من الإتفاقيات والمصالح المشتركة لدرجة "التحالف الإستراتيجي" قد يتأثر موقفها سلباً تجاه القضية الفلسطينية أحيانا.

عملت تركيا في مواقف عديدة على دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وربما كان أكثرها حضورا الفترة الزمنية التي نحن بصدد الحديث عنها، فتركيا تسعى بمواقف عديدةٍ لإظهار مدى أهمية القضية الفلسطينية لها، ودورها في محاوله لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي رغم أن بقاء دورها لفترات طويلة يعتمد على سياسة التوازن بين جميع الأطراف.

تأثير العلاقات الخارجية على تركيا بموقفها تجاه القضية الفلسطينية يعتمد على طبيعة ومدى تلك العلاقات، فحتما كلما زاد تعاونها وترابط مصالحها مع إسرائيل زاد موقفها بعدا عن القضية الفلسطينية وبقائه بمستوى محدود لا يتعارض مع مصالحها مع دولة إسرائيل، والعكس صحيح، وما تبين في الآونة الأخيرة دل على أنه كلما تباعدت تركيا عن إسرائيل وقلت درجة التعاون والتحالف بينهما زادت قربا

[147] نجدة فتحي صفوة، "موقف تركيا من القضية الفلسطينية". *المستقبل العربي*، ع 45 (تشرين ثاني 1982): 85.

للعالمين العربي والإسلامي، ومنه القضية الفلسطينية، حيث تمثل إسرائيل بعلاقاتها مع تركيا وبمختلف أنماطها تحديا للأمة العربية واختراقا لأمنها القومي، وتستغل إسرائيل العلاقات مع تركيا بالضغط وبعدة وسائل على تأزيم العلاقات العربية التركية،[148] والذي سينعكس سلبا على موقفها من قضية فلسطين. كذلك فإن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي لإسرائيل له التأثير الواضح والكبير على موقفها من القضية الفلسطينية ولعدة عوامل، منها:

1- طبيعة الدور الأمريكي القوي لما تمثله من قوة عظمى ومهيمنة على النظام العالمي.

2- الرغبة التي تريدها الولايات المتحدة من تركيا في موقفها بما يخدم حليفها وحليف تركيا الإستراتيجي إسرائيل.

فالولايات المتحدة كان لها دائما الدور في دعم ومساندة العلاقات التركية القوية مع إسرائيل، والتي تدافع عن التعاون بينهما، مما يعني تغليب رغبتها على المواقف التركية الداعمة لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية. فأعرب حديثا وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس عن قلقه بسبب تدهور علاقات تركيا وإسرائيل، وانعكاس ذلك على استقرار المنطقة متأملا بعودة العلاقات إلى سابق عهدها، معتبراً أن عدم قبول الإتحاد الأوروبي ضم تركيا إلى صفوفه أحد الأسباب الرئيسية وراء تبنيها مواقف أكثر تطرفا وتدهور بالعلاقات.[149] لنجد مثلا على تأثير العلاقات الأمريكية التركية للموقف التركي تجاه فلسطين في العام 2006، حيث عانت تركيا بسبب الضغوط الشديدة من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتم ممارسة الضغط بكافة أشكاله، وتم ابتزازها لتعديل سياستها القائمة على دعم الحقوق الفلسطينية وعلى الإعتراف بشرعية التمثيل الفلسطيني، وموقفها الداعي لوحدة الصف الداخلي الفلسطيني، كذلك كان العام 2007

---

[148] وصال الغزاوي، ""تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي". *دراسات شرق أوسطية"*، ع12 (صيف 2000): 23.

[149] "واشنطن تبدي قلقها من تردي العلاقات بين إسرائيل وتركيا". *وكالة معا الإخبارية* (2010/6/9)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=290798&MARK

شاهدا على اهتمام الولايات المتحدة بترميم علاقاتها بتركيا، وما لذلك من إنعكاسات على سياسات انقره تجاه ملفات عديده ومنها الملف الفلسطيني.[150]

أما عن تأثير العلاقات التركية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن لنا القول بأن الدول الأوروبية أكثر" اعتدالا" من الولايات المتحدة بهذا الخصوص، حيث نجد مواقف عديدة للدول الأوروبية إيجابيه للقضية الفلسطينية، على الأقل فيما يتعلق بالشرعية الدولية، بالرغم من وجود مواقف أخرى عديدة سلبية مما يجعل تأثيرها على الموقف التركي يرتبط أيضا في مدى وطبيعة علاقات تركيا بها، وبمدى علاقات ومصالح أوروبا مع إسرائيل، الأمر الذي يجعلها تتجه سلبا في مواقف عديدة تجاه القضية الفلسطينية لما يخدم الموقف الذي تتبناه إسرائيل والإدارة الأمريكية. ومؤخرا أظهرت مصادر إعلامية استياء فرنسا من الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، حيث أعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن انزعاج بلادة لدور تركيا بالمنطقة عندما أبلغ الرئيس محمود عباس بأن" تركيا تذهب بعيداً في القضية الفلسطينية، وأن إجراءاتها عبر أسطول الحرية ونشاطها الداعم لقطاع غزة سيسبب للسلطة الفلسطينية مزيداً من الحرج"، كذلك أشار ساركوزي إلى انزعاجه من خطاب أوردوغان عقب حادثة أسطول الحرية، وانه ذهب بعيدا في تصريحاته ولا بد من إيقافه، و يرى في تطور العلاقة بين تركيا وحماس تمثل خطورة لأن أنقرة تلعب أدوارا هامة في إيصال حماس للعالم بحكم علاقاتها بواشنطن، وان تطمس الدور المصري في صفقة تبادل الجندي الإسرائيلي جلعاد شليت وحركة حماس،[151]ومثل هذه التصريحات ليس بالأثر الفرنسي على سياسة تركيا الخارجية فقط، وإنما لها إنعكاساتها على دول أخرى من دول الإتحاد الأوروبي لما تمثله فرنسا لدول الإتحاد، والذي سينعكس سلبا نجاه الموقف التركي من القضية الفلسطينية.

---

[150] محسن محمد صالح، محرر، *"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2007* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، 204.

[151] "باريس منزعجة لدور تركيا بفلسطين"، *جريدة نورّت* (2010/6/28)،

http://news.nawaret.com

أما عن تأثير العلاقات العربية والإسلامية التركية على الموقف التركي تجاه فلسطين، فهي في أغلب الأحيان يمثلان الخط والنهج الداعم للقضية الفلسطينية، حتى وان شابه الضعف والإنقسام، إلا أنة يوصف بالأثر الإيجابي على موقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ويعتمد على عدة عوامل، منها:

1- مدى قوة وطبيعة العلاقات التركية مع العالمين العربي والإسلامي وحاجة تركيا لهما.

2- إختلاف هذا التأثير للدولة العربية والإسلامية بين دولة وأخرى بنظرتها وتعاطيها مع الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، أو سماتها في المنظومة الإقليمية بين دول "اعتدال" أو دول "مجابهة".

بيد أن من المشاكل التي تعترض العلاقات العربية التركية ارتباطها بعلاقات الأشخاص والقيادات والزعامات أكثر منها لحاجة الطرفين إلى بعضهما البعض، وبمسار التطورات والمستجدات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط .[152]

يأتي هذا الدعم من المواقف العربية والإسلامية للموقف التركي بعد التغير والحضور للنفوذ التركي اللافت بعد تولي حزب العدالة التنمية الذي يدافع وبشده نحو التقارب لهما، نتيجة لاهتمام تركيا بالشرق الأوسط، حيث هاجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان وبشده القوى الداخلية والخارجية التي تسعى إلى إبعاد تركيا عن العرب حينما قال"إن تركيا أولى بالإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط أكثر من الولايات المتحدة والدول الأوروبية... وإن تركيا ستعادي من يعادي العرب"علماً أن كلامه جاء استغرابا من حديث البعض عن السبب الذي يجعل تركيا مهتمة بغزة وفلسطين ومتسائلا أيضا:" على هؤلاء أن

[152] سمير صالحة، *قضايا شرق أوسطية*: سلسلة تقارير تحليلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996)، 63.

يسألوا أمريكا ماذا تفعل بالمنطقة؟ أو ماذا تفعل الدول الغربية في العالم العربي؟ وأن أمريكا التي تتحدث عن الديمقراطية تدعم وتقف إلى جانب الأنظمة الديكتاتورية المعادية لأبسط معايير حقوق الإنسان".[153]

كذلك فإن علاقات تركيا مع دول إسلامية "داعمة" بالقضية الفلسطينية ومعاديه لدولة إسرائيل، سيكون لها الأثر الإيجابي في موقفها المؤثر على تركيا لموقفها من القضية الفلسطينية، كالحديث عن تنامي العلاقات التركية الإيرانية في الآونة الأخيرة، بغض النظر من رؤية البعض بإن هناك دوراً تنافسيا بين إيران وتركيا بالجانب المتعلق في قطاع غزه وكسر الحصار عنه، وبعد أن صرح نائب رئيس الحرس الثوري الإيراني بتعهده حماية أي أسطول بحري يرغب في الوصول إلى قطاع غزة.[154]

ولابد الإشارة إلى أن تركيا وموقفها المتأثر بهذه العلاقات له طابعه "الإستراتيجي" لسياستها الخارجية بشكل عام، فهي بلورت عدة عناوين بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم، منها، خروج تركيا من سياسة المحاور، وأن تكون على مسافة واحدة، وأن تتحول من بلد محاور إلى بلد مركزي تجذب الآخرين إليها، وكذلك إن علاقات تركيا الجديدة مع محور ليست بديلا لعلاقاتها مع المحاور الأخرى، ولا نقيض لها، وأن العرب في المنظومة الجديدة لتركيا لا بد أن يكونوا "حجر الزاوية " فيها، والأكثر تقاربا، بسبب الجوار كسوريا والعراق، والتحديات المشتركة بينهما، واحتلت المسائل الدينية موقعا مهما في سياسة تركيا الخارجية من فلسطين.[155]

---

[153] "أوردوغان: نعادي من يعادي العرب"، *دنيا الوطن* (20101/6/19)، http://www.technology.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/06/19/150434.htm

[154] حسام الدجني، "صراع الأدوار السياسية وأثره على القضية الفلسطينية "، وكالة معا الإخبارية (2010/6/16)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292555

[155] محمد نورالدين، "تركيا بين العرب وإسرائيل عامل توازن"، *شؤون عربية*، ع 142 (2010): 65-67.

الفصل الرابع:

فلسطين في السياسة الخارجية التركية

أولا: العلاقات التركية الفلسطينية قبل العام 2000:

كانت فلسطين جزءا من الإمبراطورية العثمانية عندما تنامت هجرة اليهود الأوروبيون إليها، واعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر عملوا على تملك الأراضي فيها، مما أوجد حالة من القلق العثماني، وبعد انهيار الإمبراطورية وإعلان الجمهورية التركية تعاطفت تركيا مع اليهود، وسهلت انتقالهم إلى فلسطين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية،[156]لأسباب ومتغيرات داخلية وخارجية عديدة.

ارتبطت الإمبراطورية العثمانية بفلسطين بالعديد من النواحي، وربما كان العامل الديني أكثرها حضوراً؛ من منطلق المكانة الدينية والروحية التي تمتعت بها أرض فلسطين، ثم أدركت تركيا المؤامرات التي تنسج ضد فلسطين، وخصوصا بعد المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في مدينة بال السويسرية عام 1897، لتحاول تركيا القيام بإجراءات قبل وبعد المؤتمر للحيلولة لعدم توصيات تنفيذ هذه المؤامرات، كإنشاء مجلس بلدي في مدينة القدس عام 1863، وجعلت فلسطين ولاية مستقلة عن سوريا عام 1872، وكمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا عام 1874.[157]

فكانت "مركزية" القضية الفلسطينية والقومية العربية والعقيدة الإسلامية بمثابة الرباط الإسلامي الذي تطمح له الأمة الإسلامية، وكانت هذه القضية المفجرة للمشاعر الإسلامية تجاه التحديات التي يشكلها الصهاينة للمسجد الأقصى ومدينة القدس، والذي تتأثر به تركيا بشكل واضح وجلي، حتى وان كانت تركيا ذات نظام علماني فلا يغيب الشعور الإسلامي وأثره على المجتمع المدني التركي عن منظماته، وهيئاته، وأحزابه الإسلامية، فتركيا تشكل غالبية مسلمة سنية ترتبط في الإرث الديني مع الأماكن المقدسة في فلسطين، وموقف السلطان عبد الحميد الثاني شهد له في امتناعه ورفضه العروض والمساومات التي

---

[156] فولر، *الجمهورية التركية*، 162.

[157] صالح، *تركيا والقضية الفلسطينية*، 7-8.

عرضت عليه من المؤتمر الصهيوني لتسيير هجرة اليهود إلى فلسطين، وإصراره على أنها ارض ليست للرهن، وليست لغير المسلمين مهما كانت الوعود والمكافآت، لذا أصُدرت "الفرامين" السلطانية التي تمنع البيع والشراء في فلسطين لغير المسلمين، بالإضافة إلى عدم تسهيل الوجود اليهودي فيها، مما دفع جمعية "الإتحاد والترقي" بالعمل في الإنقلاب ضد السلطان في العام 1909. واستوطن اليهود بعد ذلك في فلسطين عن طريق شراء الأراضي من خلال الوسطاء وشهود الزور وبطرق الرشاوي لما عم من فساد بين الموظفين الأتراك.[158]

ولعل ما جاء في إحدى رسائل السلطان"إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء الإتحاد المعروفين باسم تركيا الفتاة وتهديهم اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة وهؤلاء الاتحاديين قد أصروا عليَّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين، ورغم إصرارهم لم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيرا وعدوا بتقديم مئة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهبا فرفضت هذا العرض بصورة قطعية أيضا"،[159] مما كان إثبات على تمسك السلطان بالأرض الفلسطينية وعدم خضوعة للصهاينة، إلا أن المجريات التاريخية واندلاع الحرب العالمية الأولى والتي وقف بها العثمانيون بجانب ألمانيا واستشهد منهم الألوف في ساحات القتال في فلسطين، وما تم من مراسلات بين الشريف حسين واللورد مكماهون بشمولية فلسطين بالإتفاق، وبعد الحال في تركيا العثمانية من بناء جديد بعد ضعفها لم يصبح لتركيا موقفٌ معين تجاه فلسطين في أغلب مراحلها آنذاك.

ليأتِ بعد ذلك قرار التقسيم بوقوف تركيا ضده مع البلدان العربية، ومخالفا لرغبة الولايات المتحدة، وفسره البعض بسبب الضغط السوفيتي عليها في المطالبة ببعض الأقاليم التركية في تلك الفترة، إلا أن سنة 1949 اعتبرت حاسمة لعلاقاتها بإسرائيل، وانعكاسها سلباً مع الدول العربية، حيث بدأ حينها الإعتراف بإسرائيل نتيجة لضغوط الولايات المتحدة، وللرغبة والتوجه التركي للتقارب مع العالم

---

[158] السعدون، *الطوق: مخاطر*، 21.

[159] نجدة، *موقف تركيا*، 88-89.

الغربي،[160]بالإضافة إلى أن تأسيس الجمهورية التركية العلمانية عام 1923 أوجد حافزًا وتقارباً مع العالم الغربي الذي يهدف أصلا إلى إقامة دعم وتعاون وحماية لإسرائيل أساسا هاماً واستراتيجيًا ما بعد قيامها، مما انعكس سلبا على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، وأصبح أقل اهتماماً عما كان عليه سابقا، كما كان الحال في الفترة التي حكم بها السلطان عبد الحميد الثاني، واستقر الحال على ما هو عليه بفترة تركيا الجمهورية العلمانية، وبسيطرة الأحزاب العلمانية المقربة للغرب ولإسرائيل، وبقي موقفها الرسمي تجاه القضية الفلسطينية لا يتعدى المطالبة أو الموافقة على القرارات الشرعية الدولية التي تعنى بالقضية والشعب الفلسطيني، في حين أنها شهدت تباعدا عن العالم العربي والإسلامي وفلسطين، بينما أصبحت أكثر تقاربا بتأثير من الأطراف والأحزاب الإسلامية، كالفترة التي تولى بها طرغوت أوزال، ثم أربكان، وأكثرها حضورًا فترة تولي حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أوردوغان، رغم حظر ومعاداة التوجهات الإسلامية من النظام العلماني التركي المدعوم من المؤسسة العسكرية.

عاشت تركيا لفترة طويلة دون موقف واضح لها من القضية الفلسطينية، واعتبرته مجرد نزاع دولي، دون اعتبارات القضية نفسها أو مبرراتها، وبغياب مبدأ معين، وربما اقتصر ذلك على استنكار الصهيونية في الأمم المتحدة واعتبارها نوعا من العنصرية والتمييز العنصري، ودون ما يمنعها بأن تكون لها علاقات جيدة مع هذه الدولة التي تجسدها الصهيونية، وأن المسألة الرئيسية في هذا النزاع هي مشروعية قيام أحد طرفيه،[161]مع وجود صلات تعاون رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض المواقف تجاه القضية الفلسطينية، والتي سيتم استعراضها بالفصل اللاحق، وفعاليات لمناصرة الشعب الفلسطيني بتنظيم من مختلف فعاليات المجتمع المدني.

ويرى نبيل شعث بأن:" الموقف التركي كان دائما داعم للقضية الفلسطينية وبمختلف الأنظمة التركية السابقة، حيث كانت تركيا من الدول الأولى التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر بالعام 1988، بل وسبقت بعض الدول العربية، والمواقف التركية التي تدعم فلسطين عديدة جدا، فجاءت مثلا

---

[160] المرجع السابق، 93.

[161] المرجع السابق، 99.

زيارة الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل للسلطة الوطنية الفلسطينية واللقاء بالرئيس ياسر عرفات لتوطيد وتحسين الوضع الاقتصادي بين الطرفين". بالمقابل كان: "الرئيس ابوعمار يتوجه كثيرا إلى تركيا، إيمانا منه بأنها من الدول الأولى التي تدعم القضية الفلسطينية".[162]

كان الأتراك فعلا يستمعوا لمطالب الفلسطينيين، درجة أنهم قاموا بفترة من الفترات تعيين مسوؤلا تركيا لشؤون القدس(بدرجة وزير)، وتزايدت المعونات، لتفتتح تركيا مكتبا تنمويا في رام الله قدم العديد من المشروعات التنموية في الأراضي الفلسطينية، واستمرت العلاقات دائما بالتعاون المشترك، وساهم كذلك الجانب الفلسطيني سعيه في التوسط لحل الخلاف التركي اليوناني، تحديدا بين العام 1996-2002 وبالتعاون بين نبيل شعث ووزير الخارجية التركي إسماعيل جيم. [163]

ثانيا: العلاقات التركية الفلسطينية المعاصرة (2000-2010):

تميزت تركيا في دورها البارز بمنطقة الشرق الأوسط بشكلٍ لافت، وأصبح لها حضورٌ قويٌ في المنطقة، وبشتى النواحي، الإقتصادية، والثقافية، والسياسية ...الخ، وكان لها نشاطٌ واسعٌ على كافة الأصعدة، لتصبح سياستها الخارجية محط اهتمام العديد من المراقبين، وذات تغير حول نحو العديد من القضايا الخارجية، لتحل القضية الفلسطينية جزءا هاما من سياستها بهذه الفترة، والتي تجلت بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، وإتباعه سياسات ذات تقارب وتعاون وعلاقات واسعة مع العالم العربي والإسلامي، لتتميز العلاقات التركية الفلسطينية بشكلٍ واضح، وتصبح القضية الفلسطينية من القضايا الهامة التي تعُنى بها تركيا، والذي نسعى للحديث عنه في هذا الفصل من الدراسة.

سعى حزب العدالة إلى تعميق الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، ولعب دور فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، وفي توظيف الرأي العام التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية، والنابع من المنطلق الديني، فجاءت المواقف الحزبية الجريئة للحزب بتوجيه الإنتقادات اللاذعة من قادته ضد "إسرائيل" والإرهاب

---

[162] مقابلة أجراها الباحث مع نبيل شعث، مفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، ووزير سابق للشؤون الخارجية وعضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، *مقابلة شخصية*، بتاريخ 2010/12/2.

[163] المرجع السابق.

الذي تقوم به ضد الشعب الفلسطيني، مع بقاء الحكومة التي يترأسها الحزب بإقامة علاقات وثيقة بين أنقرة وتل أبيب، فرغم التوتر والخلافات والإنحدار بمستوى العلاقات بينما، إلا أنه استمرت النشاطات بين الطرفين وفي كل المجالات، سواءً الإقتصادية أوالعسكرية أوالأمنية أوالثقافية.[164]

حاليا تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المركزية لتركيا على المستويين الشعبي والرسمي، وزاد هذا الحضور تفاعلا بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام 2008، فخرجت المظاهرات التركية بالآلاف للإحتجاج والتنديد بهذا العدوان، كذلك احتجت الحكومة التركية ونددت به.

جاء الموقف الشعبي واضحا بوقوف منظمات المجتمع المدني التركي بتقديم ما أمكن من الدعم للشعب الفلسطيني، وبأشكال مختلفة، كالتي قدمت لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة بتسيير "قوافل الحرية" المحملة بالمساعدات، وما يقدم من خلال مؤسسات تركية وجدت في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن ما يتم بين الحكومة التركية والسلطة الوطنية الفلسطينية من تعاون مشترك.

وبالنسبة للموقف الرسمي التركي، أصبحت القضية الفلسطينية تحتل جزءا هاما في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وبرزت العديد من المواقف الداعمة لها، منها مواقف سياسية تأكيدا على مواقفها السابقة، كالتي تتعلق بالرفض التركي للمشاريع الإستيطانية بإنشاء وحدات سكنية يهودية شرق القدس، وأخرى تتعلق برفضها إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل بموجب القانون الأساسي الإسرائيلي عام 1980،[165]كذلك تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومواقف جديدة لصانعي السياسة الخارجية بشكل يحمل تركيا مسؤولية تجاه القضية الفلسطينية، واعتبارها فرصة لبناء دور تركي فعال بالشرق الأوسط، وحددت الإدارة التركية موقفها بنهج سياسي دقيق يسعى لردع أو منع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، في حين إدانة الهجمات الفلسطينية على أهداف إسرائيلية للحفاظ على علاقات جيدة مع كلا الطرفين .

---

[164] صالح، *تركيا والقضية الفلسطينية*، 16.

[165] بولنت أراس، "السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، مركز الجزيرة للدراسات (2009/1/19)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

تميزت العلاقات التركية الفلسطينية بعد العام 2000 بمزيد من التقدم والإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، وبشتى المجالات، لتحتل مكانةً هامة في السياسة الخارجية التركية، وربما وصول حزب العدالة والتنمية من أهم الأسباب على هذا التحول، بالإضافة إلى أهمية القضية نفسها على الساحة الدولية ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا، ولطالما ارتبط إيجاد حلٍ عادلٍ لها في الوصول إلى حالة الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عمًا يتعرض له الشعب الفلسطيني من قمع واضطهاد وغياب الدور العربي الفاعل لإنهاء هذا الصراع مع الجانب الإسرائيلي، وأيضا لأسباب تركية خاصة تتمثل في تمكنها من إيجاد دورٍ هام لها بالمنطقة بما يخدم مصالحها.

جاءت العلاقات التركية الفلسطينية منذ عقودٍ عدة، ولتتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيسها عام 1994 بعد اتفاقية أوسلو؛ فكانت أنقرة تقيم العلاقات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي كان لها مكتبٌ تمثيليُ في تركيا من العام 1977، والذي ارتقى إلى بعثة دبلوماسية بصفة سفارة فلسطينية، وتتمتع بكل الامتيازات والحصانات، وأعتبر سفيرها عميدا للسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي من(1997–2006) رغم تحفظ السفارة الإسرائيلية والأمريكية،[166] مما يدلل على التقدم في مستوى التوجه التركي نحو القضية الفلسطينية وشعبها.

لعبت تركيا في السنوات السابقة دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي العام 2001 وضمن إطار اللجنة المكونة من قبل الأمم المتحدة لفض النزاعات على الأرض أسهمت في بعض التقرير لهذه اللجنة، ومثّل تركيا في اللجنة الرئيس الأسبق سليمان ديميريل وخمسة أعضاء آخرين ضمن لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الأمم المتحدة(لجنة ميتشل)، علما أن مشاركة تركيا جاءت بطلب من الرئيس الشهيد ياسر عرفات، وتشارك تركيا اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، وعضويتها في لجنة القدس، وتشارك القوات الدولية المتواجدة في الخليل.[167]

---

[166] بشير عبد الفتاح، *تركيا بعد اكتشاف*، 179.

[167] محسن محمد صالح، محرر، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، 116–117.

ثم توجه الرئيس التركي عبدالله جول إلى مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، وأعرب عن استعداد تركيا لبذل كل ما في وسعها لتقديم العون والمساعدة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل التوصل إلى إتفاق سلام، قائلا: "إن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها" مشددا على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبارها الطريق الأمثل للسلام والأمن.[168]

وجاءت الزيارة بين الطرفين لتوطيد العلاقات فيما بينهما، فاستقبلت أنقرة الرئيس محمود عباس عدة مرات خلال ثلاث سنوات، واستقبلت رئيس الوزراء سلام فياض مرتين، وذلك في إطار التشاور بينهما على العديد من القضايا. فيما زار الرئيس الأسبق لتركيا أحمد نجدت سيزر الضفة الغربية والتقى الرئيس محمود عباس في 7- 2006/6/8.[169]لتتعدد المواقف والسياسات التي تنتهجها تركيا في التعاون مع الجانب الفلسطيني؛ تشمل شتى المجالات التجارية والثقافية والصحية والتعليمية، وتتعدد إشكال المساعدات التي تقدمها تركيا للفلسطينيين.

قامت تركيا بتسليم السلطة الوطنية نسخة عن الأرشيف العثماني، الأمر الذي أُعتبر خطوة هامة جدا للفلسطينيين، والتي من شأنها أن تساعد في إثبات ملكية الأراضي الفلسطينية أمام الإستهداف الإسرائيلي الرسمي والجمعيات الإستيطانية، وخاصة في منطقة القدس، علما بأن النسخة سلمت لمقر السفارة الفلسطينية في أنقره للحفاظ عليها من الأيادي الإسرائيلية إذا ما تم إرسالها إلى الأراضي الفلسطينية.[170]

أما عن العلاقات التجارية بين البلدين، فأصبحت الصناعات التركية تملأ الأسواق الفلسطينية، خصوصا المواد الغذائية والملابس، مع وجود صادرات فلسطينية لتركيا، ويمكن أن نلخص حجم هذا التبادل التجاري بين البلدين في إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة مع تركيا

---

[168] صالح، تركيا والقضية، 36.

[169] محسن محمد صالح، محرر، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، 181.

[170] مركز الإعلام لفلسطيني، *"تركيا تسلم السلطة نسخة من الأرشيف العثماني وتكشف مساعداتها في مختلف المجالات"*، (21 /2010/4)،
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?cat=2&opt=1&x=8959

للأعوام (2000–2008) حسب الجدول الآتي، علماً أن القيمة بالألف دولار أمريكي :[171]

السنة	حجم الواردات من تركيا	حجم الصادرات إلى تركيا
2000	66109	285
2001	59119	148
2002	61338	82
2003	96470	139
2004	116671	1228
2005	120666	1228
2006	92526	275
2007	82021	512
2008	65850	567
المجموع	652770	4464

حسب المعطيات الواردة في الجدول يتبين أن مستوى التبادل التجاري لا يشكل جزءاً كبيرًا لتركيا من حيث الناتج القومي أو بالمقارنة مع دول أخرى، ويعود السبب في ذلك أن حجم السوق الفلسطيني صغير بالمقارنة مع الأسواق الأخرى من جانب، وأن القدرة الإنتاجية الفلسطينية التصديرية محدودة من جانب أخر، ناهيك عن الجانب السياسي والمتمثل بتحكم إسرائيل في المعابر والتجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية، في حين أنها تشكل عنصرا هاما للجانب الإقتصادي الفلسطيني وتنميته، وللجانب التركي من حيث توطيد العلاقات بين البلدين، وتمثل الزيادة عام 2004 جاءت بسبب حصول تطورٌ في العلاقات الإقتصادية الثنائية بين تركيا والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم توقيع على اتفاق تجارة حرة بين البلدين، بعد أن زار وزير الإقتصاد الفلسطيني ماهر المصري أنقرة في (2004/7/20) ، كذلك عقد الإجتماع الدوري لمجلس العمل التركي الفلسطيني في اسطنبول في الفترة ما بين (7–9 حزيران 2004)، وتم التوقيع على إتفاق تعاون مشترك بين غرف التجارة لكلا البلدين، وعممت السلطات التركية على جميع ممثلياتها القنصلية بمنح حاملي الجوازات الفلسطينية كافة تأشيرات الدخول إلى تركيا دون

[171] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصائيات التجارة الخارجية* (رام الله– فلسطين2010).
* تمت المراسلة والتزويد بالمعلومات عبر البريد الإلكتروني.

تأخير،[172] مما يدلل على توجه السياسة الخارجية نحو إبداء دور فاعل في التنمية الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني، وتقديم له ما أمكن من تسهيلات.

كذلك نشهد اليوم حضورا تركيا فيما يخص العلاقات الفلسطينية، بدورها المتمثل كوسيط للمصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وإنهاء حالة الإنقسام الفلسطينية، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به مكاتبها التمثيلية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية، والتي أسهمت في تقديم المساعدات، وإقامة علاقات تعاون مشترك بين الطرفين، ناهيك عن الدور الإعلامي التركي الهام في تسليط الضوء حول القضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني وصموده، وفضح العنجهية الإسرائيلية وعدوانها عليه، وذلك من خلال المسلسلات التلفزيونية والتقارير الإخبارية.

ناهيك عن حادثة أسطول الحرية التي كان لها سطوعا للتوجه التركي نحو الإهتمام بالقضية الفلسطينية، ومن المفاصل الهامة بوقوف تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد ما جاء من تداعيات لها من المطالب التركية المتواصلة لإسرائيل لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، كأحد الشروط المفروضة على إسرائيل لإعادة العلاقات بينهما.

ثالثا: العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية:

1- الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب التركية من أهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في صناعة القرار السياسي، ودورها في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية، وتوجهاتها، وأساليبها، وأوجه التعاون والصراع بين العديد من الأطراف، ومواقف الأحزاب الأخرى إزاء الحكومات التي يتم تشكيلها.[173]

---

[172] صالح، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005*، 117.

[173] معوض، *صناعة القرار*، 97.

والأحزاب السياسية بكافة أشكالها من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التركية، وعلى القضية الفلسطينية، باختلاف تفهمها ونظرتها لطبيعة هذه القضية، فمعظم الأحزاب التركية كان لها دورٌ هامٌ تجاه القضية، مع وجود فوارق نسبية بينها، تعود لمبادئ وتوجهات وعلاقات هذا الحزب أو ذاك.

في حين أن تباين نوعية ودرجة تأثير الأحزاب في صناعة القرار السياسي الخارجي من دولة لأخرى يكون تبعا لنظامها السياسي، فكان في تركيا الجمهورية دور للأحزاب العلمانية التي تتحكم في مفاعيل النظام السياسي لعقود اتخاذ مواقف عديدة مؤيدة للحقوق الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعارضت بشكل قاطع قرار تقسيم فلسطين رقم 181، وصوتت تركيا ضده، إلا أن هذه الأحزاب تهدف للتقارب نحو العالم الغربي وإسرائيل و"معادية " للإسلام ومتباعدة عن الشرق، مما قد يعكس أثرا سلبيا على موقف تركيا تجاه فلسطين.

أما عن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية؛ فهي تدفع للتقارب نحو العالمين العربي والإسلامي والاهتمام بالقضية الفلسطينية أكثر من الأحزاب الأخرى؛ نتيجة للرابطة الإسلامية، ولها من النشاطات التي تدعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأشكال عديدة، والعمل بالتأثير على صانعي السياسة الخارجية نحو الاهتمام والتقارب نحو الشرق وقضاياه، فعلى سبيل المثال، في العام 1996 حين تولى حزب الرفاه الإسلامي لمقاليد السلطة بقيادة نجم الدين أربكان، بدأت تركيا حينها بالإنعطاف نحو توطيد العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، ودعت تركيا إلى تكوين مجموعة الثماني الإسلامية بهدف ضم كبرى الدول الإسلامية من قارتي آسيا وإفريقيا من حيث السكان والإمكانات الإقتصادية، ونشطت تركيا عبر العالم الإسلامي، وأصبحت تتدخل بثقلها لحل مشكلات داخلية في دول إسلامية، كما حدث حينما أرسلت وفودا لحل خلافات المجاهدين في أفغانستان.[174] كذلك تشارك في فعاليات لنصرة الشعب الفلسطيني، حيث دعا حزب السعادة التركي إلى تظاهرة مليونية في اسطنبول يوم (2006/7/9) للتنديد بالممارسات الإسرائيلية

[174] المرجع السابق، 31.

ضد الشعب الفلسطيني. [175]وكذلك الحال لحزب العدالة والتنمية في التوفيق بين الإطراف اللبنانية، ولعب دورٍ بالوساطة الفلسطينية لإنهاء حالة الخلاف والإنقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والذي تسبب في الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود حكومتين فلسطينيتين متصارعتين على السلطة.

في حين أن الأحزاب اليسارية واليمينية حارسان ويدعمان التوجهات العلمانية، فاليسارية منها معادية للدين، أما اليمينية لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين،[176]مما يعكس توجها مطابق للتوجه العلماني في التأثير على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، علما أن رغم اختلاف قوة التأثير أو السلطة لأي حزب كان على النظام فأن هناك ثوابت لتركيا تسير عليها معظم الأحزاب السياسية، والفارق بين فترات سابقة علمانية عن الفترة الحالية ذات النظام "العلماني " بسيطرة حزب ذا جذور إسلامية "معتدلة" الاختلاف بدرجة توجه السياسة الخارجية بتقاربها نحو العالم العربي والإسلامي، والتعاطف نحو القضية الفلسطينية، وما يمكن أن يقدم من تعاون ومساعدة للشعب الفلسطيني، والتميز بالخطاب السياسي التركي نحوه.

2- حزب العدالة والتنمية:

إن الإمعان بالحديث في هذا الفصل عن تأثير حزب العدالة والتنمية تجاه الموقف التركي للقضية الفلسطينية دون تسليط الضوء على غيره من الأحزاب يعود لسببين؛ الأول: كون هذا الحزب بقيادته يعد المحرك الأساسي حاليا للسياسة الخارجية التركية بإعتباره الحزب الحاكم. والسبب الثاني: أن تولي هذا الحزب للنظام التركي في الفترة الدراسية التي نحن بصددها وهي من العام 2000 لغاية العام 2010.

إن من يتتبع الإتجاه الذي يخطه الحزب تجاه القضية الفلسطينية يجد انه غيَر"البوصلة الرسمية" بشكل متعاطف ومتعاون تماما تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، بل وبعد تولي الحزب سدة الحكم عمل بنشاط عالٍ في هذا الإتجاه، ونشطت المنظمات الأهلية في المشاركة بالعديد من المناسبات لجمع التبرعات

---

[175] صالح، تركيا والقضية، 33.

[176] فكري شعبان،"التحول في تركيا: نشأة العلمانية وقواها في تركيا"، ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية، *المعرفة*، (31 /2006/10)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EAD35B4D-FB52-45A1-B329-4E66D8E4AD2E.htm

للشعب الفلسطيني في تركيا، ووصل عددها إلى واحد وتسعين منظمة أهلية، لتصبح تركيا تحت مظلة الحزب الأكثر انحيازا تجاه العرب والفلسطينيين مقارنة بالسياسات السابقة، ومثل زعيم الحزب بمواقفه المنتقدة لإسرائيل أكثر قوة وحدة من مواقف وانتقادات العرب أنفسهم لإسرائيل.[177]

تزامن وصول الحزب للسلطة دخول أنقره العديد من التحديات الجمة، منها بسبب الصراعات الإقليمية والمذهبية، وأخرى بسبب الإنقسامات، فكان لها الدور الذي يسعى للتوفيق بين الأشقاء الفلسطينيين بعد حالة الإنقسام، ووصفت نفسها في مقام الحياد والتوسط المتوازن، فهي أصدرت دعوة للسيد خالد مشعل- رئيس المكتب السياسي لحركة حماس- لزيارة أنقرة، واستقبلت السيد محمود عباس- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة فتح- في وقت لاحق لإجراء محادثات موسعة.[178]كذلك كان لها الموقف الواضح تجاه الأحداث التي تعصف بالشعب الفلسطيني، فرفضت تركيا استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي في العام 2004، بسبب قيام إسرائيل باغتيال الشيخ أحمد ياسين، ولما ارتكبته من مذابح بحق الفلسطينيين، ووصفتها بالدولة "الإرهابية".[179]

تزايد دور الحزب الواضح بموقفه تجاه القضية الفلسطينية، والتأثير على السياسة الخارجية التركية نحوها، والمشاركة بما يتعلق بالقضية من أحداث، وبتزايد المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قتل ومجازر، وأبرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ناهيك عن الحصار الذي فرض عليه بعد فوز حركة حماس بالإنتخابات التشريعية الفلسطينية وتسلمها لرئاسة الحكومة عام 2006، والجمود في عملية السلام، وعدم التوصل إلى نتائج لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واستمرار إسرائيل بسياساتها التعسفية من بناء المستوطنات وتهويد القدس والإعتقالات، وخطف نواب المجلس التشريعي عن حركة حماس وغيرها من السياسات الإسرائيلية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني.

---

[177] صالح، *تركيا والقضية*، 134.

[178] فولر، *الجمهورية التركية*، 107.

[179] خالد سعيد، *حين صبوا الرصاص على غزة* (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، 387.

3- جماعات الضغط والمصالح:

هذه الجماعات في تركيا لها الأثر الواضح على السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، ويختلف هذا الأثر وأسلوبه تبعا لطبيعة هذه الجماعات ومصالحها وأهدافها، ومدى قوة تأثيرها المباشر أو غير المباشر على الموقف التركي وصانع القرار الخارجي، ومدى تحكم وسيطرة هذه الجماعات على مفاصل هامة في تركيا، كالنواحي الإقتصادية، أو الإعلامية التي لها تأثير على الرأي العام التركي.

فكان من شكلها بعض النقابات والمنظمات بالمجتمع المدني التركي ينحسر تأثيرها أمام المنافسة الحادة للتيارات الإسلامية، إضافة إلى نشاطات المنظمات اليمينية التقليدية التي تتبنى مفاهيم لا ترفض الدين، بينما تناصر التوجهات العلمانية، ولكنها تبقى على مسافة مع المجتمع، كالنشاطات المهنية والتنظيمية المعتدلة التي تقوم بها التنظيمات الإسلامية المعاصرة، كحزب العدالة والتنمية.[180]

ويعتمد صانعو السياسة الخارجية على وسائل الإعلام كآداة هامة للتعبير عن مواقفهم وأرائهم لكسب التأييد والدعم لبرامجهم، هذه الوسائل التي تتبع أشكالا مختلفة من قبل جماعات الضغط والمصالح، والتي لها الأثر في تعبئة الرأي العام التركي إزاء العديد من القضايا، سواءً الداخلية أوالخارجية، لإعادة تشكيلها بشكل تنافسيٍ بين الإطراف التركية، كالمنافسة بين العلمانيين والإسلاميين ومنها التوجهات الخارجية. [181]

إن من بين هذه الجماعات تلك التي ارتبطت بالنفوذ الإقتصادي، وما انبثق عنها من اتحادات، مثل اتحاد رجال الأعمال، والتي ازداد نفوذها بعد توجه تركيا نحو الإقتصاد الحر والانفتاح على السوق، لتمارس هذه الجماعات نفوذها بالحملات الإنتخابية للأحزاب، لما لها من علاقات مع قادتها وقادة الدولة، كأصحاب الشركات المالية والتجارية والصناعية والمقاولات، حيث يرتبط بعض قادة الأحزاب التركية بكبار رجال الأعمال الذين يمولون جانبا كبيراً من نفقات الحملات الإنتخابية لأحزابهم.[182]

---

[180] هاشم الشبيب، "المجتمع التركي بين ثقافتين"، في ملفات خاصة تركيا صراع الهوية 2006، *المعرفة* (13 /2006/11)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8AEE820B-ECBD-4EA3-94D8-2F3201CDBD53.htm

[181] عبد الكريم علي، "الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين"، في ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية، *المعرفة*، (2 /2006/11)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5E396FB-950F-4803-BCE7-1CDA74389DF9.htm

[182] معوض، *صناعة القرار*، 114.

الجانب الإقتصادي يعتبر مكانا هاماً للصراع والمنافسة بين الجهات العلمانية والإسلامية وغيرها، وسيطرة كلٍ منها وتأثيرها بنفوذها الإقتصادي على صناع القرار في السياسة الخارجية، والذي جعل من القوى العلمانية العمل على إنشاء جمعية تسمى "توسياد" عام 1971 وتضم عدداً من رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، بعد أن شعرت باحتمال ظهور قوى قد تعمل على تشكيل إطار رسمي منظم قد يؤثر على نظام الدولة، علما أن جمعية"توسياد" تضم عدداً كبيراً من اليهود العلنيين ويهود "الدونمه"، ويعتبر أعضائها من الأكثر ثراء في تركيا، ويمتلكون (1300) شركة يعمل بها (500) ألف شخص، وتمتلك حوالي (70) مليار دولار مما لها استثمارات في الغرب، ويشكل إنتاجها قيمة 47% من الإنتاج الإقتصادي التركي، مما يعكس مدى تأثير وتوجهات الجمعية على القرار السياسي، والتوجهات الإقتصادية التركية، بالإضافة إلى الأثر الذي يحدثه الأعضاء اليهود على توجهات وسياسات هذه الجمعية بالتقارب نحو الغرب وإسرائيل. فيما تأسست جمعية أخرى باسم "الموصياد" عام 1990 من رجال الأعمال والصناعيين المستقلين رسميا و"مسلمين فعليا"، ووصل أعضاؤها إلى أكثر من(2500) شخص، ويملكون (7500) شركة، يعمل بها نحو 2 مليون شخص، لتصبح لاعبا هاما ومنافسا بتأثيرها على سياسة تركيا واقتصادها، وأثر شعبي يفوق توسياد العلمانية.[183]

أما عن أشكال جماعات الضغط وتأثيرها، فتعتبر جماعات رجال الأعمال من أكثرها وأهمها تأثيرا، تلك المتمثلة باتحادات الغرف والبورصات التركية(TOBB)، ثم جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك توسياد، ويليها جمعية موسياد المساندة لحزب الرفاه، والتي تتعرض لضغوطات عديدة من جانب المؤسسة العسكرية في إطار صراعها ضد الحزب والأصولية، أما النقابات العمالية فأكبرها وأقواها تأثيرا، يتمثل في إتحاد النقابات العمالية (Turk-fs)، والإتحاد النقابي لحق العمل (Hak-Is) المساند لحزب الرفاه، حيث تكمن تأثيرات هذه الجماعات كافة على السياسة الخارجية وفي صنع القرار في عملية التجنيد

---

[183] عمر خشرم، "الاقتصاد التركي: الصراع من بوابة الاقتصاد"، في ملفات خاصة2006 تركيا صراع الهوية، *المعرفة*، (3 /2006/11)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E888A305-EBF9-4E1C-B0A2-E4605C1ABC49.htm

السياسي لعناصر مهمة في النخبة السياسية،[184] مما يعكس أثرا- وان كان يشكل غير مباشر- على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، وما يتعلق بسياسة تركيا الخارجية وفقا لنتائج ذلك التجنيد ووصول أي نخبة للنظام التركي وتوجهاته، وقربها أو بعدها عن العالم العربي والإسلامي والقضية الفلسطينية.

ولجماعات الضغط والمصالح اليهودية حضورٌ كبيرٌ ومؤثرٌ في تركيا، وتتمركز في قطاعات هامة، وخاصة الإقتصادية والإعلامية، والتي دون شك لها الأثر السلبي على القرار السياسي التركي تجاه القضية الفلسطينية، ولا بد من معرفة أن جزءاً من جماعات الضغط والمصالح والتي تؤثر على صنع القرار السياسي التركي ترتبط أيضا بجماعات ضغط أخرى خارج الدولة، فاللوبي اليهودي داخل وخارج تركيا يضغط ويؤثر على القرار السياسي التركي، ومقدار هذا الضغط يختلف بين قضية وأخرى، منها مثلا، جماعات الضغط التي تناصر إسرائيل في الولايات المتحدة، والتي عملت جاهدة في الماضي لمواجهة اتخاذ قرارات تدين الأتراك بما يتعلق بمذبحة الأرمن، كون هذه القرارات تضر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل، بينما حديثا أعرب مسئولون في جماعات موالية لإسرائيل أنهم لا يعارضون قرارات جديدة في الموضوع بسبب الهجمات اللاذعة التي تشنها تركيا على إسرائيل، واتهامها بتنامي معادة السامية في تركيا.[185] علما أن العلاقات التركية والأيبك والمنظمات اليهودية الأخرى لم تنتهي، حسبما أشار دبلوماسي تركي سابق، لوجود مصالح عديدة لتركيا فهي تستعين بجماعات ضغط يهودية من أجل تحقيقها مثل شؤون المشتريات العسكرية.[186] وأعرب اللوبي اليهودي في أمريكا عن انزعاجه للمواقف التركية تجاه العديد من القضايا، ومنها؛ الملف الإيراني، ورفض استضافة شارون في أنقرة، واتهام تل أبيب بالإرهابية، والموقف التركي من اغتيال الشهيد أحمد ياسين، الأمر الذي جعل من

---

[184] معوض، *صناعة القرار*، 290.

[185] تسيفي بارئيل، " من يؤيد تركيا؟"، *هآرتس* (2010/3/10)، أنظر كذلك: *مركز الناطور للدراسات*، (استرجعت بتاريخ2010/11/13)، http://www.natourcenter.com/web/news_view_3786.html

[186] المرجع السابق.

اللوبي بالقيام بتهديد أنقرة بخلق مشاكل سياسية واقتصادية لها، مذكرا بدوره بالتخلص من رئيس الوزراء التركي الأسبق بولند أجاويد الذي اتهم إسرائيل بالقيام بمجازر عرقية جماعية ضد الفلسطينيين خلال أحداث جنين عام 2001،[187] مما يعكس الأثر الذي تحدثه هذه الجماعات على السياسة الخارجية التركية، ومدى قوتها وتأثيرها على سياسة الولايات المتحدة حليفها الإستراتيجي.

4- العامل الديني:

يلعب العامل الديني دورا هاما بتأثيره على صنع القرار الخارجي التركي، وخصوصا فيما يسمى بالطرق الدينية، حيث تؤثر على عملية صنع القرار، والتجنيد السياسي، وعلى الرأي العام عبر عدة مسالك، وأهمها التأثير على مجريات الإنتخابات ونتائجها، سواء العامة أو المحلية، بحسب كيفية توزيع أصوات الأعضاء ومساندة هذه الطرق للأحزاب الإسلامية واليمينية، ومنها؛ الرفاه، والوطن الأم، والطريق الصحيح، والوحدة الكبرى، وبالتالي المساهمة في وصول هذه الأحزاب ينعكس بتصوراتها على السياسة الخارجية، والتأثير على القرار السياسي التركي.[188]

ومن المواقف الحالية التي تشير إلى التأثر بالعمل الديني مكانة القدس كمكان مقدس، فجاءت كلمة رئيس الوزراء التركي رجب أوردوغان في قمة سرت في ليبيا بين 27 و28 من آذار 2010 مؤكدا بضرورة حل المشكلة الفلسطينية، وأنها من أكثر المشاكل المصيرية التي تتطلب السرعة في إيجاد الحل لها، والتأكيد على أهمية القدس، وأنها "قرة عين لهذه المنطقة وللعالم الإسلامي برمته، وهي القبلة الأولى، ولايمكن القبول أبدا بالإعتداءات الإسرائيلية عليها، وعلى الأماكن المقدسة، وان قول وزير الخارجية الإسرائيلي بأن القدس عاصمة إسرائيل هو في الواقع من ضروب الجنون، وهذا لا يربطنا ولا يلزمنا أبدا، وسيدفع بهم إلى العزلة".

---

[187] حسني محلي، "الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي"، *المعرفة*، (2009/1/15)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8820C97-B26B-4B64-B960-1630E101E5EF.htm

[188] معوض، *صناعة القرار*، 292.

أصبحت تركيا مسرحا للنشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، فنُظم في اسطنبول لقاءٌ عالميٌ لنصرة القدس والمسجد الأقصى، كذلك نظم الأتراك وبتأييد رسمي وعلني العديد من الفعاليات لمناصرة الفلسطينيين والمطالبة برفع الحصار عن غزة، ومن بينها مظاهرات ومهرجانات لجمع التبرعات وإرسال المساعدات.[189]

تحركٌ آخرٌ لتركيا يحمل دلالات دينية تجاه فلسطين، يتمثل بتوجه لجنة تحقيق تركية للتحقيق في الحفريات التي تقوم بها إسرائيل تحت المسجد الأقصى، بالإضافة لحكم سيطرتها على فلسطين في العهد العثماني وامتلاكها الوثائق التي قد تبين حقيقة ما تقوم به إسرائيل من حفريات، علما أنها أنجزت المهمة بعد الموافقة الإسرائيلية، إلا أنها لم تنشر تقريرها بوجود انتهاكات للمواقع الإسلامية في إطار سياسة تركيا الجديدة والمتمثلة بعدم خلق أسباب لتوتير العلاقات مع إسرائيل، فيما تحدث البعض عن وجود تسريبات لمعلومات تفيد بانتهاك المواقع الإسلامية حسب لجنة التحقيق التركية،[190]علما أن هذا الحدث جاء قبل تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل في أواخر العام 2008 وما تلاها من تعدد أسباب التوتر والخلاف بينهما، حيث أكدت اللجنة صحة هذه المعلومات بعد ذلك.

ثم لم تعترف تركيا بالإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في الحرم الإبراهيمي وفي المسجد الأقصى، وأدانتها على لسان وزير خارجيتها أحمد داوود أغلو مشيرا إلى أن هذه التصرفات لا تساعد على تحقيق السلام.[191]

كذلك فأن الخلفية الدينية أو الإيديولوجية للحزب الحاكم في تركيا تلعب دورا هاما في صياغة موقفه السياسي، لذلك يأتي الخطاب الإسلامي المتعلق بفلسطين الذي تتبناه الحركات السياسية الإسلامية التركية، والمتمثل بعدم شرعية احتلال أرض فلسطين، واعتباره جزءاً من العنصرية، ورفض التآمر الدولي الذي

---

[189] عوني فارس، *تركيا والقضية الفلسطينية: تطلعات ومحددات ساسة*"، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، (2 /2009/12) (استرجعت بتاريخ 2010/10/27) http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=103848

[190] احمد السيد النجار، *حال الامة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق* (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2008)، 37.

[191] صالح، *تركيا والقضية*، 37.

تقوده الدول العظمى مع الصهيونية بهدف ضرب الإسلام واحتلال أرضه، واعتبر هذا التوجه للنخبة السياسية الجديدة قي تركيا ثقافة يعتز بها الإسلاميون الأتراك، والمشابهة للموقف العثماني المدافع عن إسلامية فلسطين، والذي دفع السلطان عبد الحميد الثاني مستقبل بلاده السياسي ثمنا لهذا الموقف، وما تحدث عنه البعض بالعثمانيين الجدد.[192]

وجاءت سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية والتي تولت الحكم لأول مرة عام 2002 كنقطة تحول في تاريخ تركيا، زادت من "اتهامه" بمحاولة إحياء الروح العثمانية من جديد، خاصة مع أجواء الحرية الدينية التي تسعى الحكومة لتوفيرها للمحجبات وطلاب المدارس الدينية والاحتفالات الدينية، وسياستها مع الأقليات، بالاضافة إلى صدامها مع إسرائيل بسبب سياساتها في الأراضي الفلسطينية، وإبرامها لاتفاقيات كبرى مع دول العالم الإسلامي، وكذلك إلغاء تأشيرات الدخول مع بعضها كما حدث مع سوريا.

ورغم علمانية الدولة، إلا أن التأمل في المجمع التركي يظهر أن الإسلام لا يزال قائما، ويلتزم الكثير من الأتراك بممارسة الشعائر الدينية، ففي عام 2000 أظهر إحصاء قدر الإلتزام بالشعائر الدينية بأن 46% يؤدون الصلوات الخمس يومياً بانتظام، و84% منهم يقومون بالصلاة يوم الجمعة في المسجد، و91% يصومون شهر رمضان، و60% يؤدون الزكاة، و71% يريدون أداء فريضة الحج، و7% فقط من قام بأدائها.[193]وما يعطي الاهتمام بهذه الإحصائية هو الأثر الذي يحدثه العامل الديني على المجتمع التركي، وخصوصا وان طبيعة نظام العلمانية لمدى عقود وسيطرتها على معظم مفاصل الدولة الحيوية منذ عام 1923، لم تستطع الجهات العلمانية تغييب العامل الديني، وجعل الأتراك غير آبهين بالروابط الدينية الإسلامية، والتي حتما سيكون لها دورٌ في دعم التقارب مع العالم الإسلامي، وكذلك الأثر على الرأي العام التركي تجاه القضايا المرتبطة بالدين والمقدسات الإسلامية، ومنها الحديث عن القدس والمسجد الأقصى وما تمثلانه من أهمية للمسلمين باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

---

[192] فارس، *تركيا والقضية*.

[193] ياسر احمد حسين، *تركيا البحث عن المستقبل* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، 329.

بالرغم من أن حزب العدالة والتنمية الحاكم لا يعرف نفسه بأنه حزب إسلامي، ولا يظهر في أدبياته ما يشير إلى ذلك، فكان ما عرف في" العلمانية المؤمنة" كحل وسط فضفاض للهروب من الاتصاف ب"الإسلامية"، تخفي وراءها أجندة سياسية اسلامية، بمعنى فك تقيد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية الثقافية، الأمر الذي كان مفصل تاريخي وإيديولوجي هام خلال الخمسين سنه الماضية في الفكر السياسي للإسلاميين الأتراك.[194]

5-الرأي العام التركي

للرأي العام الأثر الهام في بلورة السياسة الخارجية، رغم رؤية البعض في محدوديته للمعرفة بالمعلومات، والحقائق الأساسية بالسياسة الخارجية، وفيما يخص القضية الفلسطينية، فهي كانت من القضايا الحساسة والهامة لفئة كبيرة من المجتمع التركي، وإحدى القضايا التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية بهذا الخصوص.[195]

يرتبط الرأي العام التركي بشكلٍ كبيرٍ في تأثره بالإعلام، حيث ينشط الإعلام التركي في تحليل قيام أي مسؤول تركي بحركة دبلوماسية في المنطقة العربية والإسلامية، ويبدأ الحديث عن الدور التركي بالمنطقة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، والمحاولة في إيجاد الحلول والمخرج للقضية الفلسطينية، ولصياغة مفاهيم جديدة لعلاقات تتطور بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل،[196]وما لهذا الخطاب من انعكاس على الرأي العام، والذي سيتم توظيفه حسبما أراد صناع القرار بالسياسة الخارجية لما يتلاءم والمصالح التركية، حيث تذهب وسائل الإعلام التركية المؤيدة للحكومة القائمة أو الحزب الحاكم، كحزب العدالة والتنمية، وفي تصوير الدور التركي والثناء عليه وعلى محاسنه المتوقعة، وتجلى ذلك في الدور الإعلامي في حادثة دافوس للموقف الشجاع الذي قدمه أوردوغان، وما كان له من الأثر الواضح والكبير على الرأي العام التركي تجاه قضية فلسطين.

---

[194] الحروب، *التيار الإسلامي*، 15.

[195] أراس، *السياسة التركية*.

[196] عبد الستار قاسم، "تركيا وحل القضية الفلسطينية"، *المعرفة*، (2009/9/29)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7D83160B-C8A8-4BAF-936F-6ADD5221BC9F.htm

يتأثر الرأي العام التركي بالدور الهام الذي تمارسه وسائل الإعلام في تشكيل بيئة صنع القرار، ويعتبر الإعلام قناة هامة ورئيسية للتعبير عن الرأي العام وموقفه، سواء بالقضايا الداخلية أو الخارجية، وبمختلف أشكالها، وخصوصا الصحف المستقلة والتي تفوق الإذاعة والتلفزيون؛ كونهما يخضعان لسيطرة الدولة، في حين أن وسائل الإعلام تمثل أيضا وسيلة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته بمسائل معينة، خصوصا تلك الوسائل الإعلامية المرتبطة بجماعات وأحزاب سياسية معينة، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام تشكل مكانا لطرح رؤى وتصورات وخيارات كثيرة، ومنها ما لا يتوافق مع وجهة النظر التركية الرسمية.[197]

أما بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فأن الرأي العام التركي تأثر بشكلٍ واضح لما تتناقله وسائل الإعلام فيما يتعلق بها، ومن صورة العنجهية والغطرسة الإسرائيلية، مما عكس لديه صورة أكثر وضوحا عن معاناة الشعب الفلسطيني، وعن وحشية إسرائيل، وتماديها ضد القوانين الدولية والإنسانية، والتي تجلت بعد قيامها بقتل عددٍ من الأتراك في حادثة سفينة مرمره، وتعاملها المزري مع السفير التركي في تل أبيب، وغيرها العديد من الأحداث.

إن التأثير بالرأي العام التركي مسألة هامة جدا لمواجهة الصورة السلبية التي يحظى بها العرب عند الأتراك بوجه عام، نتيجة لعدة عوامل، منها: دور وسائل الإعلام الغربية، والصحافة العلمانية الغربية ذات النفوذ اليهودي، وشعور أوساط تركية عديدة ومنها إسلامية متعاطفة مع القضية الفلسطينية بمسؤولية العرب عن انهيار الإمبراطورية العثمانية.[198]

كذلك فإن التطور الإعلامي الذي يشهده العالم من حيث تكنولوجيا الإتصال، وتعدد القنوات الفضائية، والمواقع الإخبارية والإعلامية، و الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، جعل من العالم أجمع –ومن بينه الرأي العام التركي– أكثر إطلاعا على كافة الأحداث والمجريات التاريخية في العالم، ومن بينها القضية

---

[197] معوض، *صناعة القرار*، 126–127.

[198] المرجع السابق، 303.

الفلسطينية وعدالتها، والمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، الأمر الذي ينعكس بتقديم ما أمكن من الدعم له، والتأثير على السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.

6- المؤسسة العسكرية:

تحتل المؤسسة العسكرية دوراً خاصاً بالسلطة التنفيذية، بينما المؤسسة العسكرية التركية لها وضعية تختلف عن غيرها في تدخلها بالشؤون السياسية والعامة لتركيا منذ عقود، وهي تعتبر الحاكم والمسيطر، والموجه لطبيعة النظام السياسي التركي الذي يهدف لحماية علمانية الدولة.

وبما أن المؤسسة العسكرية تشكل المدافع الأول عن النهج العلماني، فإنها تنتهج أيضا تلك المواقف التي تتبناها الأحزاب والجهات العلمانية، سواء الداخلية أو الخارجية، وتعتبر التوجهات العلمانية مرجعيتها، كتلك القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية التركية، وطبيعة العلاقات الخارجية مع مختلف الدول، فأيدت المؤسسة العسكرية التقارب نحو العالم الغربي، وانتقلت من تأييد العرب حين صوتت ضد قرار التقسيم عام 1947 إلى الإنضمام لعضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية مع بريطانيا وفرنسا بعد عام على القرار، واعترفت بإسرائيل بشكلٍ قانونيٍ كامل في العام 1950،[199] مما يدلل على موقف المؤسسة العسكرية من القضية الفلسطينية وإسرائيل منذ بداياتها، وإلا لعارضت تلك التوجهات وعملت بالتأثير على تغيرها على الأقل، بل إنها كل عام تزداد قربا من إسرائيل لتصل إلى التحالف الإستراتيجي بينهما.

كان من الأدوار الواضحة بموقف المؤسسة العسكرية تجاه القضية الفلسطينية حينما قام الجيش بانقلاب عام 1980 بسبب المسيرة المليونية بمدينة قونيا للإحتجاج على إعلان إسرائيل بأن القدس عاصمة لها، والتي دعا لها حزب السلامة الإسلامي. [200]

كذلك فإن "العسكرتارية" التركية فرضت حقيقة التحالف مع إسرائيل، ووجدت لديها فرصة سانحة لتوتير العلاقات التركية السورية عام 1998، وصعدت اللهجة العسكرية، وأصبح الخطاب العسكري هو خطاب

---

[199] عمر الخضري، *العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها* (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، 201.

[200] شعبان، *التحول في تركيا*.

الدولة التركية،[201] مما عكس الدور الذي تمثله المؤسسة العسكرية في تأثيرها بالتقارب نحو إسرائيل، وبعدها عن العالم العربي، وانعكس ذلك سلبا على القضية الفلسطينية، الأمر الذي بدا يختلف إلى حدٍ ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية، وقيامه بالعديد من الإصلاحات، التي طالت المؤسسة العسكرية، ناهيك عن المحاولات السابقة للمؤسسة بالتزام الديمقراطية، والبعد عن سياساتها السابقة التي تتعارض والمطالب الأوروبية لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

ودورٌ أخرٌ للمؤسسة العسكرية في التأثير على الموقف التركي تجاه فلسطين، جاء بشكلٍ غير مباشر عندما قامت أوساط مرتبطة بالمؤسسة العسكرية بممارسة ضغوط وطرح إغراءات لنواب العدالة والتنمية من اجل فك ارتباطهم بالحزب، مما جعل من حكومة أوردوغان بالأشهر الأولى من العام 2005 إلى التقرب نحو إسرائيل، وقيام أوردوغان بزيارتها برفقة زوجته، والتقى رئيس الوزراء ارئيل شارون، وعرض عليه التوسط في عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأتت هذه الخطوة لتخطي ضغوط المؤسسة العسكرية التي قد تحدث، مما يعكس الرغبة التي تكنها المؤسسة العسكرية للتقارب نحو إسرائيل، والذي ينعكس سلبا على القضية الفلسطينية.[202]

إحدى التغيرات التي صاحبت التحولات التركية بعد العام 2007 وتولي حزب العدالة والتنمية لدوره ثانية في الإنتخابات، تلك التي تمت في الحد من سيطرت وتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، وتمثل ذلك بعد أن تمكنت الحكومة التركية من ملاحقة الجنرالات الأتراك ومقاضاتهم بتهمة التأمر بالإنقلاب على الحكومة، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس عبدالله جول على ترقية عددٍ آخر في السياق نفسه، الأمر الذي حد من دور المؤسسة العسكرية في قضايا السياسية الخارجية عما كان عليه سابقا.

---

[201] الخضري، *العلاقات العربية*، 214.

[202] بشير نافع، "الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة"، في ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية، *المعرفة*، (31 /2006/10) (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C69BFF0D-36CD- 4D23-9649-1520BC57205A.htm

7- الرئاسة التركية:

للمؤسسة الرئاسية دورٌ هامٌ جدا في التأثير على السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها، كذلك الحال بموقفها تجاه القضية الفلسطينية ورؤيتها لها، والنشاطات الرئاسية الرسمية في توجهات الدولة نحوها، والدور السياسي والدبلوماسي الذي يقوم به الرئيس التركي.

ورغم أن الدستور يوجب على الرئيس المنتخب أن يقطع علاقته مع حزبه إذا كان عضوا في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان، إلا أن الأثر الذي يحدثه منصب الرئاسة في صناعة القرار على السياسة الخارجية هام جدا، ويعكس ذلك التوجهات التي يتبناها الرئيس، والتي منها توجهات الحزب الذي كان ينتمي له، فالرئيس التركي له الصلاحيات أن يدعو الحكومة للإجتماع، وأن يترأس جلساتها، ودعوة مجلس الأمن القومي، وتعيين رئيس الأركان، ويعتبر المرجع لإعلان القوانين والمراسيم، أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ، وله الحق في إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها،[203] وحاليا، فإن الرئيس عبدالله جول المنتخب والمرشح من حزب العدالة والتنمية يمثل الرئاسة التركية بالتوافق وله مواقف عدة تجاه القضية الفلسطينية، والرئاسة التركية لها نفس التوجه للسياسة الخارجية التركية، فتركيا لها سياسة خارجية واحدة، لا تختلف بين الرئاسة والحكومة، كما أشار نائب رئيس البعثة التركية في القنصل التركي في القدس السيد مهميت سيكيرسي.[204]

وفي لقاء بين الرئيس التركي عبدالله جول والرئيس الأمريكي جورج بوش في زيارته لواشنطن أعرب جول عن تأييده بأن تتم مبادرة بدفع إنشاء دولة فلسطينية، وقال: "كي يكون هناك نجاح، من المهم أن نؤكد منع بناء مستوطنات جديدة"، والتأكيد على ضرورة الوحدة الفلسطينية، وأنه: "على كل الفلسطينيين أن يعملوا من اجل تحقيق هذا الهدف بإنشاء دولتهم عام 2008".[205]

---

[203] شفيق شقير، "النظام التركي". ملفات خاصة 2002 الانتخابات التركية واقع يتشكل، المعرفة، (2004/10/3)، http://aljazeera.net/NR/exeres/C20026FE-193A-4810-9BBD76E357F9BE02.htm

[204] مقابلة أجراها الباحث مع مهميت سي كيرسي، *نائب رئيس البعثة الدبلوماسية التركية*، مقابلة شخصية، بتاريخ 2010/11/14.

[205] صالح، *تركيا والقضية*، 37.

كان الحضور التركي بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس، بمشاركة الرئيس التركي عبدالله جول، بعد أن طلبت إسرائيل من تركيا المشاركة، وبرغبة من شمعون بيرس وإيهود أولمرت، حسبما أشارت جريدة زمان الإسلامية التركية في(2007/11/15)، ليعرب الرئيس التركي في سياق آخر ولصحيفة إسرائيلية قوله: " إن التشبيه بين عملية تركيا ضد الأكراد شمال العراق وعمليات إسرائيل ضد حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة غير سليم، فنحن لا نحتل أرضا؛ ولا يعني ذلك أننا نؤيد عمليات العنف أو الهجمات على إسرائيل، بما فيها إطلاق صواريخ القسام. وكل دولة لها الحق في الدفاع عن نفسها ولكن ضمن القانون الدولي".[206]

وكان دور الرئاسة التركية تجاه القضية الفلسطينية بعد العدوان الإسرائيلي أواخر العام 2008 على قطاع غزة حاضراً، حيث شدد الرئيس عبدالله جول على ضرورة سعي جميع العالم من أجل تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، والقابلة للعيش إلى جانب دولة إسرائيل، وأن الهدف الحالي هو ضمان وقف إطلاق النار بشكلٍ متبادلٍ ودائم، وأن تنسحب إسرائيل كليا من القطاع.[207]

رابعا: المحددات الرئيسية المتحكمة بالمواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية:

إن المحددات الرئيسية المتحكمة في السياسة الخارجية التركية تجاه فلسطين تباينت بين فترة وأخرى، باختلاف الرؤى التي تحكم الأحزاب السياسية التركية، ومبادئها، وتطلعاتها، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي تتأثر بها الدول ضمن المنظومة الدولية.

في حين إن هناك محددات رئيسية في صناعة القرار في تركيا تجاه القضية الفلسطينية، وبالشأن الفلسطيني، ويمكن إجمالها بعدة محددات، وهي: [208]

---

[206] صالح، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007*، 209.

[207] صالح، *تركيا والقضية*، 46.

[208] *الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية*"، التقرير الاستراتيجي(22): مركز الزيتونة للدراسات، (2010/4/30) (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)، http://www.alzaytouna.net/arabic

1- وجود القضية الفلسطينية في وجدان الشعب التركي وقيادته منذ القدم، ويعود لظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ورفضه إعطاء أرض في فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها، وصولا إلى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في أسوء الفترات بين تركيا والعالم العربي.

2- العامل الديني المتمثل بالجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، والتي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية إلى جانب الشعب الفلسطيني.

3- سعي تركيا للعب دور مؤثر وحضور في الساحة الإقليمية والعالمية منها؛ لتتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة الحاكم، وأخرى تتعلق بالتجاذبات والإستقطابات الموجودة في محيطها الإقليمي.

4- إبقاء علاقة جيدة مع الجميع في لعبها دور الوسيط، ونيل الثقة لدى الأطراف المتنازعة، فحافظت على تعاطفها مع الشعب الفلسطيني وعلاقات جيدة مع إسرائيل.

5- انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن على حساب اعترافها بإسرائيل، والتي ترتبط معها بالعديد من الإتفاقيات والمعاهدات، وكذلك الأمر مع الشريك التجاري الإسلامي.

6- سياسة تركيا الحالية التي تدعو إلى"صفر مشاكل" لأنقرة مع كافة جيرانها، وخاصة العرب والمسلمين، والذي ساهم في مساعدة حكومة أوردوغان للدخول إلى بوابة الشرق الأوسط باعتبارها فضاء استراتيجي بديلا عن المماطلة في البوابة الأوروبية.

من دون إغفال وجود محددات أخرى، تختلف في كيفيتها مع اختلاف صانع القرار بالسياسة الخارجية التركية، ومرتبطة بمسألة التفضيل بين قضية وأخرى، ودرجة الأهمية بين علاقات تركيا وأخرى، ومدى درجة الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية بين فترة وأخرى، مما يعيدنا للدور الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية لهذا التحول الهام نحو إبراز القضية الفلسطينية والإهتمام بها، وجعلها محط إهتمام الساسة الأتراك، والرأي العام التركي.

أما عن القضايا الثابتة لتركيا تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا تطلب وتدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وأن تعيش الدولة بسلام مع كل جيرانها، بما فيهم إسرائيل، وحق الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه بالسير في عملية السلام لتحقيق هذه الأهداف، وتؤمن تركيا بأن تحقيق السلام في فلسطين ليس للفلسطينيين وحدهم وإنما يتحقق للجيران والعالم أجمع، حيث تعتمد تركيا مبدأ أتاتورك القائل "السلام في الوطن، السلام في العالم"، وبدون الوصول لحل القضية الفلسطينية لا يمكن الوصول إلى السلام والإستقرار بالمنطقة، أما عن القضايا المتغيرة للموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، فهي تعتمد على المتغيرات التي تطرأ على فلسطين والحركة الدولية، كالتي حدثت في الإنقسام الفلسطيني منذ أربع سنوات، الأمر الذي أثر على طبيعة التعامل مع القضية الفلسطينية، والإهتمام بالوحدة الفلسطينية أولا.[209]

خامسا: الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

إن الأهمية التي يعكسها السلوك التصويتي في الأمم المتحدة هو مؤشر لطبيعة وتوجهات سياستها الخارجية، فمن خلال هذا التصويت يمكن معرفة وتحليل المواقف العامة للدول، وكذلك معرفة حقيقة المحددات الداخلية والخارجية لسياسة الدولة الخارجية تجاه هذه الدولة أو الأخرى، بالإضافة إلى الدور الذي سينعكس نتيجةً لطبيعة هذا التصويت، بغض النظر عن الجدل القائم حول فاعلية ونزاهة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة وتغليب الإرادة السياسية للدول في نشاطها بها على الناحية القانونية.

إلا أن التصويت بالمؤسسة ومن خلال الأجهزة التابعة لها، كالجمعية العامة أو مجلس الأمن، له أهمية قانونية تتمثل بالشرعية الدولية، لما تمثله الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة قانونية دولية تسعى لتوفير السلام والأمن الدوليين منذ تأسيسها، وكأحد أهم أهدافها، كذلك ما يشكله هذا النشاط التصويتي بين دولة وأخرى لطبيعة تمثيلها داخل هذه المنظمة، ضمن المسميات المختلفة بالعضوية الدائمة والمؤقتة أو عضو مراقب.

---

[209] مهميت سيكيرسي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2010/11/4.

تعتبر تركيا من الدول الأولى التي انضمت للأمم المتحدة، ويعود السبب الأساسي في حضورها وجود تطابق كبير بين أهداف الطرفين الأساسية، والمثل العليا للمنظمة الدولية وسياسة تركيا الخارجية، والتي تعود إلى بداية تأسيس المنظمة، حيث كانت تركيا إحدى الدول الخمس والأربعين المؤسسة للمنظمة عام 1945، لتعمل على إعطائها الأهمية لمبادئها المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم.[210]

ولا تزال تركيا من الدول الهامة والتي لها حضور في منظمة الأمم المتحدة، والمتابعة لمعظم نشاطاتها واجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولها من التصويت على أغلب القرارات المتعلقة في القضية الفلسطينية، لذلك سيتم استعراض أهم القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية لمعرفة الموقف التركي منها، علما أن الإستعراض سيتم لسنوات سابقة عن الفترة الزمنية المحددة بالدراسة لسببين؛ الأول: لمعرفة طبيعة الموقف التركي من هذه القرارات منذ تأسيس الجهورية العلمانية، وإذا ما تم التحول بتوجهاتها في الفترة الحالية عن الفترات السابقة. والسبب الثاني: يتعلق بالقرارات نفسها وتاريخ صدورها، حيث إن الأمم المتحدة أصدرت العديد من القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية من احتلال فلسطين، مما يلزمنا بتواريخ تلك القرارات، والتي جزءٌ منها بكل تأكيد جاء بالفترة الزمنية ما بين 2000-2010.

يأتي الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية ولعب دورٍ في الأمم المتحدة لعدة اعتبارات، منها، الإعتبار التاريخي الذي تحمله فلسطين كونها إحدى المناطق التي كانت تحت السيطرة العثمانية، وكذلك للموقع الجغرافي لتركيا لمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الإهتمام البالغ لتركيا بمبادئ الأمم المتحدة، وسعيها لتحقيق أهدافها من خلالها.

فكان الموقف التركي واضحا جدا تجاه قرار تقسيم فلسطين، ووقفت إلى جانب الدول العربية ضده في الجلسة المنعقدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947 للتصويت على مشروع التقسيم، وكانت من بين الدول الخمس عشرة التي لم تؤيد القرار. كذلك تمثل الرفض التركي لقرار تقسيم فلسطين

---

[210] "الأمم المتحدة في عامها الخامس والستين وتركيا"، *TRT.ARABIC* (2009/9/28)، http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=d465121c-0956-413d-8e2e-7c26f8af3467

لاعتبارات داخلية، حيث أخذت بالحسبان مشاعر المسلمين، وخصوصا وان الغالبية التركية هم مسلمون سُنه، وما تعنيه لهم أرض فلسطين من الناحية الدينية، حتى وإن كانت الدولة تنتهج العلمانية.

كذلك أيدت تركيا المواقف العربية وطالبت إسرائيل بالإنسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، ودعت إلى وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية شعب له حقوقه.[211] وصوتت تركيا لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وذلك بالتصويت مع القرار (2535) بتاريخ (1969/12/10)، والتأكيد على شرعية نضال الشعب الفلسطيني بكل الوسائل للتحرر وتقرير المصير كما جاء بالتصويت على القرار 2787 بتاريخ 1971/12/6.[212]

أما القرارات التي تخص دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولات منظمة الأمم المتحدة جاء التأييد التركي على القرار، والذي يحمل رقم (3210) بتاريخ (1974/10/14)، لتعترف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في العام 1976 وتقيم معها العلاقات الدبلوماسية كاملة في آب 1979.[213]

ومما سبق من قرارات وغيرها، فإن اعتراف تركيا في إسرائيل كدولة مستقلة لم يغير مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وبمواقفها من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما جاءت نتاج تغيرات دولية فرضتها عوامل خارجية، ودورٍ للدول العظمى، ونتاج لانهيار الإمبراطورية العثمانية، وعوامل أخرى داخلية تمثلت في توازنات القوى السياسية داخل النخبة الحاكمة في تركيا، وسيطرة التوجهات العلمانية، والتي أرادت التقرب إلى الغرب كما أرادها مؤسسها أتاتورك.

لا بد من معرفة حقيقة أن الأمم المتحدة تعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين منذ العام 1949حتى بداية السبعينات، لتتغير بعد العام 1974 لتصدر القرارات عن الجمعية العامة للأمم المكررة

---

[211] عبد المنعم سعيد، *العرب ودول الجوار الجغرافي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 76.

[212] جورج طعمه، *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974*، المجلد الأول (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، 17.

[213] سعيد، *العرب ودول*، 78.

بإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير وبموافقة أغلبية الدول الأعضاء، كذلك تشريع الكفاح الفلسطيني بما فيها المسلح لاستعادة الحقوق المسلوبة، واعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، والتأكيد على حق اللاجئين غير القابل للتصرف وفي حقهم بالعودة إلى أراضيهم،[214]ووقفت تركيا مؤيده لها بصوتها على مدار السنوات التي صدرت بها، مع امتناعها عن التصويت على قرار قبول إسرائيل عضو في منظمة الأمم المتحدة عام 1949، والتي ارتبط باعترافها بها في تلك الفترة، نتيجة للضغوطات الخارجية، خاصة وأن القضية الفلسطينية بقيت إحدى إشكالاتها انحياز الدول العظمى للمشروع الصهيوني والدفاع عنه، ويبقى الإمتناع خيرا من التصويت مع القرار.

أيدت تركيا القرار رقم(3375) بتاريخ (1974/11/10) والخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية، لمشاركتها في المداولات والجهود من أجل السلم في الشرق الأوسط، وبشأن القضية الفلسطينية، وكان ذلك تقدمٌ هامٌ من الجانب التركي بعد اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإعطائها حضور أوسع في حضورها، وتكريسا لأهمية دورها بالمنطقة.[215]

وتأكيدا على الموقف التركي الموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، قامت المنظمة بإرسال وفود لها، والدعم المقدم من تركيا لإشراكها في مداولات الأمم المتحدة، وقيام تركيا بالموافقة على فتح مكتب تمثيل لها في أنقرة عام 1977، بينما خفضتها في العام 1980 مع إسرائيل إلى مستوى قائم بالأعمال احتجاجا على قرار إسرائيل باعتبار القدس عاصمة موحده لها.[216]

كذلك جاء الموقف التركي بتأييد القرار رقم (3379) بتاريخ (1975/11/10) الذي ينص على اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، على الرغم من تبادل العلاقات بينها وبين إسرائيل في تلك الفترة، ولم تعترض على القرار أو تمتنع عن التصويت، بالإضافة إلى تأييدها معظم القرارات التي تنص على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ونيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، واعتباره

---

[214] محسن محمد صالح، *حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 22.

[215] عصمت عبد المجيد، *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1975- 1981*، المجلد الثاني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1994)، 7.

[216] عبد الفتاح، *تركيا بعد اكتشاف*، 159.

الأساس في إيجاد حالة السلم والأمن في المنطقة كما جاء بالقرار (28/33) في تاريخ (1978/12/7)، وإدانة الممارسات الإسرائيلية باستغلال الموارد البشرية والطبيعية والثروات والأنشطة الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية هي غير شرعية، ومطالبتها بوضع حد فوري ونهائي لهذه الإجراءات كما جاء بالقرار(173/36) والذي تم التصويت عليه بتاريخ (1981/12/17).[217]

أما عن رفض إسرائيل التخلي عن حيازة أسلحة نووية، فتم إصدار القرار (93/41) بتاريخ (1984/12/14) الذي نص على إدانة اسرئيل، لتؤيد تركيا هذه الإدانة وتصوت مع القرار، لرفضها حيازة إسرائيل لأسلحة نووية،[218] في الوقت الذي امتنعت دول أخرى لها علاقات مع إسرائيل عن التصويت.

أما عن القرارات التي صدرت ما بين(1987–1998) نجد أن الموقف التركي مؤيد لمعظم القرارات التي تنص على دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فجاء القرار(66/42) في تاريخ (1987/12/2) لتأييد لجنة التوصيات بشأن قضية الشعب الفلسطيني والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وخلافا للصوت الإسرائيلي الذي عارض القرار،[219]كذلك جاء التأييد التركي للقرار الذي ينص على الطلب من المجتمع الدولي مساندة الشعب الفلسطيني، وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية حسبما جاء في القرار(183/45) بتاريخ (1990/12/21)،[220]كذلك تأييدا على قرار آخر لمساندة الفلسطينيين وتقديم المساعدة لهم بالتعاون مع منظمة التحرير مرةً أخرى في(1992/12/22) ويحمل الرقم (170/47)،[221]وتأييدا لمنح الفلسطينيين مزيداً من الإمتيازات وحقوق إضافية للمشاركة في

---

[217] عبد المجيد، *قرارات الأمم*، 9–11.

[218] منى نصولي، *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1982–1986*. المجلد الثالث (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، 314.

[219] نصولي، قرارات الأمم، 11.

[220] المرجع السابق، 244.

[221] المرجع السابق، 53.

دورات الجمعية العامة حسب القرار(250/52) والصادر في تاريخ(1998/7/7).[222]تأتي هذه القرارات في دلالة واضحة على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية وثوابتها، والتي تؤيد حق الشعب في تقرير مصيره، وتأييد الدعوات للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني، وبتنامي التأييد التركي لمنظمة التحرير الفلسطينية والدعوة إلى التعاون معها، وإشراكها في مشاورات الجمعية العامة كطرف رئيسي وهام في المنطقة.

أما عن القرارات التي صدرت في نفس الفترة الزمنية، والتي تتعرض للجانب الإسرائيلي بإدانته والإعتراض على ممارساته، كانت تركيا من الدول التي وقفت إلى جانب هذه القرارات وصوتت معها، في إشارة إلى رفضها الممارسات والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل، فجاء القرار(76/46) بتاريخ (1991/12/11) لإدانة سياسات إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها إبعاد المدنيين الفلسطينيين وفرض العقوبات الجماعية،[223]وتأييد القرار رقم (55/47) والصادر بتاريخ (1992/12/6)، والذي يشجب عدم تخلي إسرائيل عن حيازة أسلحة نووية، والمطالبة بخضوعها لوكالة الطاقة الذرية، كذلك الرفض التركي لسياسة الإستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ووجوب إسرائيل احترام حقوق الإنسان الإلتزام باتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا للقرار (29/50) الذي صدر بتاريخ (1995/12/6).[224]وفيما يخص الإستيطان جاء الرفض التركي مرة أخرى والمتمثل في تأييدها للقرار الذي يدين قيام إسرائيل إنشاء مستوطنة في أبو غنيم في القدس الشرقية، وإدانة سائر الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل حسب القرار(10/2) بتاريخ (1997/4/25).[225]

---

[222] منى نصولي، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1992– 1998". المجلد الخامس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، 298.

[223] المرجع السابق، 291.

[224] المرجع السابق، 169.

[225] المرجع السابق، 243.

أما عن أهم القرارات التي جاءت بالفترة الممتدة ما بين العام (2000– 2010) لا بد للإشارة إلى أن في غالبها تأكيد لقرارات سابقة، والتأكيد على تنفيذها، في حين أن قرارات أخرى صدرت نتيجة أحداث ومتغيرات على الساحة الفلسطينية والعربية، ونتاج ممارسات وخروقات إسرائيلية، ومنها؛ قرارات بشأن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية، وما عرف بجدار الفصل العنصري، لما له من تبعات سيئة وضارة للشعب الفلسطيني، ومعارضة للقانون الدولي والإنساني، وقرارات أخرى ارتبطت بإدانة الممارسات 2008، ليتم ذكر بعضٍ من هذه القرارات بالجدول التالي:

د : بعض القرارات التي صدرت ما بين الأعوام(1999–2010) :

القرار	مضمون القرار	تاريخ التصويت	التصويت
6/10	طلب من إسرائيل الوقف الفوري لكافة أعمال البناء في مستوطنة أبو غنيم، والطلب من الدول الأعضاء وقف المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض المحتلة بما فيها القدس.	1999/2/9	مع
37/54	إعلان أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها على مدينة القدس ملف باطل.	1999/12/1	مع
78/54	التأكيد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والجولان السورية غير قانونية.	1999/12/6	مع
1453	المطالبة بوقف جميع أعمال العنف وانسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلية من المدن الفلسطينية.	2002/9/24	مع
1010	تأييد خارطة الطريق لإيجاد حل للصراع على أساس وجود دولتين.	2003/11/19	مع
10/14	طلب استشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل.	2003/12/8	مع
1544	مطالبة إسرائيل باحترام القانون الإنساني، وعدم هدم المنازل، والإعراب عن حالة القلق للحالة الإنسانية للفلسطينيين الذين بلا مأوى في رفح.	2004/5/19	مع
دإط 17/10	إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	2006/12/15	مع
87/64	تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين .	2009/12/10	مع
94/64	مشروع لجنة المسائل الخاصة بإنهاء الإستعمار، والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس	2009/12/10	مع

بالفترة ما بين الأعوام (1999–2010) قلت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة عما كانت عليه سابقا في الأربعينيات ولغاية الثمانينات، فيما كانت بالتسعينات ولغاية

يومنا هذا بشكل أقل صدوراً، ومعظمها تأكيدا على قرارات سابقة مرتبطة بالحقوق الفلسطينية في تقرير المصير، ورفض سياسة إسرائيل ببناء المستوطنات، وإدانة الممارسة الإسرائيلية، بالإضافة على مكانة القدس ورفض التغييرات الإسرائيلية عليها.

أما عن تحليل هذه القرارات فأغلبها جاء تأكيدا على القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمطالبة بتنفيذها وتقيد إسرائيل بها، مثل القرارات التي تحمل الأرقام(6/10) (3/54) (78/54) والصادرة عام 1999، والقرار رقم (1453) عام 2002، والقرار (1010) عام 2003،[226] وأخرى جاءت نتاج دورات طارئة لأحداث تغيرت على الوضع الفلسطيني، كالقرار الذي يدين بناء إسرائيل لجدار الفصل، والذي يعزل مدينة القدس والأراضي التي احتلت عام 1948، والصادر عام 2004 ، ثم قرار إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008.

بالإضافة إلى جانب هذه القرارات صوتت تركيا إلى جانب القرار الذي أدان قيام إسرائيل بناء الجدار العازل، على الرغم من أن الدول الأوروبية امتنعت عن التصويت،[227]مما يدلل على استقلالية القرار التركي في بعض جوانبه، ووقوفه إلى جانب القضية الفلسطينية في مؤسسات الأمم المتحدة.

ليتبين أن الموقف التركي في الأمم المتحدة وعلى مر السنوات السابقة ولغاية 2010، ورغم اعترافها بإسرائيل لم يطرأ تغيير على موقفها المبدئي إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتحديدا من القضايا الفلسطينية الثابتة في المطالبة بحقوقه بتقرير مصيره بإقامة دولته المستقلة، وكذلك موقفها من قضية اللاجئين والقدس، ناهيك عن تصويتها لكل ما يدين الممارسات غير الشرعية ضد الفلسطينيين والأراضي الفلسطينية.

علما أن رئيس الوزراء رجب أوردوغان أشار فيما يخص قرارات الأمم المتحدة، والتي تتعلق بالقضية الفلسطينية قائلا:" إن بلاده لن تبقَ صامتة إزاء ما وصفها بانتهاك إسرائيل للقرارات الدولية ...وأن

---

[226] جانيت ساروفيم وسناء حمودي، *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي1992- 2004*، المجلد السادس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، 376.

[227] ياسر، *تركيا البحث*، 333.

وزراءه سيحذرون وزير الدفاع إيهود باراك من خطورة تهديد السلام الدولي خلال زيارته إلى تركيا"، وأشار إلى القصف الإسرائيلي على قطاع غزة بالقنابل لأن" إسرائيل ترى أنها الأقوى بالمنطقة لامتلاكها أسلحة لا يمتلكها الطرف الآخر"، واعتبر أن الإسرائيليون" يفعلون ما يشاءون ويتصرفون دون رادع ولا يطبقون قرارات الأمم المتحدة".[228]كذلك قلل أوردوغان من قيمة قرارات الأمم المتحدة ما دامت إسرائيل لا تطبقها، حيث أشار إلى أن القرارات التي لم تطبقها إسرائيل تفوق المائة قرار، بالتالي وجود مشكلة حقيقية تتطلب إصلاح الأمم المتحدة.[229]

كذلك ذكرت جريدة هأرتس العبرية في عددها الصادر في (2007/11/15) أن أوردوغان يرى بضرورة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأهمية أنابوليس، إلا أنه يقلل من الأمل في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ويعتبره ضئيل، وإن احتمالية نجاح المفاوضات تصل إلى الصفر؛ لأن المسائل العالقة بين الجانبين جوهرية ولا تتعلق بالأراضي فقط، مما يدلل على عدم التعويل على مسارات التسوية أو على الطرف الإسرائيلي في تنفيذه بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن.[230]

---

[228] "أوردوغان ينتقد إسرائيل وضرب إيران"، *الجزيرة نت* (2010/1/11)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D969D290-40A0-4DCC-9E88-42C5DBC5EF30.htm

[229] المرجع السابق.

[230] "*مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية"(2007-2008)*، تقرير4 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: قسم الأرشيف والمعلومات، 2008)، 55.

الفصل الخامس:

تركيا ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أولا: أثر مشاريع التسوية السياسية على العلاقات التركية الفلسطينية:

أسهمت مشاريع التسوية ومبادرات السلام بين الأطراف العربية وإسرائيل وأهمها عام 1991، وما كان من محاولات لإحلال السلام في مؤتمر مدريد، في إزالة الحرج عن تركيا في علاقاتها مع إسرائيل، بل وفر لها مناخا لتعزيز تلك العلاقات ولا سيما أن دولا عربية أصبح لها علاقات مع إسرائيل، ولها بعثات ومكاتب تمثيلية للطرفين، وخصوصا وأن هذا المؤتمر شارك به الفلسطينيون أنفسهم أيضا.

لينبثق عن هذه المحاولات والمفاوضات ما عرف باتفاق أوسلو، والذي أوجد السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، جزءاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أعطى شكلا آخراً من العلاقات مع تركيا عما كانت عليه في تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية، إنما علاقات أقرب إلى أن تكون مع الدولة الفلسطينية بشكلها المؤسساتي.

وبعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، أصبح التوجه الرسمي التركي نحو إحداث نوع من التوازن في العلاقات التركية مع كلا الجانبين- الفلسطيني والإسرائيلي-، بل وأخذ منحى أكثر إيجابا في صالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، وازداد التقارب التركي نحو العالمين العربي والإسلامي، ونحو دعم أكبر تجاه القضية الفلسطينية.[231]

ترى تركيا بأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن، وأن على إسرائيل الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت العام 1967 وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الانسحاب من قطاع غزة، وأن يتم ذلك في سياق تنفيذ خارطة الطريق، وإطلاق عملية السلام والعودة للمفاوضات، وتسعى تركيا لبذل كل ما في وسعها لتقديم العون لطرفين من أجل التوصل إلى إتفاق سلام، علما بأن هذه التوجهات عبَّر عنها وزير الخارجية التركي عبدالله جول أثناء زيارته رام الله ولقائه

---

[231] صالح، *تركيا والقضية*، 36.

المسؤولين الفلسطينيين،[232] بعد أن فشلت المفاوضات وجمدت، نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي جاءت بسبب اقتحام شارون ساحات المسجد الأقصى والتهرب الإسرائيلي من التزاماته، وعدم التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الإتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

أما عن موقف تركيا من الممارسات الإسرائيلية، فهي عبرت مرارا عن استيائها للعديد من هذه الممارسات ومنها؛ سياسات القمع ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة الإستيطان، وتهويد القدس، وحصار قطاع غزة والعدوان عليه، ليشكل موقفها تباينا مع الموقف الأمريكي الراعي لعملية السلام، والمنحاز كليا للجانب الإسرائيلي، لتتسم السياسة الخارجية التركية بأنها لا تتحرك وفق المستجدات الأمريكية، وإنما وفق سياسة تركية واضحة لكل الملفات التي تعيُنها، وتقوم بتحديد طبيعة علاقاتها وحدودها مع واشنطن وفقا لدى اقتراب واشنطن أو ابتعادها عن الرؤية التركية لهذه الأمور،[233] دون غياب تنسيق مشترك وتأثير لكلا الطرفين على الآخر وفقا للمصالح فيما بينهما.

وأكد أوردوغان في خطاب ألقاه في مؤتمر في اسطنبول بأن:" الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تكون على حدود العام 1967، وان تقف إسرائيل من بناء المستوطنات في القدس، وبدون إحلال السلام في القدس لن يكون سلام في الشرق الأوسط والعالم كله، والقدس ليست هامة للمسلمين فقط وإنما للمسيحيين واليهود، لكنّ الجدار الذي أقامته إسرائيل فصل القدس عن الضفة الغربية، والحواجز جعلت الفلسطينيين يعيشون في سجن مفتوح ولا بد له أن يزول، كذلك الحصار غير الإنساني المفروض على غزة لا بد أن ينتهي"،[234] وجاءت هذه التصريحات خلال الإجتماع الثاني الاستثنائي لعضوية اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني لمنظمة الدول الإسلامية، والذي ضم تسعاً وعشرين وفدا.

---

[232] المرجع السابق، 36.

[233] محمد نورالدين، ""تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات"، *شؤون عربية*، ع139 (خريف2009): 155.

[234] "Turkish PM demands halt to Israeli settlement in west bank". *Hurriyet daily news*.10/5/2010 (electronic vision) (retrieved 2/11/2010) http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=erdogan-calls-israel-for-stopping-new-settlements-in-jerusalem

ثانيا: الموقف التركي من القضايا الرئيسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

1- الثورة الفلسطينية:

إن معظم الأحداث التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية من حيث الصراع العربي الإسرائيلي، كانت مخططة ومدروسة، سواء من قبل اليهود أنفسهم وتحديداً من الحركة الصهيونية، أو نتاج مؤامرات عالمية وعربية، أو بتأثير منها، وهذا جعل من الصعوبة على الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية القدرة على تحقيق أهدافهم المنشودة، بل وجعلت القضية الفلسطينية من أصعب القضايا تعقيدا بالعالم. فنكبة فلسطين عام 1948 أفرزت العديد من الأزمات، ناهيك عن الشهداء الذين قتلوا وهم عزل من السلاح، سواء بشكل فردي أو جماعي،[235] مما يستجوب معرفة الموقف التركي لهذه الإفرازات وتداعيات النكبة، ومنها؛ قضية الثورة الفلسطينية وشرعيتها، وقضية اللاجئين، ووضعية مدينة القدس، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإعلان دولته المستقلة بعد مرور أكثر من اثنان وستون عاما على هذه النكبة.

على الرغم من أن تركيا تقيم علاقات متينة مع إسرائيل، إلا أن موقفها من استخدام الفلسطينيين للمقاومة المسلحة ضد الإحتلال الإسرائيلي والقوات الصهيونية كان يعكس تفهماً واعياً للدوافع التي جعلت من الفلسطينيين إلى انتهاج مثل هذا الشكل من المقاومة، والذي يهدف إعادة الحقوق المسلوبة والدفاع عن الحق في تقرير المصير.

رأت تركيا في الثورة الفلسطينية والهادفة للمطالبة بالاستقلال والتحرر الوطني، بأنها شرعية وعادلة، مستندة في ذلك لقرارات الشرعية الدولية التي تكفل للشعوب الواقعة تحت الإحتلال من استخدام كافة وسائل المقاومة المتاحة. وواصلت تركيا بموقفها المؤيد لمقاومة الشعب الفلسطيني، ليتعزز ويأخذ شكل

---

[235] طارق زياد الشُرطي، "حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والنكبة الفلسطينية"، *مجلة آفاق*، ع 8 (صيف2008): 187.

العلاقة الوثيقة في إطار مساندة تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية، والإعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وما تبع ذلك من فتح مكتب تمثيلي لها في أنقرة. [236]

عارضت تركيا العمليات الإستشهادية التي كانت تقوم بها أحد أطراف المقاومة الفلسطينية "ضد المدنيين" الإسرائيليين في التسعينيات، ولما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، مما جعلها تعتبر حركة حماس منظمة إرهابية، مقابل وصفها للقمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بأنه"إستخدام مفرط للقوة". ولكن بالإجمال، فإن الحكومات التركية التي تشكلت خلال العقد الأخير، ترى بأحقية الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال بطرق مشروعة، مع التركيز وإعطاء الأولوية في الوقت ذاته على دعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ضبط النفس، وتجنب الإستفزاز المتبادل، والعودة إلى مسار التسوية السياسية، والدعوة إلى لعب دور وسيط بينهما، وشاركت تركيا في العديد من المحطات التفاوضية؛ منها مؤتمر أنابوليس، وأخرى اجتماعات للدول العربية لنفس السياق في قمة سرت في ليبيا.

بعد التحولات السياسية التي طرأت في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، أصبح هناك تزايدٌ لافتٌ في الموقف التركي إزاء النضال الفلسطيني ضد الإحتلال ومن الإهتمام أكثر في القضية الفلسطينية، وخصوصا بعد الانتخابات الفلسطينية وفوز حركة حماس، وعدم الإعتراف الإسرائيلي بنتائج الإنتخابات الديمقراطية والنزيهة عام 2006، وتبدل صورة الحركة من الجانب التركي، وما تبع ذلك من فرض حصار على قطاع غزة والعدوان عليه وسقوط 1300 شهيد الآف الجرحى عام 2008 .

وإجمالاً لهذه المواقف، فإن توتر العلاقات الإسرائيلية ــ التركية أصبحت لدرجة عالية، ولأسباب عديدة، ولتزايد العنجهية الإسرائيلية واستفزازها المتواصل لتركيا، مروراً بحرب غزة والتي سبقتها زيارة إسرائيلية لأنقرة، والذي فسرته أنقرة بأنه استخفاف وخداع إسرائيلي لها بعد إعلانها الحرب بعد بضعة أيام من الزيارة، إلى إهانة السفير التركي في تل أبيب، وأخيرا حادثة أسطول الحرية، وسقوط تسعة من

---

[236] عبد المنعم، *العرب ودول*، 78.

الشهداء الأتراك، كل ذلك جعل من تقارب تركي أكبر نحو الجانب الفلسطيني، وتأييداً لثورته ونضاله أمام الصورة البشعة للإحتلال الإسرائيلي التي ما زالت تتكشف، فاستمرت تركيا في دعم كافة القرارات الدولية الداعمة لحق الشعب الفلسطينية في ممارسة حقه بكل الوسائل المتاحة لإنهاء هذا الاحتلال.

2- قضية اللاجئين:

تعتبر مواقف الحكومات التركية المتعاقبة إزاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ما يتماشى ومواقف الشرعية الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فما إن أصدرت الجمعية العامة قرار رقم (194) في تاريخ (1948/12/11)، والمؤكد على حق الفلسطينيين في العودة، صوتت تركيا لصالحه.[237]

وباعتبار أن هذا القرار الدولي أصبح يشكل الأساس والمرجعية القانونية للأمم المتحدة عند معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فإن تركيا قد صوتت لصالح حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في كافة الجلسات على مدار السنوات التي أعيد بها البحث بهذا الملف، وباختلاف الحكومات التركية المتعاقبة، والتأكيد عدم إمكانية إسقاطه بالتقادم، بالإضافة إلى تأييدها كل القرارات الخاصة بتقديم المساعدة والدعم للاجئين.

وبقيت قضية اللاجئين الفلسطينيين، قضية محورية في ملف الصراع العربي الفلسطيني ــ الإسرائيلي، ومن خلال موقف الدول المختلفة إزاءها، فإنه يمكن استقراء السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك بشأن كافة ملفات هذه القضية، وكان موقف نائب رئيس البعثة التركية في القدس من هذا الملف قائلا:"نحن ننظر لحقوق الفلسطينيين كحزمة واحدة دون فصلها عن الأخرى، سواء القدس أو اللاجئين أو حق تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وندعم بهذا الجانب ما يطلبه ويريده الشعب الفلسطيني".[238]

---

[237] طعمه، *قرارات الأمم*، 17.

[238] سيكرسي، *مقابلة شخصية*، 2010/11/4.

3- الموقف من القدس والأماكن المقدسة:

تعتبر القدس من القضايا الهامة جدا في الفكر والوجدان التركي، فالقدس هامة جداً لجميع الأديان التوحيدية (السماوية)، وكان السلطان العثماني يفتخر بأداء واجبه الإسلامي بمسؤوليته في الحفاظ على إدارة عادلة ومتوازنة ومتساوية للمدينة المقدسة، فالأتراك ينزعجون من خضوع القدس للسيطرة الإسرائيلية كونها تعتبر مدينة إسلامية مقدسة، وحسب استطلاع للرأي عام 2000 تبين أن 63% من الأتراك يرون أن القدس والمسجد الأقصى مهمان جدا لهم، وبنسبة 60% يطالبون بدور تركي أكثر نشاطا في الدفاع عن الشعب الفلسطيني.[239]

وتعتبر قضية القدس جزءا هاما من القضايا الرئيسية في القضية الفلسطينية، ذلك لأهمية هذه المدينة، وقيمتها الروحية الكبيرة لدى الديانات السماوية الثلاث، مما أعطاها مكانة مضاعفة، وجعلت الأمم المتحدة تناقشها كبند بارز في ملف القضية الفلسطينية. وقد حملت معالجتها مناحٍ كثيرة، أبرزها حماية المقدسات الدينية في المدينة، وحماية حرية الوصول إلى أماكن العبادة، إلى جانب الواقع الراهن والمستقبلي للوجود العربي الفلسطيني في القدس، وما يرتبط بهذا من تكثيف النشاط الإستيطاني، والعلاقة القانونية بين القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وما يتم على الأرض من ممارسة لتهويدها، أو من قرارات إسرائيلية حول اعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل.

وعلى ضوء ذلك، يمكن التعرف على موقف تركيا من قضية القدس من خلال طبيعة تصويتها في هذه المنظمة الأُممية، حيثما إن صدرت القرارات الأولى للأمم المتحدة بخصوص القدس، إلا وكانت تركيا تقف بجانب الحق الفلسطيني فيها، ففي القرار(181) الذي أكد على تقسيم فلسطين رفضته تركيا لمعارضتها أساسه، والمتمثل في تقسيم فلسطين من منطلق ديني أو عرقي، وما كانت تمثله فلسطين عامة والقدس خاصة لتركيا على مدار التاريخ.

---

[239] فولر، *الجمهورية التركية*، 162.

وكذلك الحال مع القرار رقم (2253) الصادر في تاريخ (4 /7/ 1967)، حيث كان الصوت التركي مؤيدا للقرار، والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي قامت بها إسرائيل في مدينة القدس فوراً، واعتبارها غير صحيحة وباطلة. وعلاوة على ذلك، فقد أيدت تركيا كل القرارات الدولية المختلفة إزاء قضية القدس والتي تمحورت حول ضرورة عدم تغيير أوضاع مدينة القدس, ورفض وبطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية في المدينة المقدسة.

وعندما قام يهودي متطرف بإحراق المسجد الأقصى في (21/8/ 1969) حمّلت تركيا إسرائيل مسؤولية الحادث، وبرز الإهتمام التركي المتزايد من تأثير الرأي العام لهذا الحدث، حيث أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك بأن بلاده ستأخذ مكانها إلى جانب الدول الإسلامية إزاء كارثة الحريق في المسجد، لتشارك في أعمال أول مؤتمر قمة إسلامي عقد في عام1969 بشأن مؤامرة إحراق المسجد الأقصى.[240]

كما وصوتت تركيا لصالح القرارات الرافضة لسياسة إسرائيل الاستيطانية، وخصوصا في منطقة القدس، فصوتت لصالح القرار رقم (37/54) في تاريخ(1999/12/1)، والذي نص على أن إعلان قرار إسرائيل بفرض قوانينها على مدينة القدس ملف باطل،[241] كذلك تأييدها القرار رقم (94/64) الصادر في تاريخ (2009/12/10)، والذي نص على مشروع تشكيل لجنة المسائل الخاصة بأنها الاستعمار، الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

جاءت كذلك المتابعة التركية بشأن الحفريات تحت المسجد الأقصى التي تقوم بها إسرائيل، حيث قامت بإرسال لجنة تركية للتأكد من تلك الأعمال، الأمر الذي يدلل على الإهتمام التركي في مدينة القدس والأماكن المقدسة فيها.

كذلك قول الرئيس التركي الأسبق نجدت سيزر: "لقد انزعج العام الإسلامي بشدة من أعمال العنف ضد إخوتنا الفلسطينيين بعد صلاة الجمعة في القدس، والتي نعتبرها من أقدس الأماكن، وتعتبر القدس بالنسبة

---

[240] احمد يوسف القرعي، "صداقة تركيا وإسرائيل...لصالح من؟"، *الأهرام* (10 يونيو 2010) (استرجعت بتاريخ 28 /201/11)، http://www.ahram.org.eg/193/2010/06/10/4/24287.aspx

[241] ساروفيم، *قرارات الأمم*، 12.

لتركيا ليس مجرد قضية إسلامية، وإنما تمثل جزءاً ثابتا في صلات دينية، وتاريخية، وثقافية، وعاطفية للأتراك مع القدس، حتى وإن استمرت وتوطدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل"،[242] وجاءت تلك التصريحات بسبب ما جرى ضد الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى عام 2000.

في أواخر العام 2010، وتعليقا على خطط إسرائيل في تهويد مدينة القدس، وتحديدا فيما يتعلق في ساحة البراق، أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين أغلو أن: " ساحة البراق وجوارها أرض وقف إسلامي، وجزء من المسجد الحرام"، وكل ما تقوم به إسرائيل من إستيطان وعزل وتهويد لمدينة القدس العربية والإسلامية هو انتهاكا صارخا للقوانين الشرعية والدولية، ووجب عليها وقفها.[243]

ثالثا: أشكال المساعدات التركية للفلسطينيين

تعددت أشكال المساعدات التركية للجانب الفلسطيني منذ عقودٍ طويلة مضت، ومنها ما جاء عبر المؤسسات الرسمية للنظام التركي، وأخرى عبر مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني التركي، منها مساعدات مالية مباشرة، وأخرى تمثلت في نفقات تأهيلية وتعليمية مقدمة من الجانب التركي للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وحسب ما جاء في تقارير وزارة المالية الفلسطينية في العام 2010، تبين مما سُجل من مساعدات مالية لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية ما يقارب 10,316,814 دولار أمريكي خلال العام 2010، علما أنه لم تتوفر إحصاءات أخرى لسنوات سابقه لأسباب مؤسساتية فلسطينية داخلية،[244] كذلك سجلت مساعدات بقيمة 2464 دولار أمريكي في العام 2008 حسب إحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني.[245]

أما على الصعيد الشعبي التركي، عملت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية بتسيير قوافل المساعدات لقطاع غزة، منها مؤسسة IHH المنظمة الخيرية البارزة، حيث أوصلت المواد الغذائية،

---

[242] المرجع السابق، 162.

[243] "المؤتمر الإسلامي يدين خطط تهويد البراق"، *مركز إعلام القدس* (2010/11/24)، http://www.qudsmedia.net/?articles=topic&topic=8036

[244] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، *دائرة العلاقات الدولية والمنح الخارجية*، تقرير التمويل لسنة (الضفة الغربية: رام الله، 2010).

[245] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *إحصائيات التجارة*.

والمعدات الطبية الهامة إلى القطاع المحاصر، واستعدت لاستقبال الجرحى الفلسطينيين في اسطنبول للعلاج.[246]

كذلك تم افتتاح مؤسسات اغاثه تركية في قطاع غزة، ومنها مؤسسة ياردملي- yardimeli-، حيث تقدم المؤسسة كفالة 4500 أسرة فلسطينية، وتشمل المساعدات في الأعياد وشهر رمضان والحوادث الطارئة، علما أن السيد محمد تايا مدير المؤسسة التركية في غزه أوضح أن الدعم الذي تقدمه المؤسسات الإنسانية التركية من مساعدات وصلت في عام 2009 ما يقارب 25 مليون يورو.[247]

بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، بدأ أيضا التزايد في الدعم المقدم للجانب الفلسطيني؛ إذ بدأت تركيا تساهم في دفع مبلغ مليون دولار سنويا للسلطة الفلسطينية، وتخصيص مبلغ 50مليون دولار لإعادة إعمار غزة، ومن المقرر تخصيص مبلغ 10 ملايين دولار لتمويل شراء أراضٍ في منطقة جنين لإقامة منطقة صناعية.[248]

وبعد أن عقدت الهيئة العربية الدولية لإعمار غزه مؤتمرها الدولي الأول في(18-6-2006) باسطنبول، وقررت تنظيم 465 مشروعاً صحياً، وإسكانياً، وتعليمياً في قطاع غزة، وقدرت ميزانية المشروع لما يقارب 500 مليون دولار تعهد رجال الأعمال الأتراك بتقديم 350 مليون دولار لإعادة إعمار غرة، قال رئيس التحالف الفلسطيني التركي آورل يارار- والرئيس السابق لجمعية موصياد- والذي شارك في عقد المؤتمر بأن: "المجتمع المدني والأهلي في العالم الإسلامي أتفق على عملية إعادة البناء والأعمار في غزة؛ لأنها مسألة إنسانية، وأن تركيا مع الحقوق الفلسطينية حتى ما قبل تأسيس الجمهورية"، مؤكد أن

---

[246] صالح، *تركيا والقضية*، 47.

[247] المرجع السابق، 50.

[248] مركز الإعلام الفلسطيني، *"تركيا تسلم*.
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?cat=2&opt=1&x=8959

جهود الإعمار سيستمر حتى إحقاق الحق الفلسطيني.[249] وشاركت تركيا مؤتمر الدول المانحة للشعب الفلسطيني في باريس بتاريخ (2007/12/17) وقررت الدعم بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. [250]

قدمت تركيا للشعب الفلسطيني في مجال التعليم في العام 2009 ما يقارب 51 منحة تعليمية في الجامعات التركية لدرجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، و19 منحة تعليمية في جامعات قبرص الشمالية، وقدم الهلال الأحمر التركي مساعدات مالية لطلبة غزة الذين يدرسون في الجامعات التركية بعد أحداث العدوان على غزة بما يعادل 1000 دولار أمريكي لكل طالب، ومساواتهم بالطلبة الأتراك بتخفيض الرسوم التعليمية إلى الثلث.[251]

من الناحية الطبية، قدمت تركيا العديد من المساعدات في هذا المجال، ومنها استقبال العديد من الجرحى الفلسطينيين، وخاصة بعد العدوان على غزة في مستشفيات تركية للعلاج، وشملت؛ تركيب أطراف صناعية وعلاج حالات مرضية أخرى غير متوفرة في الأراضي الفلسطينية.

وفي مجال التعاون الأمني تم الإتفاق على قيام تركيا بتدريب كوادر الشرطة وتجهيزهم بالأجهزة والملابس العسكرية، وخلال العام 2009 تم تأهيل 250 ضابطاً فلسطينيا تلقوا تدريبات بمختلف التخصصات، بالإضافة إلى دورات تدريبية لجهاز الدفاع المدني، ومنح دراسية لكلية الشرطة بواقع عشر منح سنويا، مدة الدراسة لكل منحة أربع سنوات.[252]

عند الحديث عن المساعدات التي تقدمها تركيا لا بد من الإشارة إلى مؤسسة تيكا التركية لما لها من حجم كبير وهام في دعم المشاريع التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقطاعات عديدة ومختلفة كالثقافية، والصحية، والتعليمية....الخ.

---

[249] محسن محمد صالح، محرر، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2009* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 22.

[250] صالح، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة2007*، 212.

[251] مركز الاعلام الفلسطيني، تركيا تسلم.
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?cat=2&opt=1&x=8959

[252] المرجع السابق.

مؤسسة التنمية والتعاون التركية (تيكا):

أسست المؤسسة في تركيا عام 1993 بهدف دعم ومساعدة شعوب الجمهوريات التركية المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، والذين يعتبرون أنفسهم من أصل تركي، لتوسع أهدافها بعد ذلك للدول الصديقة أيضا، وحاليا توجد في خمسة وعشرين دولة حول العالم . وتعتبر فلسطين من الدول الشقيقة لتركيا، والتي يسري عليها هدف المساعدة من هذه المؤسسة، فتم افتتاح مقر للمؤسسة في مدينة رام الله في العام 2005 برعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان، والذي قام بافتتاحها أثناء زيارته لمقر السلطة الوطنية الفلسطينية في نفس العام، علما أن المؤسسة تتبع إداريا لرئاسة الوزراء التركية.[253]

خصصت المؤسسة 150 مليون دولار تصرف خلال ثلاث سنوات لدعم المشاريع بين الضفة وغزة بالتساوي، حسبما أعلنت تركيا في مؤتمر باريس الاقتصادي للدول المانحة، لتشكل فلسطين المرتبة الثانية بعد أفغانستان، وأهم المشاريع التي تولى باهتمام المؤسسة هي أعمال الترميم والبنى التحتية، والمجال الصحي والتعليمي، بالإضافة إلى تنمية الكادر الحكومي للسلطة الوطنية. إن المساعدات التي قدمتها المؤسسة منذ تأسيسها عام 2005 ولغاية العام 2010 في الأراضي الفلسطينية كثيرة جدا، ويطول ذكرها.[254]

أما عن أهم المساعدات التي قدمت لقطاع غزة، قدمت المؤسسة العديد من المساعدات، ومنها؛ تزويد القطاع بخمسة عشر طناً من الأدوية، وخمس مولدات كهرباء، وخمسة آلاف بطانية فترة العدوان على القطاع، وتجهيز خمس آبار للمياه لخمس بلديات في العام 2008، بتكلفة 100.000 دولار لكل بئر، وحاليا، يتم التنسيق مع بلديات الساحل لإقامة مشاريع لتحلية المياه، وتركيب مضخات وشبكات صرف صحي بتكلفة تقدر بحوالي 6.5 مليون دولار، وإعادة تأهيل الآبار وشبكات المياه لبلديات النصيرات، ورفح، وخان يونس، والنصر، ومدينة غزة، والعمل على تزويد كافة البلديات بمولدات الكهرباء،

---

[253] مقابلة أجراها الباحث مع رامي صب لبن، نائب منسق البرامج ومدير المشاريع في مؤسسة تيكا، مقابلة شخصية، بتاريخ 2010/12/6.

[254] المرجع السابق.

بالإضافة إلى دعم مستشفيات القطاع بأجهزة متطورة وخمسة آلاف اسطوانة حريق، وتم تزويد مستشفى الشفاء بجهازين للتنفس للأطفال، كذلك زود مجلس النفايات الصلبة في شمال القطاع بقطع غيار للسيارات بقيمة 60000 دولار، وبناء مقبرة جديدة، وحديقة أطفال، والعديد من المشاريع التنموية والتطويرية للبنى التحتية وبناء الآبار. وفيما يخص الجامعات، تم تجهيز مكتبة جامعة الأمة بمستلزمات بقيمة 100.000 دولار، وتجهيز مختبرات الجامعة الإسلامية بالأجهزة والمعدات بقيمة 2 مليون دولار.[255]

رابعا: العلاقات التركية الفلسطينية بعد الانقسام الفلسطيني:

1- العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية

التزمت تركيا بعلاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني برئاسة محمود عباس، وساهمت في توطيد التعاون والتواصل مع حكومته ورئيس وزرائها سلام فياض، وسعت بكافة الجهود للعب دورٍ في ملف المصالحة الفلسطينية لاهتمامها في الوحدة الفلسطينية.

ترفض تركيا الإتهامات الموجهة لها بأنها أقرب إلى حماس من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وتؤكد على أنها ترى أن الوحدة الفلسطينية شرط للتقدم في عملية السلام، رغم أن هناك تباين بين الموقفين التركي وموقف محمود عباس عندما قال:" بأنه يرفض تدخل أي طرف غير عربي في ملف المصالحة، مما اثأر استياء أنقره، ليجعل من السيد محمود عباس القول:" بأنه لم يقصد تركيا، وأنه لا يريد غير الوساطة المصرية".[256]

هناك تخوف رسمي من التقارب بين تركيا وحماس – حسب قول ومسؤول في السلطة لم يتم ذكر اسمه– وأنها "غير سعيدة" بسياسة تركيا تجاه حماس فيما يتعلق برفع الحصار عن قطاع غزة دون قيد أو شرط، وإنما على حماس إنهاء "انقلابها" في القطاع، وقبول الاقتراح المصري لتحقيق المصالحة مع فتح،

---

[255] المرجع السابق.

[256] يوسف احمد وآخرون، *حال الأمة العربية 2009–2010* (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 76.

وسياسة تركيا تمثل تشجيع لحماس وتقويض للسلطة.[257]علما أن لهذا التخـــوف مـــا يبـــرره لأعتبـــارات فلسطينية حول طبيعة التعامل مع الشرعية الفلسطينية، وتمثيل الشعب الفلسطيني وما قد ينعكس من موقف تركي لطرف على حساب الأخر. الأمر الذي ينعكس سلبا على الدور والموقف التركي مـــا لـــم يصـــل الطرفان الفلسطينيان إلى الوحدة من أجل استثمار الموقف التركي الداعم والمؤثر تجاه القضية الفلســـطينية والشعب الفلسطيني.

قامت تركيا بتقديم مقر السفارة الفلسطينية في تركيا على قطعة ارض كبيرة جدا، وتشمل بيوتا للعـــاملين بالسفارة الفلسطينية، كذلك قدمت مؤسسة kimsa yok mo مزيدا من الدعم والمساعدات، وتعتبر مـــن اكبر المؤسسات التركية الداعمة للشعب الفلسطيني.[258]

2-العلاقة مع حركة حماس:

إن المعيار الذي احتكمت إليه سياسة تركيا الخارجية في موقفها إزاء حركة حماس وحكومتها انطلق مـــن وصول هذه الحكومة لسدة الحكم عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة، وبالتالي لم تريد تركيا لنفسها أن ترفض أو تنتقد حكومة ديمقراطية، لاسيما وأنها تعتبر ذاتها دولة ديمقراطية .

وأكد رئيس الوزراء التركي أوردوغان خلال لقائه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل عدم إمكانية التواصل إلى اتفاق السلام دون إشراك حركة حماس، باعتبارها طرف أساســـي بالمعادلـــة، علما أن الحكومة التركية ترى بأن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية الممثلة بالسيد الرئيس محمود عباس هي الحكومة الشرعية للشعب الفلسطيني الرسمية، والتي يتم التواصل وإقامة العلاقات معهـــا، ولكـــن لا يمكن إغفال أن حركة حماس من فازت في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية، ويجب إشراكها، ومن غيـــر الممكن تجاهلها، كما أكد على ذلك أيضا نائب رئيس البعثة الدبلوماسية التركية في القدس السيد مهميـــت سيكرسي.

---

[257] Khaled Abu toameh, "Turkey's support of Hamas worries PA", *The Jerusalem post*, (21/10/2010) (electronic vision) (retrieved in 21/11/2010 from http://www.jpost.com).

[258] نبيل شعث، مقابلة شخصية، بتاريخ 2010/12/2.

جاء الموقف التركي رافضا لعزلة حركة حماس، واعتبارها أمراً واقعاً في غزة، وهي تمثل الشعب الفلسطيني، لأنها منتخبة عبر إنتخابات شرعية وديمقراطية، ولا يمكن التوصل إلى حل بدونها، والرغبة في دعوتها إلى الإنخراط في العملية السلمية.

بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية عام 2006، أرادت تركيا أن تلعب دور الوسيط بينها وبين الجانب الإسرائيلي في مبادرة مشتركة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتشارك مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف، وأراد أوردوغان أن يشرح لحركة حماس بأن سياستها بعدم الإعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة لعملية السلام، وكذلك الأمر من الجانب الإسرائيلي الرافض الإعتراف بنتيجة تلك الإنتخابات ولحكومة حماس.[259]

أصدرت الخارجية التركية بياناً مفاده: "إنها تشعر بقلق كبير من الحصار المفروض على قطاع غزة، ورؤيتها بأنه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة"، ودعت إلى إنهائه فورا، وقام وزير الخارجية التركي علي بابا جان بإبلاغ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس أثناء انعقاد ملتقى دافوس في 2008 بأن استمرار حصار غزة وتقسيم فلسطين إلى قسمين، ضفة غربية وقطاع غزة يهدد عملية السلام وفقاً لمسار إنابوليس، مما يدل على الرغبة التركية الساعية لإعادة الوحدة ورفض حالة الإنقسام، وقيامها بجهود شتى لإنهاء هذه الحالة؛ لإدراكها بأن لا سلام بدون إشراك كافة الأطراف الفلسطينية.[260]

نظمت جمعية النظامين والمظلومين وحقوق الإنسان التركية (مظلوم در) The Association of human right and solidarity for Oppressed people تظاهرت أمام السفارة الإسرائيلية في أنقره في (2001/1/13)، وأطلقت أصوات الصفارات وسيلة للإحتجاج، ووصفت الخطب التي ألقيت بأن

---

[259] صالح، تركيا والقضية، 39.

[260] محسن محمد صالح، محرر، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، 173.

إسرائيل" المنظمة الإرهابية الأكبر في العالم"، ودعت كذلك إلى اعتبار 2008 سنة المساعدة للفلسطينيين.[261]

كانت أنقره أول محطة دولية تستقبل ضيفاً هامًا من حركة حماس بعد الإنتخابات الفلسطينية، متمثلة بزيارة خالد مشعل– رئيس المكتب السياسي–، والتي وفرت لتركيا فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط. ليقف أوردوغان مدافعا عن هذه الزيارة، ومبيناً أن أنقرة تسعى لدور أكبر في المنطقة، وبأن تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، في حين بقيت زيارة مشعل غير رسمية بسبب اعتراض تركي بحجة أنه مستقل، ولم يشارك في الإنتخابات، وليس نائب في التشريعي، وليس مسئولا في حكومة حماس.[262]

تقدم الموقف التركي وبتوجيه من وزير الخارجية أحمد داود أوغلو بالتعاطي مع حركة حماس، والذي فسره حزب العدالة والتنمية بصورة مختلفة، وفضل دبلوماسية التعاطي معها لمنع المشكلات المحتملة؛ حيث يقوم الموقف التركي كما عبرت عنه وزارة الشؤون الخارجية على أساس احترام كل الأطراف المعنية بنتائج انتخابات تمت بصورة ديمقراطية، ومحاولة أطراف خارجية بفرض تدابير اقتصادية على الإرادة الفلسطينية يعنى أمرا مخالفاً لمبادئ الديمقراطية.[263] ويقضي الموقف التركي من حماس لضمها للعملية السلمية، وأن يقنعها السيد أحمد داود أوغلو بالعودة إلى الهدنة مقابل رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، حيث طلب صانعو السياسة الأتراك من حماس أن تعلن وقف إطلاق النار، وتعمل على تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية، و التقى أوغلو السيد خالد مشعل في سوريا مرتين.[264]

تعود أهمية الموقف التركي من حماس للإقرار بأن لها الحق في شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني نظرا لأنها جاءت بانتخابات ديمقراطية، ولمطالبة الغرب أن يكون منسجما مع نفسه بهذا المجال، والإعتراف

---

[261] المرجع السابق، 172.

[262] صالح، *تركيا والقضية*، 40.

[263] آراس بولنت، "داوود أغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا"، ترجمة الطاهر بوساحية، *المعرفة* (2009/6/15)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D31B88A9-C95B-4B3B-9FB71048E55EF5B7.htm

[264] المرجع السابق.

بهذه النتائج، وإشعار العالم بأن المفاوضات بدون حركة حماس كشريحة هامة من الشعب الفلسطيني مصيرها الفشل، بالإضافة إلى إعطاء دفعة معنوية ومادية للشعب الفلسطيني في دعم صموده، وبأن تركيا تقف إلى جانبه،[265] الأمر الذي يجعل من الموقف التركي هاما لحركة حماس والشعب الفلسطيني معا، ولاسيما أن الشارع الفلسطيني طالما انتظر من يسانده ويقف إلى جانبه أمام العدوان الإسرائيلي، وليجعل من الدور التركي محط ترحيب فلسطينيا.

أما عن أسباب محدودية التعاطي التركي مع الحكومة المشكلة من حركة حماس في قطاع غزة، وما يعرف بالحكومة"المقالة"، فيمكن إجمالها بالتالي:

1- عدم التعارض مع الموقف المصري وإنما مكملا له حسبما أكد وزير الخارجية التركي.

2- بقاء سياسة تركيا الخارجية مع جميع الأطراف على مسافة واحدة، لتبق موقفها مبنيا على مبدأ المساعدات الإنسانية، ووقفاتها الإعلامية دون اتخاذ مواقف تسبب لها الحرج مع أطراف أخرى، ومنها دول عربية مثل دول "الاعتدال"، ودون تجاوز ما تتيحه الشرعية الدولية.

3- الإهتمام التركي بالمصالحة الفلسطينية، والوصول إلى الوحدة الفلسطينية باعتباره شرطا للسلام في المنطقة، الأمر الذي لا يبعدها كذلك عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس وشرعيته.

4- لاتملك تركيا أوراق ضغط في دورها كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين أو الإسرائيليين وسوريا بما تضمن حماية ما يتم الإتفاق عليه.

5- الضغوط التي تتعرض لها تركيا من الجانب الإسرائيلي والغربي لتتخلى عن "الإنحياز" للقضية الفلسطينية.

6- التزام تركيا بدور محدود في الشرق الأوسط لتحقيق هدفها بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

---

[265] صالح، *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2008*، 183.

ومجمل هذه الأسباب وغيرها تجعل من تركيا – رغم مواقفها اللافتة نحو القضية الفلسطينية– ملزمة ألا تتجاوز دورها بشكل ينعكس على مصالحها، وربما إلى مرحلة تحدث عنها الشهيد ناجي العلي بوصفها " فوق الصفر وتحت التوريط".

فيما يشيد النائب البرلماني إسماعيل الأشقر عن كتلة التغيير والإصلاح (حركة حماس) والذي درس في الجامعات التركية، بالدور التركي تجاه فلسطين قائلاً: "إن المساعدات التركية مهمة جدا بحجمها، والتي تأتي ضمن قوافل المساعدات، وأهمها " أسطول الحرية"، التي ذهب بها شهداء أتراك من أجل القضية الفلسطينية، والاهم أنها تشكل قيمتها المعنوية أكثر منها المادية، فالمصطلحات التي يستخدمها الساسة الأتراك في دعم الفلسطينيين والوقوف إلى جانبهم، وجد لها صداً داخل الوجدان والنفوس الفلسطينية ".[266]

3- الدور التركي في المصالحة الفلسطينية:

ناشد أوردوغان حركتي فتح وحماس للمشاركة في الإئتلاف بينهما، نظرًا لفوز حماس وحصولها على ما يكفي من المقاعد لتأليف الحكومة الفلسطينية من أتباعها حصرًا لو أرادت، وأن التوصل إلى إئتلاف مع حركة فتح سيكون مهما للغاية.[267]فتركيا تؤمن بأن حركة حماس يجب إن تشارك في العملية السياسية، وذلك مرتبط باستمرار وقف النار مع إسرائيل، ثم بالمصالحة مع حركة فتح، وتركيا تعمل على هذا الإتجاه وبمسافة واحدة بين محمود عباس وحركة حماس.

عرض رئيس الوزراء التركي أوردوغان على رئيس الوزراء الفلسطيني في حكومة حماس السيد إسماعيل هنيه ومن خلال اتصال هاتفي في (23 /2007/7) استعداد بلاده التحرك في ملف المصالحة، وقال:"نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم، وإننا سنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم، وعودة الوفاق إلى صفوفكم، وإننا نتألم من رؤية نزيف الدم

---

[266] مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل الأشقر، نائب عن كتلة الإصلاح والتغيير، *اتصال هاتفي*، بتاريخ 2010/11/29.

[267] صالح، *تركيا والقضية*، 40.

بين الأخوة الفلسطينيين، وهذا الإنقسام يضعف موقفكم، ويضر بمصلحة الشعب والقضية الفلسطينية، كما أن استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلباً على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة".[268]

خامسا: الموقف الفلسطيني من السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية

شهدت المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية الرسمية والشعبية ترحيبا واسعا من الجانب الفلسطيني، وعلى كافة المستويات، وبمختلف أطياف الشعب الفلسطيني؛ حيث ثمنت معظم الأحزاب والمنظمات والهيئات الفلسطينية الدور الذي تقوم به تركيا في دعم الشعب الفلسطيني، والدفاع عن قضيته، الدعم المادي والسياسي، خصوصا رفضها فرض الحصار على غزة، وسيرت القوافل لكسره، كذلك الموقف التركي من العدوان على غزة عام2008، وما جاء من تداعيات لافتة وهامة للدور التركي، مرورا بموقف أوردوغان في ملتقى دافوس إلى سقوط الشهداء الأتراك في وسط البحر من أجل إيصال المساعدات للشعب الفلسطيني، إلى ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، واشتراط رفع الحصار عن قطاع غزة، وفضح إسرائيل وممارساتها في الدراما التركية، والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

فجاء تأكيد السفير الفلسطيني في أنقرة – نبيل معروف – على التطور في العلاقات التركية الفلسطينية، وقال:"إن القضية الفلسطينية كانت دائما تحظى بالإهتمام والرعاية في تركيا انطلاقا من قدسية القضية الفلسطينية والتزاما بالقدس الشريف"، وقال:" إن هذا الإهتمام يزداد منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا"، وأصبحت المواقف أكثر وضوحا وجرأةً في مواجهة السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك الموقف من تهويد القدس والحفريات تحت المسجد الأقصى، بالإضافة إلى التحرك في المستوى الإقتصادي، والإشادة كذلك بجهودها لإنهاء الإنقسام.[269]

---

[268] المرجع السابق، 43.

[269] مركز الإعلام الفلسطيني، تركيا تسلم.
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?cat=2&opt=1&x=8959

كذلك التقى سليم الزعنون– رئيس الإتحاد البرلماني العربي– رئيس البرلمان التركي محمد علي شـــاهين في المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات العالم، والذي عقد في جنيف خلال الفترة (19–2010/6/21)، ونقل له وللشعب التركي تحيات الرئيس محمود عباس، وعبر له عن امتنان الشعب الفلسطيني لتركيا الشـــقيقة، حكومة وبرلمانا، وشعبا ورئيسا على المواقف التركية الجريئة إلى جانب الشعب الفلسطيني، وثمن كـــذلك الدور التركي في دعوته واحتضانه العديد من الفعاليات والمؤتمرات المدافعة عـــن القضـــية الفلســـطينية، مشددا على أن الشعب الفلسطيني على ثقة بهذا الدور الإيجابي في مساندته في سبيل إعادة حقوقه.[270]

وفي تقييم للدور التركي فلسطينياً أيضا، أشار الدكتور طلال أبو عفيفة رئيس ملتقى المثقفين المقدسي أن: " دورها إلى حدا ما كان يتسم بالحياد خلال الستين عاما الماضية، وتحديدا خلال تولي الأحزاب العلمانية للحكم، بسبب العلاقات التركية الإسرائيلية والرعاية الأمريكية، إلا أنه وخلال العشر ســـنوات الماضـــية، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية التركي للحكم بدأت تركيا تقترب من القضية الفلسطينية بشكلٍ خـــاص، والعالمين العربي والإسلامي بشكلٍ عام، وما جرى خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008، ووقوف تركيا بقوة لجانب الشعب الفلسطيني المظلوم، وهاجمت المواقف الإسرائيلية المتعنتة تجاه الشعب الفلسطيني، وخاصة دعمها القوي "لأسطول الحرية" الذي تعرض بقوة السلاح من الجانـــب الإســـرائيلي، وسقوط عدد من الأتراك من أجل فلسطين، ما هو إلا لدليل على اقتراب الموقف التركي تجـــاه الشـــعوب العربية والإسلامية ضد العدوان الإسرائيلي".[271]

وأكد داوود شهاب –المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي– تقدير الشعب الفلســـطيني للموقـــف التركـــي القوي تجاه فلسطين، والذي يدلل على حيوية وضرورة العمق العربي والإسلامي للقضـــية الفلســـطينية،

---

[270] "الزعنون أمام المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات العالم: إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضدنا وبرلمانها يشرع للاحتلال"، *المجلس الوطني الفلسطيني* (2010/6/20)(استرجعت بتاريخ2010/11/5)، www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=447%3A2010-07-20-18-51-41&catid=93%3A2010-05-25-10-32-12&Itemid=356&lang=ar

[271] مقابلة أجراها الباحث مع طلال أبو عفيفة، رئيس ملتقى المثقفين المقدسي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2010/11/21.

ورحب بموقف أوردوغان قائلا:" هذا الموقف لا يمكن أن ينساه الشعب الفلسطيني وقواه الحية لتركيا الشقيقة، ولرئيس وزرائها وحكومتها وشعبها".[272]

حركة حماس رحبت بالموقف التركي وأشادت بموقف رئيس الوزراء رجب أوردوغان، وقال المتحدث باسم الحركة فوزي بروهوم: "إن انسحاب أوردوغان من قاعة الإجتماع هو انتصار لضحايا مدرسة الفاخورة، والتي استشهد فيها 45 فلسطينيا في قصف إسرائيلي، وآلاف الجرحى والشهداء وضحايا المحرقة الصهيونية، وانتصاراً لعدالة القضية الفلسطينية"، وأشاد كذلك بالمواقف التركية كافة، حكومة، ورئاسة، لما أبدوه من تضامن حقيقي وفعال مع الشعب الفلسطيني وقضيته.[273]وأكد كذلك يوسف رزقه المستشار السياسي لرئيس الحكومة" المقالة" بأن الدور التركي يلقى الإحترام والتقدير من الحكومة والشعب الفلسطيني لما تمثله التحركات التركية من تحول في سياستها تجاه فلسطين والإقليم العربي.[274]

وفي توجه فلسطيني مع الجانب التركي تقديرا للجهود التركية المبذولة ولعزاء شهداء أسطول الحرية، توجه وفد يمثل المرجعيات الدينية والسياسية في مدينة القدس بزيارة تضامنية إلى مقر القنصلية التركية بتاريخ (2010/6/1)، بحضور رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ومفتي القدس الشيخ محمد حسين، ورئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المطران عطاالله حنا، ومحافظ القدس عدنان الحسيني، والعديد من الشخصيات التي تمثل مؤسسات مقدسية مختلفة، وسار الوفد حاملا أكاليل الزهور للتعبير عن عزائهم للشعب التركي، ومؤكدين تضامن الشعب الفلسطيني مع كافة المتضامنين الذين جاءوا من كل أرجاء العالم للوقوف إلى جانب شعبنا في قطاع غزة المحاصر،[275] لتأتي تشكيلة الوفد من

---

[272] "حماس والجهاد تشيدان بموقف أوردوغان في منتدى دافوس حول الوضع في غزة"، *وزارة الشؤون الخارجية* (رام الله – الراصد 2009/11/1) استرجعت بتاريخ 2010/6/10)،
http://www.mofagov.ps/ar/index.php?pagess=home

[273] نفس المصدر السابق.

[274] الكحلوت، ضياء."ترحيب فلسطيني بالدور التركي". *الجزيرة نت*، 2010/6/10 (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B9E8F2-64FA-48AA-8E4B-8E554201F415.htm

[275] "وفد مقدسي يزور مقر القنصلية التركية لتقديم واجب العزاء والتضامن مع المتضامنين الأجانب"، *مركز إعلام القدس* (2010/6/1)،
http://www.qudsmedia.net/?articles=topic&topic=5275

مرجعيات مختلفة لتعكس التوجه الفلسطيني بكافة أطيافه وانتماءاته الرسمية، والشعبية، والدينية، والسياسية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني المرحب والمُشيد بالدور التركي اللافت في سياسته تجاه فلسطين.

أن التحول التركي شكل مرحلة من الانتقال بين الانخراط الأمني والسياسي والاقتصادي مع إسرائيل إلى تقويته مع الجانب العربي، ولا سيما دول الخليج منها، وفي شتى المجالات، كالتبادل التجاري، والسياحة، والاستثمارات المتبادلة، والسياسة تتبع المصالح، فأصبح لتركيا مصالح مع العالم العربي سترسخ موقفها أكثر وأكثر إلى الجانب العربي والقضية الفلسطينية، ويعتبر ذلك مؤشر ايجابي للقضية الفلسطينية، كما أشار غسان الخطيب مدير المركز الإعلامي الفلسطيني.[276]

سادسا:النتائج والخاتمة

أ- النتائج:

إن التوجه العربي نحو تركيا في مرحلة ما بعد إعلانها الجمهورية اعتراه كثيرٌ من القصور، نتيجة استمرار الرؤية العربية لتركيا من منظور الماضي الذي كان يشوبه الإمتعاض كلا من الآخر، فالعثمانيون يحملون العرب جزءاً من التآمر وسببا في انهيار الإمبراطورية، فيما رأى العديد من العرب بالإمبراطورية العثمانية وجها استعماريا غابت به حقوقهم.

لم يستثمر العرب خاصية أن تركيا حتى ما بعد مرحلة الجمهورية شكلت نسبة المسلمين فيها بما يقارب(98 %)، وبالتالي مواقفها تجاه القضايا العربية في تلك المرحلة كانت استجابة لضرورات أملتها ظروف خارجية، فكان الأجدر بالعرب والمسلمين التقرب إلى تركيا وإعطائها ما أمكن من فرص وعلاقات ومصالح، للحيلولة وإبعادها عن الغرب وإستراتيجياته المتناقضة أو المتنافسة مع الشرق.

بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على العالم عقب انهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان خطرا على الإمبراطورية العثمانية، وفي ظل الضعف العربي وتصاعد وتيرة تفتته وانقسامه، والفترة التي

[276] مقابلة أجراها الباحث مع غسان الخطيب، مدير المركز الإعلامي الفلسطيني، *اتصال هاتفي*، بتاريخ 2010/11/30.

أعقبت هذين المتغيرين وانهيار الإمبراطورية العثمانية، شهدت تركيا صعوداً وحضورا مختلفا على يد ملهم الأتراك (مصطفى كمال أتاتورك) الذي أعلن تأسيس الجمهورية التركية العلمانية عام 1923، والذي عُرف عنه انحيازه للغرب، فوجدت السياسة الخارجية التركية أن مصلحتها تكمن في التقرب من الولايات المتحدة وحليفتها العضوية إسرائيل حال تأسيسها، والبعد بقدر الإمكان عن الشرق وكل ما يمثله.

أن العوامل التي ساعدت تركيا وشجعتها على محاولة تنشيط دورها في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي عديدة، وأهمها؛ أن تركيا دولة رئيسية ومؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، ودولة محورية في دول منطقة الشرق الأوسط، بالاضافة إلى تعاملاتها الإقتصادية الواسعة، ومكانتها بمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تشغل تركيا حاليا رئاسة المنظمة، كذلك علاقاتها مع إسرائيل والغرب على حد سواء، وغيرها من العوامل التي قد تيسر لها تحقيق غاياتها الشرق أوسطية.

لذلك، فإن تركيا أكدت، وفي عدة مناسبات على إهتمامها بمسار عملية التسوية السياسية، وضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم – في منطقة الشرق الأوسط ــ يقوم على تطبيق ما سبق التوصل إليه من اتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني، وبقية شعوب المنطقة، بما فيها إسرائيل، للعيش داخل حدود آمنة، معترف بها.

إن محاولات تركيا المتكررة في تفعيل سياستها الخارجية إزاء العديد من قضايا العالم المتناثرة، ومنها القضية الفلسطينية، ولعبها دور الوسيط بين الأطراف العربية وإسرائيل، كسوريا والجانب الفلسطيني، يجعل لها دور فاعلاً وملحوظاً على المسرح الدولي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والذي ساهم به نجاحها الإقتصادي والتكنولوجي؛ فتركيا لديها من القوة بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتعددة مع معظم الأطراف على الساحة الدولية، وتقاربها اللافت نحو العالمين العربي والإسلامي، يجعلها ذات تأثير وحضور بسياساتها الخارجية في مختلف القضايا ومنها الفلسطينية.

ورغم المصالح الكبرى بين تركيا وإسرائيل في العديد من المجالات، خاصة المجالين العسكري والإقتصادي، إلا أنها لم تحدث تغيير سلبي في سياستها الخارجية إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته، في

الوقت الذي غلب على سياستها التوازن في تعاملها مع كلا الطرفين لعقود طويلة، مع التركيز على المصالح المتبادلة بدلاً من المفهوم الأيديولوجي الذي أصبح يتراجع بعد انتهاء الحرب الباردة، وطغيان مفاهيم العولمة، وبروز تجليات السوق الحر، والشركات متعددة الجنسيات، وما إلى ذلك من تعابير الليبرالية الجديدة، وتحديداً في نظام ينتهج العلمانية ولا يعطي قدرا للروابط الدينية إلا ما قد تحدثه التأثيرات الداخلية عليها لهذا الجانب من رأي عام وأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

إن تركيا انتهجت لفترة طويلة مواقف مؤيدة للعرب في صراعهم مع إسرائيل، ولكن نتيجةً للتغيرات التي طرأت على النظام الدولي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ودخول العرب في عمليات تسوية سلمية، وإقامة علاقات مع إسرائيل، وتطبيق برامج تحرير الإقتصاد التركي والإنفتاح قبل ذلك في السبعينات وما بعدها، إلى جانب توثيق علاقتها مع واشنطن من خلال العلاقة مع إسرائيل، وغيرها من الأسباب، دفع تركيا إلى توثيق العلاقة مع الدولة العبرية، وإزالة الحرج في زيادة العلاقات معها، على اعتبار أن العرب أنفسهم لهم علاقات معها بمن فيهم الفلسطينيون أنفسهم.

إن المصالح القومية لتركيا هي المحرك الرئيسي لسياستها الخارجية، خصوصاً بعد التحولات الهامة التي طرأت على الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من اشتداد قوة العولمة، وتركيز كثير من دول العالم على مصالحها، وكيفية التعاطي مع هذه الظاهرة اقتصادياً، وسياسياً، وكذلك استراتيجياً، إلى جانب أن الطبيعة الديمقراطية التعددية للنظام السياسي التركي جعل من السياسة الخارجية التركية تتأثر بحصيلة تفاعل لقوى وتجمعات مختلفة، رأت معظمها، أن عامل المصالح والمنفعة المتبادلة هي السياسة السليمة، والتي يجب أن يُعمل بها مع الدول الأخرى، وفي مقابل ذلك، فإن المحدد الأيديولوجي الذي كان المعيار الأساسي لتلك السياسة قبل هذه الحرب أصبح يتلاشى.

أما عن التأثيرات السلبية للعلاقة التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فقد كانت متعددة، بحيث إن وصول هذه العلاقة إلى درجة عالية من التحالف والتعاون، وبشتى المجالات، ولا سيما الأمنية، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول

سبتمبر 2001، ساهم بشكل كبير في تأثر الموقف التركي تجاه النضال الفلسطيني في محطات عديدة، وساهمت في تعاون تركي إسرائيلي في المجالات الأمنية التي حتما كان لها الضرر على الجانب الفلسطيني ومقاومته، لاسيما وأن إسرائيل استغلت الأحزاب العلمانية والمؤسسة العسكرية التركية الموالية لها ولواشنطن، لإقناع صانعي القرار الخارجي في تركيا بأن المقاومة الفلسطينية ما هي إلا منظمات إرهابية، تضر بمصالح وعلاقة تركيا مع إسرائيل.

كذلك فإن لهذا التعاون التركي الإسرائيلي آثار خطيرة على العرب من خلال توافق المصالح التركية مع محاور الحركة الإسرائيلية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وإقامة المحاور التي تتعارض وأهداف الأمن القومي العربي، من خلال إقامة إسرائيل لعلاقات هامة مع دول تتميز بأنها حليف تقليدي للغرب، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية لتركيا كموقع جوار لدول معادية لإسرائيل، كسوريا وإيران، والذي تسعى إسرائيل إلى تأمين نفسها من مخاطرها، بل وتسعى بأن تبقى تركيا معادية لهذه الدول، والذي بدا الإنزعاج الإسرائيلي للتقارب التركي نحوها في الفترة الحالية واضحاً، وتحديدا للسياسات الخارجية التركية الجديدة التي جسدها حزب العدالة والتنمية.

بالإضافة إلى أن هذا التعاون يعمل على تقوية الجانب الإسرائيلي، وتوسيع اختلال الميزان العسكري والإستراتيجي لصالح الدولة العبرية، ناهيك أن الجانب العربي ضعيف أصلا في مواجهة التحديات أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية، وغياب السيادة والقرار العربي.

بالإجمال، فإن علاقة تركيا الوثيقة بإسرائيل ستنعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، ومستقبل العملية السلمية نفسها، لا سيما في ظل تبلور آفاق علاقات جديدة وقوية بين إسرائيل ودول عديدة في منطقة آسيا. كما أن القضية الفلسطينية التي كانت تشكل عامل تنافر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، بدأت تترسخ من جديد وبشكلٍ لافت بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008 وما شهدته العلاقات من تدهور بين الطرفين في السنوات الأخيرة.

إن العلاقات التي باتت تجمع بين إسرائيل وتركيا لعقود قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت القائم على حماية مصالحهما، وبما أن إسرائيل قد استفادت بمنافع اقتصادية وأمنية كبيرة من تركيا، فإن الأخيرة هي الأخرى أصبحت تجني ثمار هذه العلاقة على الصعيدين العسكري والإقتصادي. وصار واضحاً أن كلتا الدولتين قد توصلتا إلى الأسلوب الصحيح لوضع علاقاتهما الثنائية على المسار السليم، فستبقى مسببات الخلاف بينهما ومدى تفاعلاتها المحدد في مستقبل تلك العلاقات بين البلدين، وخاصة وأن تلك العلاقات تسوء باستمرار، الأمر الذي جعل من إسرائيل تبحث عن دولٍ تحل مكان الدور التركي، كاليونان ودول البلقان وأذربيجان.

تركيا ومن خلال القرارات التي صوتت عليها في منظمة الأمم المتحدة كانت مؤيدة للحقوق والقضايا الفلسطينية، حيث إنها وقفت لصالح كافة القرارات التي ترفض تقسيم فلسطين، وتطالب بالإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإن الإحتلال والصهيونية شكلٌ من أشكال العنصرية، ومروراً بالتأكيد على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والمطالبة بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ذات سيادة على أرضهم، مع عودة الذين تم تهجيرهم، وإنتهاءً بالإعتراف بفلسطين كدولة لها أعلى مستوى دبلوماسي في تركيا، بل ووقفت أيضا إلى جانب معظم القرارات التي تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتأييد قرار شجب إسرائيل رفضها الإمتثال للتخلي عن السلاح النووي وخضوع مرافقها لمنظمة الطاقة الذرية.

فيما يخص تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية مع تعدد المشاكل والتوترات والمواقف الصدامية بين البلدين، أصبح مستقبل العلاقات بين البلدين غامضا ومفتوحا لأكثر من احتمال؛ فإما عودة العلاقات كما كانت علية سابقا، وهذا مرهونا بعدة عوامل، وإما الوصول إلى قطع العلاقات بينهما، واحتمال أخير، يتمثل في بقائها جافة لا تتعدى تعاون بسيط على الصُعد الرسمية.

وإذا ما توقعنا عودة التحالف فإن ذلك مستبعد على الجانب التركي لأسباب عديدة ومنها؛ فقدان العدو المشترك مثل سوريا وإيران، وغياب الدور الإسرائيلي في دعم الإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي،

وغياب فكرة أن إسرائيل البوابة للإتحاد الأوروبي التي كان يعتقدها بعض الأتراك، بالإضافة إلى تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية، والتي كانت تشكل ضغطا على النظام التركي للتقارب مع إسرائيل، وتزايد المعارضة الشعبية التركية لإسرائيل بعد قيامها بقتل عددٍ من الأتراك على أيدي الجنود الإسرائيليين، مما يجعل من ظهور أزمة ثقة بين تركيا وإسرائيل، والذي لا بد من توافره قبل كل شيء لقيام تحالف إستراتيجي بينهما.[277]

أما عن توقع قطع العلاقات فله ما يبرره وما ينفيه؛ فالأسباب السابقة تدعم احتمالية قطع العلاقات، بينما توجد عوامل أخرى عديدة تبعد هذا الإحتمال، منها تأثر المصالح التركية في المنطقة والمتمثلة في تعزيز مكانتها الإقليمية، ولعب دورها كمحور أساسي لإنجاز السلام وحل النزاعات، وكذلك تعارض مبادئها في سياستها الخارجية الجديدة في" تصفير النزاعات"، وكذلك الضرر في علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف النيتو، والانعكاسات السلبية في العلاقات الأوروبية، وناهيك أصلا من تأثر أنقرة السلبي بهذا الإحتمال بخسارة العلاقات العسكرية مع إسرائيل، والتي تعتمد عليها بشكل كبير جدا في تسليح جيشها وتطويره وإمداده بالتكنولوجيا العسكرية،[278] وكل ذلك يجعل من اللوبي الصهيوني ينشط في اتجاه لا يخدم تركيا ومصالحها، بل على العكس تماما، الأمر الذي سيؤثر على ظهور نتائج سلبية، كتأثر الإقتصاد التركي بعد قطع العلاقات مع إسرائيل، وربما كذلك الأمر من حلفائها كوسيلة ضغط عليها بالحد الادني.

---

[277] فاتن نصار، "تركيا وإسرائيل: محددات المستقبل"، *السياسة الدولية*، عدد 182(2010): 152.

[278] المرجع السابق، 153.

ب- الخاتمة

من الناحية النظرية، يمكن لنا قراءة التحول الحاصل في السياسة الخارجية التركية باستعراض المقاربات الفكرية التي تقدمها النظرية البنائية لدراسة العلاقات الدولية وتحليلها. لذلك فإنا لن نجد أكثر ملاءمة من أسلوب "تحليل المضمون والخطاب" كمنهجية وآلية في التحليل.

تتضمن النظرية البنائية في مصلحة الدولة بأنها تتفاعل والهوية عبر عمليات اجتماعية وتاريخية من شأنها تحديد مستوى العلاقات في المنظومة الدولية، وكذلك إلى الخطاب السائد في المجتمع كمرآة تعكس وتشكل في الوقت ذاته مصالح المعتقدات، وكيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، والتي تصدرت مجمل القضايا في عالم ما بعد الحرب الباردة.

بمعنى أن البنائية "تهتم أساسا بمصدر التغيير أو التحول"والمتمثل بالأفكار والخطاب.[279] ويطرح الفكر البنائي أسئلة حول: كيفية تشكيل هوية الدولة، وكيفية تعريف مواطني الدولة لأنفسهم، وكيفية تأثير البيئة في سلوك الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات، وكيفية تأثير المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة كسياسة الأمن القومي على سبيل المثال،[280] الأمر الذي يتجلى واضحا في دراسة الحالة التركية.

فيما يتعلق بالوسائل في النظرية البنائية، فهناك وسائل أخرى إضافة للقوة العسكرية؛ كالتبادل الإقتصادي، والعمل ضمن المنظومة الدولية، والإرتباط في تحالفات تجارية، وتجلت بتوجه الدبلوماسية التركية، فإننا نجد قناعة تركية فيما تطرحه النظرية البنائية من وسائل تفاعل، وبإمكاننا قراءة ذلك فيما تسعى إليه القيادة التركية الحالية في إيجاد دور لها في الساحة الدولية بشكل عام، وفي المنطقة الإقليمية بشكل خاص.

---

[279] وولت، *العلاقات الدولية*.

[280] الحاج علي، *المدرسة البنائية*.

لقد ساهم تفاعل مجموعتي العوامل الداخلية والخارجية في التأثير باتساق السياسة الخارجية التركية منذ نشأة الجمهورية وحتى اليوم؛ فكانت السياسة الخارجية التركية تتحول باتجاه الشرق أو الغرب كنتيجة للمعادلة التي تشكلها عناصر التفاعل انسجاما وتركيزاً على كل عنصر في تلك المعادلة.

مجموعة العوامل الداخلية عديدة وهي تلك العوامل والمؤثرات ذات المنبع الداخلي، داخل حدود الدولة بمفهومها المادي والمعنوي، وهي بذلك تتعلق بمسائل من قبيل الدور الذي يضطلع به فواعل مثل الأحزاب، والرأي العام، والثقافة المجتمعية، والمجموعات الاجتماعية (جماعات الضغط والمصالح، والتنظيم الحكومي، والقادة أو النخبة). فيما كانت العوامل والمتغيرات للبيئة الخارجية الأثر الواضح على السياسة الخارجية، وفقا لما تؤول إليه المتغيرات من جانب، ولتأثير العلاقات الدولية على بعضها البعض وفقا للمصالح والمنافع المتبادلة من جانب آخر.

أما عن السياسة الخارجية التركية وتوجهها نحو المشرق العربي، نذكر أن بداية الحضور التركي في المشرق العربي كانت في السبعينات فترة الانفتاح الاقتصادي التي أعتمدها الرئيس طرغوت اوزال، كذلك فترة حرب الخليج الثانية بوقوف تركيا إلى جانب التحالف من أجل "تحرير الكويت"، لتتخلى عن حيادها الإيجابي إزاء قضايا المنطقة، ولتطالب بعدها حُلفاءها بتعويضها عن خسائرها وتضحيتها بعلاقاتها مع العراق بعد أن كانت قد رفضت الطلب الأمريكي باستخدام أراضيها لغزو الأراضي العراقية.

تمثل المصالح التركية المفهوم الأكثر ديمومة في العلاقات الدولية، بتقليل من الصداقات والعداوات الدائمتين، والسياسة الخارجية التركية المعاصرة (2000–2010) والمتمثلة بتقاربها نحو الوطن العربي وقضيته المركزية فلسطين، جعلت من الشارع العام العربي استبعاد عداوات الأمس، والاهتمام بالدعم والنصرة ضد الكيان الصهيوني، ولحدٍ ما تناسي إشكاليات التوتر التركي العربي، والمتمثل بالإحتلال التركي للواء الإسكندرون السوري، والذي حول حاليا ولاية تركية تسمى"هاتاي"، ومطالبة بعض الأتراك بالموصل العراقية كمقاطعة تركية. بالإضافة إلى تناسي العرب لسيطرة الأتراك على الحقوق الطبيعية للعراق وسوريا في نهري دجلة و الفرات، وخاصة في الأطماع التركية في العراق عقب التدخل في

حرب الخليج وطرحها لصفقة النفط مقابل المياه. ناهيك عن تشعب ومتانة العلاقات التركية–الإسرائيلية المتنامية بشكل مستمر منذ مطلع التسعينات، والتي حتما كان لها أثارٌ سلبية على الجانب العربي، على الأقل في إبعاد تركيا عن المنطقة العربية والتعاون معها بشكل يمثل نفعا للطرفين العربي والتركي بأقل تقدير. لتعمل تركيا باستغلال الأوضاع العصيبة التي تعاني منها المنطقة العربية لتحقيق جملة من المصالح التركية، سواء أكانت مصالح معينة جغرافيا في المنطقة، أم مصالح خارجية تمر من خلال البوابة العربية.

دون إغفال أن المصالح وحدها لا تبرر هذا الاندفاع التركي نحو المنطقة العربية، فبمراجعة سريعة لمجمل الملفات التركية العالقة في أروقة المجتمع الدولي، نجد أن هنالك جملة من الدوافع التي تحث تركيا نحو البحث عن أي علاقات من شأنها أن تعزز من وزنها السياسي وتأثيرها الدولي.

لتنشط الدبلوماسية التركية لإيمانها بأهمية التبادل الاقتصادي وانفتاح السوق، وهذه الظاهرة التي تستوعبها النظرية البنائية في جملة من مقارباتها الفكرية ارتباطا بالفكر الليبرالي. لتلعب الدبلوماسية التركية اليوم عدة أدوار تحاول أن تحافظ فيها على علاقات ودية ومصلحيه مع مجموعة من العناصر الفاعلة المتقاربة والمتنافرة في آن واحد. ومن أطرف التشبيهات لوصف موقف تركيا من علاقاتها بالعرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

إن توجه الدبلوماسية التركية "الجديد" يميز بين مستويين من تشكيل الهوية في تركيا: هوية الشعب وهوية الدولة. والذي يخلص ختاما إلى أن القيادة التركية الكمالية توصلت إلى قناعة بضرورة التنكر لإرثها المشترك مع الدول الإسلامية تقربا للفكر الأوروبي، في حين تأثر الرابط الديني بالإسلام كعاطفة وهوية كان موضع قبول من المؤسسة السياسية كمظهرٍ للإرادة الشعبية. وإدراك النخبة الحاكمة لأهمية الهوية الإسلامية لشعب تبلغ نسبة المسلمين في سكانه 98 في المائة" .

كذلك كان دورٌ هامٌ للجماعات الإقتصادية في تشكيل السياسة الخارجية التركية، وخصوصا في حالات التردي الاقتصادي وضعف التسويق. وهي أحد أهم الفواعل التي دفعت النظام التركي نحو التقارب مع

الدول الإسلامية المنتجة للنفط، بعد التحول باتجاه التقارب مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع الدول الإسلامية، في حين أن الإقتصاد التركي الحالي بدأ في التنامي لما قدمته القيادة التركية من سياسات اقتصادية ناجحة، وانفتاح على السوق الخارجي، ولاسيما العالمين العربي والإسلامي.

لا يمكن نسيان الدور النخبوي للقيادة التركية والكارزماتية التي تتمتع بها قيادة حزب العدالة والتنمية المسيطرة على الحكم في تركيا، وما كان لها من إصلاحات داخلية وخارجية لتركيا، وما عرف بالثلاثي التركي، رجب طيب أوردوغان رئيسا للحكومة، عبدالله جول رئيس الجمهورية التركية، وأحمد داوود أوغلو وزير الخارجية، ولعل فوز الحزب في انتخابات 2002 و2007 له مؤشر على الانطباع السائد في المجتمع التركي نحو الإصلاحات التي تقوم بها هذه النخبة، وكذلك لمواقف القيادة التركية لقضايا خارجية وأثرها على الرأي العام التركي، وترحيبه بها، ولعل أبرزها وقوف تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني، ورفضه للحصار والعدوان على غزة.

عكست الخلفية الثقافية والتاريخية لكل قطاع من قطاعات النخبة على الدور الذي أسهم به في عملية صنع القرار؛ فجاء العسكريون يمثلون فكرهم الكمالي ومهنيتهم العسكرية، وذلك ما لوحظ بوضوح في الفترات القصيرة التي أمضاها العسكر في سدة الحكم عقب الإنقلابات التي قاموا بها. كذلك فقد اختلف الأداء والتوجه الحكومي باختلاف الخلفية الثقافية والأيديولوجية لرئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، حتى وإن حاول البعض نفي الخلفية الإسلامية لحزب العدالة لمعارضتها للنهج العلماني ومنعها من الدستور التركي، إلا أن الأحزاب الإسلامية في تركيا تعرف من خلال الشعارات التي ترفعها، وكذلك من خلال قادتها وأنصارها وتدينهم، بالإضافة إلى الأنشطة والمشروعات التي تطرحها، وليس من خلال مشروع التأسيس للحزب والأدبيات .[281]

---

[281] محمد العال، *قراءة في ابرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا*، في: الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا (مراكش: دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 2006)، 391.

إن تركيا مضطرة للإنفتاح على الدول الإسلامية المنتجة للنفط نظرا للقوة الإقتصادية والسياسية المتنامية لتلك الدول، وحاليا تتقارب أكثر نحو دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وأمينها العام ترأسه تركيا، ولما لها من تزايد نشاط تحت مظلة المنظمة.

كما يأتي سعي تركيا للإنضمام للاتحاد الأوروبي ضمن إطار العوامل الخارجية، وهو يكاد يجمع بين المحورين السابقين. وقد ساهم طرد تركيا المتكرر عن أبواب الاتحاد تبدلا وتحولا أساسيا في السياسة الخارجية التركية الحالية، وخصوصا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم. ومؤيداً ذلك التحول إيمان تركيا بأهمية نسج علاقات دبلوماسية مع طرفي النزاع العربي–الإسرائيلي بشكل متوازي قدر الإمكان، ليتسنى لها أن تضطلع بأي دور له علاقة بتسوية هذا الصراع واحتواء الفاعلين فيه.

جاءت السياسة الخارجية التركية ضمن أسس المصالح والمنافع المتبادلة، بأربع مرتكزات أساسية؛ الأول: التعاون والسلم الدوليين، والثاني: المنافع والمصالح المتبادلة، والثالث: النجاح بالحفاظ على السير بسياسة توازن مضطرد بين العرب وإسرائيل، والأخير: السير بنهج يتبع سياسة القوة الناعمة التي تعتبر هامة جدا لها، فهي تمثل"قلباً عربياً وعقلاً أوروبياً"، ولاسيما أن" الاتحاد الأوروبي يمثل لتركيا الرئة التي تتنفس بها دوليا".[282]

أما عن سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وبعد استعراض لمعطيات المواقف التركية كافة، يمكن لنا إعتبار أن تركيا من الدول التي كانت ولا زالت تلتزم في سياسة خارجية داعمة للقضية الفلسطينية، وعلى المستويين الشعبي والرسمي.

فجاءت المواقف الرسمية مساندة للقضية الفلسطينية برفضها لكل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال واضطهاد، وإدانة كل الممارسات الإسرائيلية التي تمس بالحقوق الفلسطينية على الرغم من العلاقات المتينة بينهما. فوقفت تركيا إلى جانب القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى جانب الدول العربية والشعب الفلسطيني، وأيدت معظم القرارات التي تدعو إلى إنهاء الإحتلال

[282] مقابلة أجراها الباحث مع محمود فطافطه، باحث في العلاقات الدولية، *مقابلة شخصية*، بتاريخ 2010/10/22.

الإسرائيلي، وأهمها قراري 242 و 194 ، وكذلك كان موقفها واضحا إلى الجانب الفلسطيني من القضايا الرئيسية للصراع كقضية القدس وقضية اللاجئين، وقدمت ما استطاعت للثورة الفلسطينية، وأقرت بشرعيتها وبأحقية الشعب الفلسطيني في النضال من أجل تحقيق مصيره وإعلان دولته المستقلة.

أقامت تركيا علاقات متينة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فأيدت مشاركتها في منظمة الأمم المتحدة، ثم اعترفت بها وفتحت لها مكتب تمثيلي لها في أنقرة، واعترفت بإعلان الدولة عام 1988 في الجزائر، واستمرت تركيا في تبادل البعثات الدبلوماسية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ولأعلى المستويات والمتمثل في فتح سفارة فلسطينية بأنقرة، وقدمت تركيا أيضا دعما ماديا كبيرا للشعب الفلسطيني، منه جاء بشكل مالي مباشر، وآخر على شكل مشاريع تنمية وتطوير للبنى التحتية الفلسطينية، وتعددت الزيارات المتبادلة من أجل تعزيز التعاون بين الطرفين، وبشتى المجالات.

فكانت الفترة الممتدة ما بين الأعوام 2000–2010 ملئيه بالمواقف التركية المساندة والداعمة للقضية الفلسطينية، وأهمها؛ وقوفها ضد حصار قطاع غزة ومحاولتها لكسر العزلة عنه، وتقديم ما أمكن من مساعدات، كذلك موقفها الشجاع ضد العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2008، والذي تميز بعنفوان ضد السياسة الإسرائيلية، انعكست على حساب مصالحها مع إسرائيل، وكان لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أوردوغان مواقف مدافعة وجريئة إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته، ولاذعة ضد الكيان الصهيوني، والدور البارز في هذا التحول والتغيير في السياسة الخارجية التركية.

كذلك جاءت المواقف الشعبية التركية التي لطالما وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني ونصرته، وتقديم ما أمكن من مساعدات، حيث نشطت بهذه الفترة العديد من المنظمات الأهلية التركية لنصرة ودعم الفلسطينيين، وخرجت العديد من المظاهرات التي تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني، والتنديد بالجانب الإسرائيلي وممارساته اللانسانية واللاخلاقية، بالإضافة إلى قوافل الحرية من المتضامنين مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي تقوم بها تركيا بجانب جنسيات أخرى، وأهمها أسطول الحرية الذي

تعرض لهجوم إسرائيلي أسفر عن استشهاد تسعة من الأتراك وإصابة عدد آخرين بجروح، وما كان لهذا الحدث من تداعيات جعلت من الحكومة التركية تربط من فك الحصار كإحدى شروطها لإعادة العلاقات مع الإسرائيلين، الأمر الذي سجل أيضا في الأدوار الهامة من تركيا إلى القضية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ما تعدد من مظاهر هذا التضامن والتأييد للفلسطينيين من جهه، والخلاف والتنديد بالجانب الإسرائيلي من جهة أخرى، جاء ظهورا متنامٍ للرأي العام والإعلام التركيين، وللعديد من نخب المجتمع المدني التركي، ونشطت كذلك الدراما التركية التي تعزز من هذا التصور والتوجه، الأمر الذي صاحبه أيضا انحدار وتوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية.

كانت المواقف التركية في السنوات الأخيرة فيما يخص القضية الفلسطينية متجاوزة لكل الدول العربية، مما أعطاها شعبية مضاعفة في الوطن العربي، مما يدلل على رشد وحكمة السياسة التركية بسياستها المتوازنة، لتجد أحقية الشعب الفلسطيني في قضيته وفقا للقرارات الدولية الشرعية، تلك الشعبية التي تطفو سريعا عندما تكون الشعوب متعطشة للكرامة، مما يؤثر بها أقل المواقف، في حين أن لتركيا مواقف عديدة وكبيره وهامة في المنطقة العربية بشكلٍ عام والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

ابو علاء، عامر. *العلاقات الدولية، العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية*. غزة : مكتبة آفاق، 2002.

ابو عامر، علاء. *الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

احمد، يوسف ومسعد نيفين. *حال الأمة العربية 2009-2010*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

أغلو، أحمد داوود. *العمق الإستراتيجي مع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، ترجمة. قطر: مركز دراسات الجزيرة، 2010.

بدوي، محمد، ليلى مرسي، ممدوح منصور، احمد وهبان. *العلاقات السياسية الدولية*. القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

بركات، نظام، عثمان الرواف، محمد الحلوة. *مبادئ علم السياسية*. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2003.

بوعيشة، محمد. *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات*. بيروت: دار الجبل، 1999.

التقرير الاستراتيجي العربي. *العرب والتفاعلات الإقليمية*. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتجية بالأهرام، 1999.

الحروب، خالد. *التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية*. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2008.

حتي، ناصيف. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

حسين، ياسر احمد. *تركيا البحث عن المستقبل. سلسلة العلوم الاجتماعية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

الخزرجي، تامر. *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

الخضري، عمر. *العلاقات العربية التركية: تاريخها، واقعها، ونظرة في مستقبلها*. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010.

الخواجة، ليلى. *الموقف التنافسي للاقتصاد التركي مقارنة بالاقتصاد المصري في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي*، في: التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، الاحتمالات والتحديات. هناء خير الدين. محرر، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

دلي، خورشيد. *تركيا وقضايا السياسية الخارجية*. دمشق: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

روبنس، فيليب. *تركيا والشرق الأوسط*. ميخائيل نجم خوري، ترجمة. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

الرضا، هاني. *الدبلوماسية، تاريخها وقوانينها وأصولها*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997.

الزعانين، رزق. *سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق*. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، 1998.

السعدون، حميد حمد. *الطوق مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000.

سعيد، عبد المنعم. *العرب ودول الجوار الجغرافي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

سعيد، خالد. حين صبوا الرصاص على غزة. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2010.

سليمان، مخلوف. *المؤسسة العسكرية– رصد وتحليل*. دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

السيد حسن، عدنان. *مقدمة في العلاقات الدولية*. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.

صادق، حيدر. *مستقبل الدبلوماسية*. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، 1996.

صالح، محسن محمد. *حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

صالح، محسن. *تركيا والقضية الفلسطينية*. تقرير معلومات (17). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

صالحة، سمير. *قضايا شرق أوسطية*. سلسلة تقارير تحليلية (2). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط دار البشير للنشر والتوزيع، 1996.

صالح، محسن محمد، محرر. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010.

---. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

---. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة **2007***. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

---. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة2006*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

صالح، محسن محمد، بشير نافع، تحرير. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

صعب، حسن. *الدبلوماسي العربي، ممثل دولة أم حامل رسالة؟* بيروت: دار العلم للملايين، 1973.

العادل، محمد، *قراءة في ابرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا*. في: الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا. مراكش: دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 2006.

العزي، غسان. *سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى*. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2000.

غالي، بطرس ومحمود دعيس. *المضل في عالم السياسة*. القاهرة: مكتبة الانجلو العربية، 1974.

غانم، إبراهيم البيومي. *جدلية الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية*، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحه: مركز الجزيرة للدراسات. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

فطافطة، محمود. *السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية(1947-2005)*. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، 2006.

فولر، جراهام. *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي*. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

طعمه، جورج. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-* 1974. المجلد الأول. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

عبد المجيد، عصمت. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1975-1981*. المجلد الثاني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

نصولي، منى. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1982-1986*. المجلد الثالث. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

---. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1987-* 1991. المجلد الرابع. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995.

---. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1992- 1998*. المجلد الخامس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001.

ساروفيم، جانيت وسناء حمودي. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1992- 2004*. المجلد السادس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

كلير، مايكل. *الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية*. عدنان حسين، ترجمة. بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.

الكيلاني، هيثم. *تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية*. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

محفوض، عقيل. *سورية وتركيا: الواقع والراهن واحتمالات المستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

هلال، رضا. *السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي*. القاهرة: دار الشروق، 1999.

يوسف، أيمن ومهند مصطفى. *المشهد الإسرائيلي العام 2009*. تقرير مدار الاستراتيجي 2010. هنيدة غانم، محرر. فلسطين: مؤسسة الأيام،2010.

محمد، كامل ونبيل محمد. *العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة*. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. *مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية(2007-2008)*. تقرير(4). بيروت، 2008.

معوض، جلال عبد الله. *صناعة القرار في تركيا: العلاقات التركية العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

مقلد، إسماعيل صبري. *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

النجار، احمد السيد. *حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق*. بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2008.

نافعة، حسن. *مبادئ علم السياسة*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.

نوفل، مشال وخالد زيادة وآخرون .*العرب والأتراك في عالم متغير*. بيروت: مركز الدراسات العربية والبحوث والتدقيق، 1993.

النعيمي، أحمد. *السياسة الخارجية*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

النعيمي، لقمان. *تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام*. أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

نور الدين، محمد. *تركيا الجمهورية الحائرة*. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، 1998.

---. محمد. *تركيا الصيغة والدور*. بيروت: مكتبة رياض الريس، 2008.

نوفل، ميشال. *عودة تركيا إلى الشرق*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

الدوريات:

والت، ستيفن. "العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات عدة." ترجمة: منير كمال، *الثقافة العالمية*، عدد 89 (أغسطس 1998): 7-21.

سعيد، محمد السيد."مصير الأيديولوجية في السياسة." *السياسة الدولية*، عدد 161(2005): 90-101.

الشُرطي، طارق زياد."حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والنكبة الفلسطينية." *مجلة آفاق*، عدد 8 (صيف 2008): 187-211.

صفوة، نجدة فتحي. "موقف تركيا من القضية الفلسطينية". *المستقبل العربي*، عدد 45(تشرين ثاني 1982): 85-100.

عبد الفتاح، بشير."تركيا بعد اكتشاف دورها الإقليمي". *مجلة سياسات*، عدد 5(صيف 2008): 159-183.

عبد الفتاح، بشير. "مستقبل الوساطة التركية في عملية سلام الشرق الأوسط." *مجلة سياسات*، عدد 8 (ربيع 2009): 90-100.

الغزاوي، وصال. "تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي." *دراسات شرق أوسطية*، عدد 12 (صيف 2000): 13-64.

قرني، بهجت وعلي الدين هلال. "التحليل العلمي للسياسة الخارجية." *الفكر الاستراتيجي العربي*، عدد 40 (1999): 161-167.

نصار، فاتن."تركيا وإسرائيل: محددات المستقبل." *السياسة الدولية*.عدد 182 (2010): 152-157.

نور الدين، محمد. تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات." *شؤون عربية*، عدد 139 (خريف 2009): 142-153.

---. "تركيا بين العرب وإسرائيل عامل توازن." *شؤون عربية*، عدد 142 (2010): 62-73.

المراجع باللغة الانجليزية:

Bengts, sundelius. *Foreign Policies of Northern Europe*. Colorado: west view press, Inc, 1982.

George modelski."atheo of foreign policy". *newyor praeger* (1962):7.

Heper, Ayse Oucti and Heinz Kramer. *Turkey and the west: changing political and cultural identities* .London-new York :I.B Tauris and co.ltd. publisher, 1993.

Mastry,votech and R.Graig nation**.** *Turkey Between east and west new challenges for rising regional*. United state: west view press ,member of the peruses books group, 1996**.**

Suyder, Richard.c,H.W Bruk spain buron."foreign policy decision making", newyork, 1962.

Abu Toameh, Khaled."Turkey's support of Hamas worries PA". *The Jerusalem post* .21/10/2010 (retrieved in 21/11/2010), http://www.jpost.com/MiddleEast/Article.aspx?id=177779

" Turkey-Israel trade volume rises by 135pct under AKP". *Government Hurriyet Daily news.* 18/8/2010 (Retrieved in 13/9/2010), http://www.hurriyet.com.tr/english/finance/10898837.asp)

المقابلات الشخصية:

طلال ابوعفيفة، رئيس ملتقى المثقفين المقدسي. 2010/11/21.

إسماعيل الأشقر، نائب عن كتلة الإصلاح والتغيير. 2010/11/29.

غسان الخطيب، مدير المركز الإعلامي الفلسطيني. 2010/11/30.

نبيل شعث، مفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، ووزير للشؤون الخارجية سابق. 2010/12/2.

رامي صب لبن، نائب منسق البرامج ومدير المشاريع في مؤسسة تيكا. 2010/12/6.

مهميت سيكيرسي، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية التركية في القدس. 2010/11/4.

محمود فطافطه، باحث في العلاقات الدولية. 2010/10/22.

الانترنت (مواقع الكترونية):

أحمد، حسين الحاج علي. "المدرسة البنائية في العلوم السياسية". (استرجعت بتاريخ 2009/6/22)، http://www.hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358

أراس، بولنت. "السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية". مركز *الجزيرة للدراسات*، 2009/1/19 (استرجعت بتاريخ 2009/3/15)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F489485629A78.htm -

"الأمم المتحدة في عامها الخامس والستين وتركيا". *TRT.ARABIC*، 2009/9/28 (استرجعت بتاريخ 2010/10/26)، http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=d465121c-0956-413d-8e2e-7c26f8af3467

أغور، حقي، محمد تلجي، طارق عبدالجليل، محمد نور الدين، علي باكير وآخرون. *تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام*، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحه: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، 227.(نسخة الكترونية)(استرجعت بتاريخ 2010/1/12)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1A124A6-CC81-4A8A-9015-C877F962A89C.htm

"أوردوغان ينتقد إسرائيل وضرب إيران". *الجزيرة نت*، 2010/1/11 (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D969D290-40A0-4DCC-9E88-42C5DBC5EF30.htm

"أوردوغان: نعادي من يعادي العرب". *دنيا الوطن*، 20101/6/19 (استرجعت بتاريخ 2010/9/12)، http://www.technology.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/06/19/150434.html

"أوردوغان:ما قامت به إسرائيل عار وعمل دنيء وأنصحها بأن لا تتحدى تركيا ". *وكالة فلسطين برس* للأنباء، 2010/6/1 (استرجعت بتاريخ 20101/7/13)، http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=74373

"باريس منزعجة لدور تركيا بفلسطين". جريدة نورًت. 2010/6/28 (استرجعت بتاريخ2010/11/11)، http://news.nawaret.com

"بارئيل تسيفي." من يؤيد تركيا؟" *هأرتس*.2010/3/10. مركز الناطور للدراسات (استرجعت بتاريخ 2010/10/25)، http://natourcenter.com/web/news_view_3786.html

اللباد، مصطفى، علي باكير، إبراهيم ازتورك، طارق عبدالجليل، إبراهيم غانم، وآخرون."*تركيا والدول العربية*، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج". (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2009) (استرجعت بتاريخ 2010/10/15)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1A124A6-CC81-4A8A-9015-C877F962A89C.htm

بشارة، عزمي ."العرب وإسرائيل وتركيا". *المعرفة*، 2010/6/29 (استرجعت بتاريخ 2010/9/13)، http://aljazeera.net/NR/exeres/972153BA-EF20-4913-B303-957A7E1836EF.htm

بولنت، آراس."داوود أغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا". الطاهر بوساحية، ترجمة. *المعرفة*، 2009/6/15 (استرجعت بتاريخ 2010/10/27)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D31B88A9-C95B-4B3B-9FB7-1048E55EF5B7.htm

"تركيا تستبدل سفيرها في إسرائيل بعد رفضه الاستمرار بمنصبه ". *وكالة فلسطين برس للأنباء*، 2010/4/5 (استرجعت بتاريخ 201/7/13)، http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=71952

"تركيا تسلم السلطة نسخة من الأرشيف العثماني وتكثف مساعداتها في مختلف المجالات". *مركز الإعلام الفلسطيني*، 21 /2010/4 (استرجعت بتاريخ 2010/10/25)،
http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?cat=2&opt=1&x=8959

"تركيا تصنف إسرائيل كتهديد رسمي لها ". *شبكة فراس الإعلامية*، 2010/10/30 (استرجعت بتاريخ 2010/10/30)،
http://www.fpnp.net/ar/news/61415.html

"تركيا ليست عدو". جريدة هأرتس (2010/11/2)،
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1196422.html

"حماس والجهاد تشيدان بموقف أوردوغان في منتدى دافوس حول الوضع في غزة". *وزارة الشؤون الخارجية*. رام الله – الراصد، 2009/11/1 (استرجعت بتاريخ 2010/6/10)،
http://www.mofa-gov.ps/ar/index.php?pagess=home

"تركيا كنموذج بالشرق الأوسط". حوار مع العالم الإسلامي. *موقع القنطرة الإلكتروني*، 2010/7/30 (استرجعت بتاريخ 2010/10/2)،
http://www.ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-469/i.html

حمتاي، احمد عبد الرحمن ."مفهوم الأمن القومي ومدى تأثيره على سياسة الدول". *موقع مكتوب*، 2008/3/12 (استرجعت بتاريخ 2010/6/1)،
http://news.maktoob.com/article/1540586

"الخارجية التركية تؤكد رفض أنقرة طلبا إسرائيليا لاستخدام مجالها الجوي ومسؤول إسرائيل يحذر أنقرة من مضاعفات تصعيد حدة التوتر بين البلدين". *القدس العربي*، 2010/6/30 (استرجعت بتاريخ 2010/9/16)،
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-30\29 qpt50.htm

خشرم، عمر."الاقتصاد التركي، الصراع من بوابة الاقتصاد". *المعرفة*، 2006/11/3 (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E888A305-EBF9-4E1C-B0A2-E4605C1ABC49.htm

الدجني، حسام."صراع الأدوار السياسية وأثره على القضية الفلسطينية ". *وكالة معا الإخبارية*، 2010/6/16 (استرجعت بتاريخ2010/7/7)،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292555

"درس"أوردوغاني" آخر لإسرائيل. *القدس العربي*، 2010/7/17 (استرجعت بتاريخ 16 /2010/9)،
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-29\28qpt99.htm

"الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية". التقرير الاستراتيجي(22): *مركز الزيتونة للدراسات*، 2010/4/30 (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)،
http://www.alzaytouna.net/arabic

الزعبي، رانيا."التحريف وسوء التاريخ وراء الجفاء بين العرب والأتراك". *الجزيرة نت*، 2007/6/11 (استرجعت بتاريخ 2010/9/13)،

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1060383

"الزعنون أمام المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات العالم: إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضدنا وبرلمانها يشرع للاحتلال". *المجلس الوطني الفلسطيني*: دولة فلسطين، 2010/6/20 (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)،

www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=447%3A2010-07-20-18-51-41&catid=93%3A2010-05-25-10-32-12&Itemid=356&lang=ar

السبعاوي، عوني."الأقليات والطوائف في تركيا.قوى التأثير على الصراع ". ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية. *المعرفة*، 2007/8/29 (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65CD9DB6-7F15-49FC-B71C-F286DD2B7299.htm?wbc_purpose=1

روني سوفير، إسرائيل استسلمت للإنذار: المعذرة على الاهانة، *يديعوت احرنوت* (2010/1/13)،

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,l-3834082,00.html

الشبيب، هاشم."المجتمع التركي بين ثقافتين". ملفات خاصة تركيا صراع الهوية 2006. *المعرفة*، 2006/11/13 (استرجعت بتاريخ 2009/12/11)،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8AEE820B-ECBD-4EA3-94D8-2F3201CDBD53.htm

شعبان، فكري."التحول في تركيا: نشأة العلمانية وقواها في تركيا". ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية. *المعرفة*، 2006/10/31 (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EAD35B4D-FB52-45A1-B329-4E66D8E4AD2E.htm

شقير، شفيق."النظام التركي". ملفات خاصة 2002 الانتخابات التركية واقع يتشكل. *المعرفة*، 2004/10/3 (استرجعت بتاريخ 2010/6/12)،

http://aljazeera.net/NR/exeres/C20026FE-193A-4810-9BBD76E357F9BE02.htm

الضميري، عماد، "تركيا والشرق الأوسط ". مركز القدس للدراسات السياسية، 2002 (استرجعت بتاريخ 2010/9/18)، http://www.alqudscenter.org/uploads/Turkey2002..pdf

عبد الفتاح، بشير ."حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل". *المعرفة*، 2010/ 6/10 (استرجعت بتاريخ 2010/10/5)،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83E4C095-6E86-401A-AAC7-BB26F98DD56B.htm

عطوان، عبدالباري ."أفول عربي وصعود تركي إيراني ". *القدس العربي*، 2010/6/20 (استرجعت بتاريخ 2 /2010/8)،

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\06\06-09\08z50.htm

علي، عبد الكريم."الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين". ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية . *المعرفة*، 2006/11/2 (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5E396FB-950F-4803-BCE7-1CDA74389DF9.htm
العناني، خليل."تركيا والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة ". مركز الجزيرة للدراسات، 25 /2009/11 (استرجعت بتاريخ 2010/6/19)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9B392C5-7147-4FBA-8766-99FEB14D1501.htm
غانم ، إبراهيم البيومي ."جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية". مركز *الجزيرة للدراسات*، 2009/11/15 (استرجعت بتاريخ 2010/6/19)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AFBDF185-8CF3-4F48-9474-556D1434D011.htm
فارس، عوني."تركيا والقضية الفلسطينية: تطلعات ومحددات ساسة". مركز *الزيتونه للدراسات* والاستشارات، 2 /2009/12 (استرجعت بتاريخ 2010/10/27)،
http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=103848
قاسم، عبد الستار."تركيا وحل القضية الفلسطينية". المعرفة، 2009/9/29 (استرجعت بتاريخ 2010/10/15)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7D83160B-C8A8-4BAF-936F-6ADD5221BC9F.htm
القرعي، احمد يوسف."صداقة تركيا وإسرائيل...لصالح من؟" *الأهرام*، 10 يونيو 2010 (استرجعت بتاريخ 28 /201/11)،
http://www.ahram.org.eg/193/2010/06/10/4/24287.aspx
الكحلوت، ضياء. "ترحيب فلسطيني بالدور التركي". *الجزيرة نت*، 2010/6/1 (استرجعت بتاريخ 2010/11/5)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B9E8F2-64FA-48AA-8E4B-8E554201F415.htm
" المؤتمر الإسلامي يدين خطط تهويد البراق". مركز *إعلام القدس*، 2010/11/24 (استرجعت بتاريخ 2010/12/1)،
http://www.qudsmedia.net/?articles=topic&topic=8036
محلي، حسني."الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي". *المعرفة*، 2009/1/15 (استرجعت بتاريخ 2010/7/27)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8820C97-B26B-4B64-B960- 1630E101E5EF.htm
نافع، بشير."الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة". ملفات خاصة 2006 تركيا صراع الهوية. *المعرفة*، 2006/10/31 (استرجعت بتاريخ 2010/5/12)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C69BFF0D-36CD-4D23-9649-1520BC57205A.htm

نورالدين، محمد." التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد إلى أيــن؟" *مركــز الجزيــرة لدراســات*، 2009/4/12 (استرجعت بتاريخ 2010/9/16)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

"واشنطن تبدي قلقها من تردي العلاقات بين إسرائيل وتركيا". *وكالة معا الإخبارية*، 2010/6/9 (استرجعت بتاريخ 13/ /2010/7)،
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=290798&MARK

"وفد مقدسي يزور مقر القنصلية التركية لتقديم واجب العزاء والتضامن مع المتضامنين الأجانب". مركز إعلام القدس، 2010/6/1 (استرجعت بتاريخ2010/9/12)،
http://www.qudsmedia.net/?articles=topic&topic=5275

وولت، ستيفن.(د.ت)." العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة". ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني (استرجعت2009/6/22)،
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

"Turkish PM demands halt to Israeli settlement in west bank".**Hurriyet daily news**.10/5/2010 (retrieved in 2/11/2010 from http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=erdogan-calls-israel-for-stopping-new-settlements-in-jerusalem-2010-05-10.

<u>مؤسسات حكومية:</u>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2010. *إحصائيات التجارة الخارجية*. خدمات الجمهــور. رام الله- فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة العلاقات الدولية والمنح الخارجية، *تقرير التمويل لسنة 2010*، الضفة الغربية: رام الله.

Turkey foreign trade. *The development of turkey's exports*, (retrieved 25september 2010 from http//:www.byegm.gov.tr)

Turkish statistical institute, prime ministry, republic of turkey, *press release. 31 may 2010 Foreign trade statistics* April/2010 (retrieved 8 June 2010 from http://www.turkstat.gov. tr).